

# جامعة محمد بوضياف المسيلة



جامعة محمد بوضياف - المسيلة  
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: 02486849

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص: إدارة محلية  
العنوان:

## تداعيات حراك 22 فيفري على الانتقال الديمقراطي في الجزائر

إشراف الدكتور:

زوبيري عبد الله

إعداد الطالبة:

روباش سمراء

أعضاء لجنة المناقشة

| الصفة        | اسم ولقب الأستاذ     |
|--------------|----------------------|
| رئيسا        |                      |
| مشرفا ومقررا | أ.د: عبد الله زوبيري |
| مناقشا       |                      |

نوقشت وأجيزت يوم: .. / .. / 2019

السنة الجامعية: 2020-2019

الصورة

## استمارة معلومات

المعلومات الشخصية:

الاسم: سمراء

اللقب: روباش

اسم الأب: المختار

اسم ولقب الأم: روباش فطوم

تاريخ الازدياد: 1982/08/02

مكان الازدياد: اولاد عدي لقبالة

رقم الهاتف: 0662476630

البريد الإلكتروني: samraroubache1982@gmail.com

العنوان الشخصي: عند سعدي المسعود حي الجرف بلدية اولاد دراج

الباكالتوريا:

المعدل: الشعبة/التخصص: علوم الطبيعة والحياة سنة الحصول على شهادة الباكلوريا:

التسلسل:

تخصص الليسانس: تنظيمات سياسية وإدارية النفعة/ سنة التخرج: 2007

الماستر:

تخصص الماستر: ادارة محلية النفعة/ سنة التخرج: 2020

المعدل الترتيبي للماستر: (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

موظف: عاطل عن العمل: نعم

في حالة موظف:

وظف عمومي:

قطاع خاص:

المصلحة المستعمدة:

اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل:

الصيغة:

موظف دائم:

موظف في إطار عقود:

نوع العقد:

امضاء الطالب

سمراء

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : ..... العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

## تصريح شرفي

### خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) ..... سمراء. روباش

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم ..... طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 204284934

الصادرة بتاريخ 2019/02/25 عن دائرة/ بلدية ..... أولاد. دراج بلدية أولاد. دراج

المسجل(ة) بكلية ..... الحقوق والعلوم السياسية قسم : ..... العلوم السياسية

والمكلف بانجاز أعمال بحث ( مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة ب :

تداعيات حراك 22 فيفري على الانتقال الديمقراطي في الجزائر

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2020/08/19

إمضاء المعني

سمراء

## شكر وتقدير

الشكر لله أولاً الذي وفق وأعان،  
ثم جزيل الشكر وعظيم الامتنان،  
لأساتذتي عبر مراحل التعليم في كل الأطوار.  
وأخص بجميل الشناء من تكرم وأشرف على هذا  
العمل الأستاذ الدكتور عبد الله زوبيري، كما  
أشكر أساتذتي الأفاضل: عبد النور منصوري،  
عزوز غربي، زريق نفيسة ونادية بن نوه الذين لم  
يبدخلوا بالإرشاد والتوجيه. وإلى كل من ساهم  
بقليل أو كثير خالص الدعاء، منهم الدكتور  
فاروق طيفور، والفاضل سفيان حاجي.  
فشكر الله لكم وتقبل منكم.

سمراء روباش

# إهداء

إلى من تعبنا لننجح إلى من شقيا لنرتاح إلى سبب سعادتنا

إلى ريحانتي من الدنيا والذي الكريمين أطال الله عمرهما

إلى زوجي وقرة عيني الذي كان لي عوناً وسنداً دائماً

على عائلتي الأولى إخوتي وأخواتي حبيبة فتيحة

محمد آمال فوزية لمياء أسماء وعلاء

إلى عائلتي الصغيرة أطفالي الرائعين المشاغبين

إلى التي أعطتني من وقتها في أشد الظروف الغالية هدى

إلى رفيقة دربي وأختي التي لم تلدها أمي حمامة

إلى دفعة ماستر إدارة محلية 2020

أهدي هذا الجهد وأرجو من الله أن يكون

لبنة في صرح البحث العلمي

# مقدمة

## مقدمة

تعرف العديد من الدول توجهها نحو تبني أنظمة ديمقراطية بما تحمله هذه اللفظة من تداول سلمي على السلطة، وفصل بين السلطات، وتعددية حزبية، وحرية في الرأي والتعبير، وحفظ حقوق الانسان... من خلال إحداث تغيير هيكلي وبنوي على مستوى مؤسسات الحكم في الدولة، فالموجة الأولى للتوجه نحو الديمقراطية التي شملت كل من أمريكا وفرنسا، كان من أهم أسبابها الضغط الجماهيري، والحركات الاحتجاجية الشعبية النابعة من ظلم وقمع واضطهاد الحكام والملوك لشعوبها، وسلبها أبسط حقوقها، والظلم - كما قال ابن خلدون- مؤذن بخراب العمران<sup>(1)</sup>. فصمّت الشعوب نظرا لتخوفها أو عدم وعيها لا يطول، وما يلبث أن يتحول إلى طوفان فصمتها لا يعني استسلامها ورضاها بما يفعله المستبد.

ولا أدل على ذلك من موجة الحراك العربي ابتداء من 2011، إعلانا منها عن رفضها للأنظمة الاستبدادية التسلطية، مع التحفظ الكبير حول ما قابلها من ثورات مضادة أسقطت حلم التحرر، وأحالت الحديث عن الديمقراطية إلى حديث بلا معنى في ظل فقدان الأمن والاستقرار، حتى أصبح أقصى طموح للمواطن العربي أن ينال حقوقه وأسمى أمانيه نظام شرعي عادل يشارك في صناعته. والحالة الجزائرية في ظل حراك 22 فيفري لا تشكل استثناء، بل هي جزء من التجربة الإنسانية عموما والتجربة العربية خصوصا، تتقاطع معها في كثير من الصفات وتختلف معها في جزئيات بسيطة.

وما حدث منذ 22 فيفري الماضي من حراك شعبي أصبح فيه الشارع الجزائري فاعلا جديدا في المشهد السياسي رفضا منه لهذا الواقع وسعيا لتحقيق نقلة ديمقراطية هو موضوع دراستنا.

## أهمية الموضوع:

يتناول موضوع الدراسة واحدا من أهم الأحداث التي عرفت الجزائر في تاريخها الحديث، كون التجربة الديمقراطية الأولى المنبثقة عن دستور 1989 باءت بالفشل، وكانت نتائجها وانعكاساتها سببا غير مباشر في حراك 22 فيفري الذي يعتبر المتغير المستقل في الدراسة.

(1) عبد الرحمن بن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، ط2، بيروت 1988، ص 353.

فالموضوع له أهمية كبيرة في ميدان البحث العلمي، إذ أن دراسة الحركات الاحتجاجية الشعبية في الجزائر تعتبر إضافة علمية لحقل العلوم السياسية خاصة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة.

وحراك 22 فيفري هو موضوع الساعة ما يجعله ذو أهمية علمية، توصلنا نتائجه إلى فهم ظاهرة الحراك الشعبي وعلاقتها بالانتقال الديمقراطي في الجزائر.

كما تساعدنا هذه الدراسة من الناحية العلمية في استقراء المشهد السياسي في الجزائر بعد حراك 22 فيفري واستشراف نتائجه.

### مبررات اختيار الموضوع:

إن الموضوع محل البحث يحتاج إلى دراسة عميقة ومنهجية دقيقة لفهم طبيعة حراك 22 فيفري الشعبي، وتأثيرها على مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر. انطلاقا من هذا هناك مبررات موضوعية وأخرى ذاتية نبينها فيما يلي:

### المبررات الموضوعية:

- موجة الحراك العربي وما طرحته من مفاهيم عديدة: العدالة الانتقالية، العنف الهيكلي، الثورات المضادة، العدالة الاجتماعية، المواطنة، وعلاقتها بما يجري في الحدود الإقليمية للجزائر كونها امتدادا جغرافيا.
- تتبع تاريخ الديمقراطية وموجات الانتقال الديمقراطي وما رافقها من تغيير في بنى وهياكل الأنظمة السياسية الجديدة.

### المبررات الذاتية:

- الاهتمام بالمواضيع حديثة الدراسة، ومحاولة البحث فيها والوصول إلى نتائج علمية.
- اهتمامي الشخصي بأحداث حراك 22 فيفري وما لها من تأثير على التطورات الحاصلة في المشهد السياسي الجزائري حالا ومآلا.

### أدبيات الدراسة:

تم الاطلاع أثناء جمع المادة العلمية المخصصة للبحث على مجموعة من المؤلفات والدراسات من بينها:

- كتاب الحراك الشعبي الجزائري للدكتور نور الدين بكيس الصادر سنة 2020 عن دار النشر الجامعي الجديد، طرح فيه الكاتب نقاط ضعف وقوة الحراك بعدما تعرض لشرح البيئة المنتجة له، وحاول قراءة ردود الأفعال والمواقف بعد اندلاعه، وفي الأخير أعطى قراءة أولية استشرافية للرهانات والسياقات لحراك 22 فيفري.
- كتاب الحراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة للدكتور فاروق طيفور الصادر سنة 2019 لدار منشورات السائحي، تطرق فيه الكاتب للمشهد الجديد في الجزائر في موجته الثالثة للتغيير والاصلاح بعد موجة التحرر الأولى ضد المستعمر الفرنسي في أحداث الثورة التحريرية 1954، والموجة الثانية أحداث حراك أكتوبر 1988، والموجة الثالثة حراك 22 فيفري. حيث تعرض فيه الكاتب للأسباب المباشرة للحراك وأهم فواعله الرسمية، وكيف ستتطور الأوضاع في المستقبل بهدف اكسابه المناعة الوطنية، وتوفير فرص قطف ثماره لصالح استقرار وازدهار الجزائر.
- كتاب الهبة الشعبية السلمية 22 فيفري سقوط حزب فرنسا لعبد العالي رزاقى الصادر سنة 2019 عن دار الأمة، تحدث فيه عن الهبة الشعبية وكيف كانت ميلادا لسلطة الشارع، وتعرض فيه الباحث لأهم المبادرات التي تقدمت بها أهم القوى والنخب السياسية، وكيف تم الالتفاف حولها، ودون فيه للعديد من جلسات المحاكمات لرموز الفساد التي حضرها. وفي الأخير أعطى قراءة لأهم السيناريوهات المستقبلية للحراك.
- كتاب يوميات الحراك نحو تحرير الجزائر من النظام الديكتاتوري لعمر أزراج الصادر سنة 2019 لدار خيال، بيّن فيه الكاتب كيف كان الحراك مقدمة ضرورية لخلخلة الجمود السياسي الذي خيم على الجزائر خصوصا بعد العشرية الدموية، وعلى المخاطر التي تواجه الحراك دون قيادة.
- دراسة عبد النور زيام الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في دراسة حالة مصر 2011-2013 التي قام بها سنة 2014، حاول فيها التعرف على أهم أسباب الحركات الاحتجاجية الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية الانتقال الديمقراطي.

## إشكالية الدراسة وفرضياتها:

تتمحور إشكالية الدراسة حول حراك 22 فيفري 2019 وتداعياته على العملية الديمقراطية في الجزائر، ابتداء من استقالة الرئيس بوتفليقة وإعراضه عن العهدة الخامسة، وإجراء انتخابات 2019/12/12 التي شكلت نقطة تحول في مسار الأحداث. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية التالية:

**كيف ساهم حراك 22 فيفري الشعبي في التأثير على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟**  
تحت هذه الإشكالية تدرج مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ما هي أهم أسباب ودوافع حراك 22 فيفري؟
- كيف كان دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في أحداث حراك 22 فيفري؟
- هل لانتخابات 12/12 أثر إيجابي على مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟

## فرضيات الدراسة:

- كلما زاد الحرمان الاقتصادي والسياسي في المجتمع ارتفعت وتيرة الحركات الاحتجاجية الشعبية.
- كلما ضعفت الفواعل السياسية غير الرسمية وتشتت صعب تمثيل الحراك وقَلَّ تماسكه.

## مناهج واقتربات الدراسة:

### المنهج التاريخي:

لا نتوخى في تناول هذا الموضوع سرد الوقائع التاريخية، ورصف بعضها إلى البعض الآخر لنُكوّن ركائما من المعلومات المتناثرة التي تفتقر إلى إطار تحليلي يرشدنا في دراسة الظواهر، ولكن ما نركز عليه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يمدنا به الجانب التاريخي<sup>(1)</sup> واعتمدنا المنهج التاريخي للإلمام بمسار الأحداث في الجزائر، وكيف تحولت هي الأخرى لتكون سببا غير مباشر في أحداث حراك 22 فيفري.

---

(1) محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقتربات والأدوات، الجزائر 97، ص56.

## منهج دراسة حالة:

لا يكتفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية<sup>(1)</sup>.

فاستعنا به لفهم حالة الجزائر خلال مرحلة معينة (حراك 22 فيفري) وتتبع تفاصيل جزئيات الأحداث للوصول إلى الكليات.

## الاقترب النسقي:

لمعرفة ما هو بنيوي وما هو غير بنيوي في أحداث حراك 22 فيفري، اخترنا زاوية الاقترب النسقي، لأن الحراك تقدم بمجموعة مطالب كل جمعة تستدعي تفاعل العلبة السوداء معها، وهو ما كان يُرد عليه في الجمعة اللاحقة. فكان الاقترب البنيوي هو زاوية النظر الأقرب في مثل هذا الموضوع.

## اقترب النخبة:

حاولنا النظر إلى موضوع حراك 22 فيفري من زاوية النخبة الحاكمة في الجزائر، وكيف أخرج الحراك صراع أجنحتها على مقاليد السلطة إلى السطح، وسيطرة مؤسسة الجيش على الوضع.

## خطة البحث:

حاولنا الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال ثلاثة فصول:

**الفصل الأول:** جاء هذا الفصل كإطار نظري مفاهيمي لأهم متغيرين في دراستنا وهما الانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي حاولنا ان نبين فيه ان الديمقراطية كممارسة لصيقة بالحياة الجمعية للبشر وتقدم التاريخ وتلاشي الآثار في الشرق بسبب توالي الحضارات هو ما ترك النصوص اليونانية تحظى بالاهتمام والتتويه واشرنا فيه أيضا ان الأيام الأولى من الإسلام جلبت معها مجتمعات أقيمت على مبادئ ديمقراطية كالمساواة وحرية التعبير والمشاركة السياسية ..

(1) محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقتربات والادوات، ص87.

**الفصل الثاني:** اقتربنا فيه من وحدة الدراسة أكثر، وحاولنا التعرف على التجربة الديمقراطية في الجزائر التي كانت محصلة لإصلاحات دستورية وتكريس التعددية في دستور 1989، الذي جاء نتيجة لأحداث حراك 05 أكتوبر 1988، وكيف كان الانقلاب على الخيار الديمقراطي في 1991 هو الآخر سببا غير مباشر في حراك 22 فيفري، بعد أن وضعنا في مظهره أثر اختلاف الزعماء والقادة حول تصور بناء الدولة بعد الاستقلال، واللجوء إلى خيار دولة الحزب الواحد في تفويض آمال بناء دولة الحداثة والديمقراطية.

**الفصل الثالث:** تضمن واقع حراك 22 فيفري وأهم الأسباب السياسية والاقتصادية التي فجرت الأوضاع، والفرص والتحديات التي واجهته، وطريقة تعاطي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية معه، وكنقطة أخيرة اعتمدنا المقاربة الانتخابية (انتخابات 12/12) والدستورية (مشروع مسودة تعديل الدستور ماي 2020) كمدخل لتقييم مدى نجاح أو فشل الانتقال الديمقراطي في الجزائر.

**الإطار الزمني والمكان للدراسة:**

**الإطار الزمني:** من 22 فيفري 2019 تاريخ انطلاق الحراك إلى غاية عرض مشروع مسودة تعديل الدستور ماي 2020.

**الإطار المكاني:** الجزائر.

## خطة البحث

مقدمة

**الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي**

**المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي**

**المطلب الأول: التطور التاريخي للديمقراطية**

**المطلب الثاني: مفهوم الانتقال الديمقراطي وأهم المصطلحات المشابهة له**

**المبحث الثاني: الحراك الشعبي**

**المطلب الأول: مفهوم الحراك الشعبي وأهم المصطلحات المتداخلة معه**

**المطلب الثاني: تجارب عربية وغير عربية للانتقال الديمقراطي (من أسفل)**

**الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري**

**المبحث الأول: التجربة الديمقراطية في الجزائر**

**المطلب الأول: عشية الاستقلال**

**المطلب الثاني: حراك 05 أكتوبر والانقلاب على الخيار الديمقراطي**

**المبحث الثاني: دوافع حراك 22 فيفري**

**المطلب الأول: الدوافع السياسية والاقتصادية**

**المطلب الثاني: الدوافع الخارجية**

**الفصل الثالث: واقع ومآلات حراك 22 فيفري**

**المبحث الأول: واقع حراك 22 فيفري**

**المطلب الأول: كرونولوجيا أحداث حراك 22 فيفري**

**المطلب الثاني: تحديات وفرص حراك 22 فيفري**

**المطلب الثالث: موقف المؤسسات الحاكمة**

**المطلب الرابع: موقف الوسائط الاجتماعية والسياسية**

المبحث الثاني: المقاربة الانتخابية والدستورية كمدخل لتقييم الانتقال الديمقراطي في

الجزائر بعد حراك 22 فيفري

المطلب الأول: مقارنة الانتخابات الرئاسية ونتائجها

المطلب الثاني: المقاربة الدستورية كمدخل للانتقال الديمقراطي

خلاصة واستنتاجات

الخاتمة

# الفصل الأول

مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

## **تمهيد:**

لقد أضى مفهوم الانتقال الديمقراطي حتمية لتصالح الأنظمة مع شعوبها ونخبها، وليس نتيجة حتمية لعملية التحديث، فقد كان مصطلح الانتقال الديمقراطي مرافقا للتنازع على تحقيق الديمقراطية وحقوق الانسان، وسبل تطبيقها على أرض الواقع؛ فقامت ثورات شعبية وحركات احتجاجية ضد الأنظمة المستبدة، من أجل استرجاع حق الشعب في اختيار من يحكمه وكيف يحكمه، وفي هذا الفصل سنقف عند مفهوم الانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي وأهم المصطلحات المتداخلة معهما.

## **المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي**

عرف مفهوم الديمقراطية تطورا تاريخيا طويلا، لأنه لصيق بالحياة الجمعية للبشر، وهذه الأخيرة لا تستقيم دون تشاور واحترام ومساواة. فالديمقراطية لم تعرف صيغة نقية خالصة منذ وجودها عبر العديد من الحقب التاريخية وعبر مختلف الثقافات.

والمتتبع لتاريخ الحضارات القديمة يدرك أن الديمقراطية كممارسة تجلت بصور مختلفة من خلال الأعراف التي تحكم العلاقة بين الشعوب وملوكها وأباطرتها من جهة، وبين الممالك والامبراطوريات من جهة أخرى. وفي هذا المبحث سنتعرف على أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الديمقراطية، إلى إن أصبحت موجة عالمية تنتقل عبر مراحل.

## **المطلب الأول: التطور التاريخي للديمقراطية**

كانت الديمقراطية لصيقة بالحياة الجمعية للبشر كممارسة، قبل أن تظهر كمصطلح في العصر اليوناني، وكثير من الباحثين أغفل تلك الحقب التاريخية، وأرخ للديمقراطية ابتداء من العصر اليوناني. وهذا ما نحاول توضيحه بالحديث عن الديمقراطية الشرقية قبل الأتنية.

### **الفرع الأول: الديمقراطية الشرقية**

تعاقبت على المنطقة الشرقية عدة حضارات، اندثرت معالم بعضها إلا قليلا، وبقي بعضها يسجل حضوره عبر التاريخ، يعلن للاحقين أمجادا سطرها السابقون. نذكر منها الحضارة البابلية العراقية، الفرعونية المصرية وسبأ اليمنية، وفي كل منها كانت هناك ممارسات ديمقراطية نتلمسها فيما يأتي:

أولاً: الحضارة البابلية "1800-600 ق.م"

تعد حضارة ما بين النهرين من أقدم الحضارات البشرية، ولا بد أنها عرّفت نظام الحكم والإدارة ولو في أشكاله البسيطة، فقد "ظهرت الجمعيات والمجالس العامة في الامبراطوريات الكبرى في الشرق الأوسط ... كان عهد السكان في العاصمة الآشورية "آشور" الاجتماع في جمعية عامة، تتوصل إلى الاتفاق بإرشاد وتوجيه من أفراد المجتمع الأكبر عمراً، والأكثر ثراءً ونفوذاً، وكثيراً ما استدعيت مثل هذه الجمعيات حين يصل الخلاف في الرأي بين القصر والشيوخ إلى طريق مسدود"<sup>(1)</sup>

ويبدو أن بين مؤرخي الحضارة السومرية إجماعاً على أن النظام السياسي للمدينة السومرية في عصورها المبكرة اقترن بشيء من الديمقراطية البدائية، إذ كان في المدينة مجلسان أحدهما للمسنين، والآخر للشبان القادرين على حمل السلاح ولهما سلطة إدارة المدينة. وهذا خبير الكتابات المسمارية توركيلد جاكوبسون في كتابه "التطورات السياسية الأولى في بلاد الرافدين" أشار إلى أن الفكر السياسي العراقي القديم عرف نمطاً من الديمقراطية سماه الديمقراطية البدائية في مجتمع صنف أنه ديمقراطي عسكري<sup>(2)</sup>.

ثانياً: الحضارة الفرعونية: "1200 ق.م"

كانت ولا زالت الحضارة الفرعونية المصرية محط أنظار الخبراء من كل التخصصات، في محاولة لفهم واستجلاء تاريخها في شتى الميادين ومنها الجانب التاريخي والاجتماعي، يقول الباحث فرنسيس أمين إن القواعد التي بنى عليها قدماء المصريين أساس السلطة حددت وظيفة كل مسؤول، وعلاقته بأبناء الشعب، بما يحقق عدالة العلاقات الاجتماعية. وأشار إلى أن هناك الكثير من النقوش والنصوص الفرعونية التي تنتشر في المعابد والمقابر والمتاحف والتي توثق الكثير من صور الممارسات الديمقراطية مثل ملحمة "إيزيس وأوزوريس"<sup>(3)</sup>.

(1) بن جامين عيسى و ستيفن ستوكويل: التاريخ السري للديمقراطية، ترجمة معين الامام، ط 1، منتدى العلاقات الدولية، قطر، 2015، ص 45.

(2) عصام فاهم العامري: المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت 2016، ص 95.

(3) اندلاع الثورات الشعبية ضد الظلم والطغيان في مصر القديمة، موقع الجزيرة مباشر: <http://mubasher.aljazeera.net> تاريخ التصفح: 2020/08/10، 11:00.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

والذي يقرأ ويطلع التاريخ المصري يجد أن ملوك مصر لم يحكموا البلاد حكماً أوتوقراطياً مطلقاً كغيرهم من الحكام في الدول الأخرى، ولم يحيوا حياتهم طليقة من كل ضابط أو قيد، وإنما كانوا يراعون حرمة القانون في كافة تصرفاتهم<sup>(1)</sup>.

ولعل من مظاهر الممارسة الديمقراطية استقلالية السلطة القضائية، وقدرتها على إلزام الملك بالقانون فالملك لم يكن يستطيع أن يقوم بأي عمل أو يدين شخصاً أو يعاقب آخر لمجرد نزعة شخصية، أو بقصد التشفي والانتقام، أو لأي دافع آخر لا يتفق وروح العدالة، ولكنه كان مقيد التصرف في كل حالة وفق ما تنص عليه القوانين<sup>(2)</sup>.

بل إن الأسرة المالكة كانت تحت طائلة القانون كما يتبين من محاكمة إحدى الملكات في عهد الأسرة السادسة فقد تولى هذه المحاكمة أحد القضاة، ثم اشترك معه قاض ثان في تحرير التقرير، وقد تم هذا دون أن يشترك الملك في الأمر أو يتدخل في سير القضية<sup>(3)</sup>.

ومن هنا يمكننا أن نفهم لماذا طلب فرعون الإذن بقتل موسى عليه السلام: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ

ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ وَأَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ غافر 26

حيث طلب الإذن بقتله لأن القوانين لم تكن تسمح له بذلك، ربما لأن جنايته سقطت بالتقادم.

ثالثاً: مملكة سبأ "1000 ق.م"

لعل أشهر الممالك التي ظهرت على أرض اليمن هي مملكة سبأ، ولا يزال اسمها يتردد عبر الزمن فقد استطاعت المملكة تكوين نظام سياسي وصفه علماء العربية الجنوبية بأنه فيدرالية ضمت مملكة حضرموت وقتبان ومعين<sup>(4)</sup>.

ولقد أشار القرآن الكريم في قصة سيدنا سليمان عليه السلام مع ملكة سبأ في قوله تعالى

﴿قَالَتْ يَتَأْتِيَهَا الْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي أَمْرِ مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى شَهِدُونَ﴾ النمل 32 أشار إلى أن المرأة كان

---

(1) فلندرز بترى: الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ترجمة حسن محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحليم، ب د ط، ب د ت، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 41.

(2) المرجع نفسه، ص 93.

(3) المرجع نفسه: ص 94.

(4) مملكة سبأ – ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org> ، تاريخ التصفح: 2020/08/10، 21:00.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

لها مجلس استشاري تصدر عن رأيه في السلم والحرب "قال ابن عباس كان معها ألف (قيل). قال قتادة: ذكر لنا أنه كان لها ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا هم أهل مشورتها كل رجل منهم على عشرة آلاف"(1).

والتاريخ واللفظ يوحيان بأنها استشارت قومها بقولها (أفتوني)، مما يدل على أن المجتمع كان على مستوى من النضج السياسي لا يترك أمر سلمه وحربه وعلاقاته وعقائده لمزاج فرد، وكان مجلس (الأقيال) ينظر حتى في أمور الملك.

ولذلك نستطيع الجزم بأن الديمقراطية عُرِفَت كممارسة قبل أن تظهر كمفهوم، ومن الإجحاف أن ننظر للديمقراطية ابتداء من الفترة اليونانية فتتقدم التاريخ الشرقي للديمقراطية مرتبط بتقدم تراثهم، والمناخ في الشرق كان أقسى على الآثار منه في جنوب أوروبا، ثم طبيعة الأرض وتوالي الحضارات على المواقع نفسها(2).

هذا ما ترك النصوص اليونانية المكتوبة تحظى بالاهتمام والتنويه في حين طمس غيرها من الآثار.

### **الفرع الثاني: الديمقراطية اليونانية**

تعتبر الفترة اليونانية فترة النضج الديمقراطي -إن صح التعبير- حتى لقد باتت الديمقراطية علامة مسجلة باسمهم وباسم المدينة الشهيرة "أثينا". وما يزال معظم الباحثين يؤكدون أن اليونان هي التي شهدت إقامة جسر يصل إرادة الناس وحكومتهم. على سبيل المثال، يزعم "موزيس فينلي" أن الإغريق على الرغم من كل شيء لم يكتفوا باكتشاف الديمقراطية فحسب، بل السياسة أيضا وفن التوصل إلى قرارات عبر النقاش العام، ثم طاعة هذه القرارات بوصفها شرطا ضروريا للوجود الاجتماعي المتحضر(3).

لذلك لن نطيل الحديث عن الديمقراطية الأثينية فقد أشبعت بحثا -كما يقال- ونكتفي بالقول ربما كانت "أثينا" الممارسة الديمقراطية الموثقة التي وصلتنا من التاريخ القديم، فقد كانت تدار بجمعية عامة ومحاكم وعشرة قادة، وهذه الجمعية التي أعضاؤها جميع المجتمع الأثيني من الرجال هي من

---

(1) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، ط 2، 1384-1964، ج 13، ص 194.

(2) محمد الأحمرى: الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، بيروت 2012، ص 34.

(3) بن جامين عيسى خان، ستيفن ستوكويل: التاريخ السري للديمقراطية، ص 22.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

يختار القادة العشرة من ذوي الخبرة والكفاءة، وللجمعية السلطة التامة على القادة العشرة، أما صغار القادة فكانوا يُعَيَّنون، فالجمعية هي مصدر السلطات وهي الحاكمة<sup>(1)</sup>.

### **الفرع الثالث: الديمقراطية في العصور الوسطى:**

في الفترة التي كانت تعيش فيها أوربا عصور الظلام والإبادة الجماعية وزوال كل الحقوق المعنوية والسياسية للفرد الأوروبي، كانت هناك حضارة تشع بعلمها ونورها على الأمم، فقد كان لإسهام الحضارة الإسلامية أثر كبير في تطور الفكر الديمقراطي، ولا سيما فيما يتعلق بالعلم والمعرفة، إلا أن الديمقراطية لم ترتبط بالإسلام قط؛ لأن هناك رأيا مهيمنا يسعى إلى تأكيد تناقض الإسلام مع الديمقراطية عبر كتابات مصفوفة كاملة حيث تقول جوديث ميللر: "إن جميع الإسلاميين الجهاديين يعارضون فعليا الديمقراطية والتعددية، وذلك على الرغم من التزامهم البلاغي بكليتهما"<sup>(2)</sup>.

ويؤكد برنارد لويس قائلا: "إن الديمقراطية نتاج للغرب تكونت عبر آلاف السنين من التاريخ الأوروبي، وفيما وراء ذلك عبر تاريخ أوربا المزدوج: الديانة والأخلاق في التراث اليهودي المسيحي، وشؤون الدولة والحكم والقانون في التراث اليوناني الروماني، ليس لمثل هذا النظام أصول أو وجود في أي تراث ثقافي آخر"<sup>(3)</sup>.

ولكن الحقيقة عكس ذلك فقد جلبت الأيام المبكرة من الإسلام معها مجتمعات أقيمت على مبادئ المساواة، حرية التعبير والمشاركة السياسية، يتجلى ذلك من خلال:

**أولا: المساواة: تظهر تاريخيا في أربعة أبعاد رئيسية:**

- 1- مساواة قانونية تمنح كل البشر حقوقا أساسية تشمل الحفاظ على الحياة والممتلكات بغض النظر عن العرق أو اللون أو الدين.
- 2- مساواة قضائية تعطي الناس كلهم حق الوصول إلى المحاكم والوقوف أمامها وعرض قضاياهم.
- 3- مساواة في إتاحة الفرص.
- 4- مساواة في مجال الحقوق والواجبات الدينية، فلا تراتبية ولا بابوية في الممارسات الإسلامية

(1) محمد الأحمرى: الديمقراطية الجنور وإشكالية التطبيق، ص 74.

(2) بن جامين عيسى خان، ستيفن ستوكويل: التاريخ السري للديمقراطية، ص 115.

(3) المرجع نفسه: ص 116.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

حيث الجميع سواسية في واجباتهم الدينية فالله تعالى يقول: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ

وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ الحجرات 13

ورسخت الممارسة العملية للنبي عليه الصلاة والسلام سابقة للمساواة في المجتمع الاسلامي

لتصبح قياسية في التراث الاسلامي، وأشاع قيم الموافقة والاتفاق والتعاون في الحكم<sup>(1)</sup>.

**ثانياً:** حرية التعبير: يعرف محمد هاشم كمالى الحرية مستشهدا بمصادر إسلامية "بأنها قدرة الفرد على قول أو فعل ما يريد أو الامتناع عن ذلك دون انتهاك حقوق الآخرين أو الحدود التي وضعها القانون" ويقول مفسرا: "أن حرية التعبير هي غياب القيود المفروضة على قدرة الأفراد أو الجماعات على نقل أفكارهم إلى الآخرين بشرط أنهم بدورهم لا يكرهون الآخرين على الانتباه لهم ولا ينتهكون الحقوق الأساسية الأخرى المتعلقة بكرامة الفرد<sup>(2)</sup>، فالإسلام يؤكد على حرية التعبير عبر مصادقته على مفاهيم مثل: الحسبة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، النصيحة، الاجتهاد والشورى. هذه الأخيرة تعد مبدأ ديمقراطيا مركزيا في الإسلام، لأنها تتطلب من الزعماء والسياسيين ممارسة إدارة الدولة عبر المجتمع.

وينقل لنا الامام القرطبي عن ابن خويز منداد قوله: " واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون، وفيما أشكل عليهم من أمور الدين، ووجوه الجيش فيما يتعلق بأمر الحرب، ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح، ووجوه الكتاب والوزراء والعمال فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارته"<sup>(3)</sup>.

**ثالثاً:** المشاركة السياسية: لقد أكد رأي الأغلبية دوماً أن أي مسلم يتمتع بالجدارة الدينية والدنيوية يستطيع قيادة الأمة إذا انتخبه أغلبية المسلمين، وهذا الانتخاب وفقا للمنظور الإسلامي يعتمد على المشاركة الجمعية للناس بوصفهم مواطنين متساوين رجالا ونساء للمصادقة على من تم انتخابه وهو ما يعرف بالبيعة.

فقوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم" هو فهم عام بأن الأمة مخولة بالمشاركة في أهم حدث سياسي هو انتخاب الخليفة (مبايعة) ففي حالة الخليفة الراشدي الأول أبي بكر والأخير علي كانت

(1) بن جامين عيسى خان، ستيفن ستوكويل: التاريخ السري للديمقراطية، ص 118.

(2) المرجع نفسه: ص ص 122، 123.

(3) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج 4، ص 250.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

البيعة حاسمة الأهمية لشرعية كل منهما ونقل عن علي قوله آنذاك: أن قبوله بمنصب الخليفة مشروط بمبايعة أغلب الناس.

### **الفرع الرابع: الديمقراطية في العصر الحديث**

توسعت الديمقراطية بشكل لافت في نهاية القرن الثامن عشر، وكان الانتقال إلى الديمقراطية عبر موجات متعاقبة، صاحب بعضها حروبا وثورات، ويشير الدكتور علي الوردي إلى أن ظهور الديمقراطية الحديثة لا يقل في أهميته الاجتماعية عن ظهور الدولة فإن الدولة قضت على التقاتل القبلي بينما الديمقراطية قضت على التقاتل السياسي<sup>(1)</sup>.

إن تطبيق الديمقراطية كممارسة ميدانية مرّ بعدة موجات وكما يعرفها (صامويل هانتجتون) في كتابه "الموجة الثالثة" "موجة التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية" وكما أكد العديد من الباحثين أنه أثناء موجات التحول إلى الديمقراطية كانت هناك موجات ارتدادية كما سنوضح فيما يلي:

#### **1/ الموجة الأولى: 1828 – 1926**

وكانت مرافقة للثورتين الفرنسية والأمريكية وقد امتدت لفترة زمنية طويلة، وأهم مبدأ كرسته هو حق الانتخاب "ويمكن القول بأن الولايات المتحدة بدأت أول موجة من التحول إلى الديمقراطية حوالي 1828، وقفز عدد الولايات الجديدة التي كان يحق التصويت فيها للذكور إلى ما يزيد عن 50 بالمئة من نسبة الذكور البيض، الذين أدلوا بأصواتهم بالفعل في انتخابات الرئاسة عام 1828، أي خلال ما يقارب القرن من الزمن أقامت أكثر من ثلاثين دولة الحد الأدنى من المؤسسات الديمقراطية"<sup>(2)</sup>.  
إلا أن هذه الموجة عرفت انتكاسة سنة 1922 بصعود أنظمة فاشية دكتاتورية في أوروبا ما قوضت -إن صح التعبير- انجازات الموجة الأولى من الديمقراطية<sup>(3)</sup>.

(1) عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، ب د ط، بيروت 2003، ص 36.  
(2) صامويل هانتجتون: الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، ط1، 1993، ص ص 74، 75.  
(3) المرجع نفسه، ص 75.

## 2/ الموجة الثانية: 1943-1962

جاءت الموجة الثانية عقب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، الذي دفع بدوره إلى إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية من جهة، والسعي إلى المزيد من الديمقراطية عبر إنشاء مؤسسات جديدة تسعى إلى رفع نسبة الديمقراطية بنجر عنها إنجازات اقتصادية واجتماعية أكبر، كما يوضح هانتجتون في كتابه الموجة الثالثة بقوله: وفي أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تحركت كل من تركيا واليونان باتجاه الديمقراطية، وفي أمريكا اللاتينية ارتدت أوروغواي إلى الديمقراطية إبان الحرب، وتحولت كل من البرازيل وكوستاريكا إلى الديمقراطية في أواخر الأربعينيات، وفي أربع دول أخرى في أمريكا اللاتينية هي الأرجنتين وكولومبيا وبيرو وفنزويلا، أدت الانتخابات إلى قيام حكومات منتخبة شعبيا في عامي 1945/1946<sup>(1)</sup>.

ويبدو أنها كانت أقصر موجة لأنها شهدت موجة مضادة ابتداء من سنة 1958.

## 3/ الموجة الثالثة: 1974

وفي الأعوام الأخيرة انطلقت انتقالات إلى حكم أكثر ديمقراطية في عدد كبير من الدول النامية وبلدان أوروبا الشرقية، والسؤال الذي لا مناص من طرحه هو: هل كانت هذه الظاهرة مقدمة لحقبة من المزيد من الديمقراطيات الأكثر استقرارا مما شهدناه الآن<sup>(2)</sup>.

إذن فقدت بدأت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في اسبانيا والبرتغال وتركيا في سبعينيات القرن الماضي، ثم في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في السبعينيات والثمانينيات، لتبلغ الذروة مع انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية بعد عام 1989<sup>(3)</sup>.

وظهر هذا المد واضحا في جنوب أوروبا أولا، فبعد ثلاثة أشهر من انقلاب البرتغال أنهى النظام العسكري الذي حكم اليونان منذ عام 1976. وتولت الحكم قيادة مدنية بقيادة (كونستانتين) ... وفي أواخر السبعينيات تحركت موجة التحول الديمقراطي نحو أمريكا اللاتينية، ففي عام 1977 أعلن

(1) صامويل هانتجتون: الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ص 77.

(2) غيونسورنس: الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، الدوحة 2015 ، ص 44.

(3) فرانسيس فوكوياما: أصول النظام السياسي من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية، ترجمة: مجاب الامام ومعين الامام، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2016، ص 438.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

القادة العسكريون في الاكوادور عن رغبتهم في الانسحاب من الحياة السياسية، وتم وضع مسودة دستور جديد في عام 1978<sup>(1)</sup>.

وقد مست هذه الموجة عددا من الدول العربية منها: تونس الجزائر مصر.

### **المطلب الثاني: تعريف الانتقال الديمقراطي وأهم المصطلحات المشابهة له**

توجد مصطلحات متقاربة ومتداخلة مع الانتقال الديمقراطي سنوضحها بعد تعريف هذا الأخير.

#### **الفرع الأول: تعريف الانتقال الديمقراطي**

**أولاً: الانتقال:** انتقل: تحول من مكان إلى آخر.<sup>(2)</sup> والانتقال: التحول من فكر إلى فكر أو من مكان إلى مكان. والانتقال في اللغة الإنجليزية تعني (transition) أما التحول (transformation) حيث يقصد بالانتقال التنقل من حالة إلى حالة أخرى؛ أي من حالة التسلط إلى حالة المشاركة السياسية<sup>(3)</sup>.

أما (transition) فتعني المرور والانتقال من حالة أو مرحلة معينة إلى حالة أو مرحلة أخرى.

**ثانياً: الديمقراطية:** يعود التعريف الأولي لمصطلح الديمقراطية إلى العهد اليوناني، حيث عرفها الإغريق بأنها حكم الشعب إذ تتكون هذه اللفظة من جزأين DEMO وتعني الشعب KRATOS وتعني الحكم أو السلطة. وهذا ما يسمى بالتعريف الكلاسيكي للديمقراطية، حيث تناسب هذا المصطلح مع الفترة والبيئة اللاتينية اليونانية التي ولد فيها نظراً لقلة عدد المواطنين الأحرار، لأن فئة العبيد كانت مستثناة من حضور الجلسات العمومية التي تتم فيها المناقشة والتصويت حول القضايا العامة.

لكن التطورات التاريخية والتحولات المعرفية قد عملت على تهميش هذا المفهوم، ففي الغرب يشمل مفهوم الديمقراطية المحتوى الواسع الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، ويتضمن حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، وبالتالي فإن إرادة الشعب تبقى حرة غير مقيدة بقيود خارجية مطلقة<sup>(4)</sup>.

(1) هانتجتون: الموجة الثالثة، ص 81.

(2) أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب القاهرة، ط1، 2008، مج2، ص 2274.

(3) يوسف أزروال: الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمراست، المجلد 11، العدد 3، السنة 2019، ص 15.

(4) مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة بن يوسف بن خدة السنة الجامعية (2009-2010) ص 19.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

ويعرفها محمد الأحمري: هي حق سكان إقليم محدد في مشاركة متساوية لإدارة مصالحهم وفق ما يرتضون من قوانين. أو هي شكل الحكومة التي تلتزم للجميع بصوت متساو فيما يمس حياتهم من قراراتها، ويقوم بحراستها الصحافة الحرة والانتخابات الحرة والقضاء الحر<sup>(1)</sup> وتقوم الديمقراطية على مبادئ الحرية (FREEDOM) وهي تختلف عن التحرير (FREEING) الذي دعا أولاً إلى تحرير الإنسان من العبودية بسلاسلها الحديدية، ولاحقاً المطالبة بتحرير الاقتصاد من ظروف الاقطاع وقوانين القرون الوسطى، بهدف توفير البيئة المواتية لانطلاق البرجوازية الصاعدة، بينما تقوم الحرية على مفهوم نوعي إيجابي يتضمن مبادئ حقوق الإنسان<sup>(2)</sup>.

وأخص ما تمتاز به الحياة العامة في الأمم الديمقراطية أنها لا تفرض على الشعب وإنما تصدر عنه، وأن الشعب لا يساق إليها ولا يكره عليها وإنما يسعى إليها راغباً فيها، ومن هنا كانت الشعوب الديمقراطية مسؤولة عن أعمالها، تستمتع بثمراتها كما تحتمل سيئاتها، لأنها هي التي أرادت لها ولم يفرضها عليها طغيان.

ويعد تعريف تشارلز للديمقراطية شاملاً؛ حيث يؤكد على أن دارسي الديمقراطية وإقامتها عموماً يختارون ضمناً أو علانية أربعة جوانب رئيسية<sup>(3)</sup>:

1- المقاربة الدستورية (constitutional) التي تركز على القوانين التي يسنها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية.

2- المقاربة الجوهرية أو الأساسية (substantive) التي تركز على الظروف الحياتية السياسية التي يسعى نظام الحكم إلى تعزيزها (رخاء الناس، المساواة، الأمن، العدالة، الحل السلمي لنزاعاتهم...)

3- المقاربة الإجرائية (procedural) حيث يركز أصحابها على زوايا ضيقة من الممارسات السلطوية ليحددوا في ضوءها ما إذا كان نظام حكم ما يمكن أن يوصف بالديمقراطي أو لا. ويحصر معظم دارسي هذه الإجراءات اهتمامهم بالانتخابات.

(1) محمد الأحمري: الديمقراطية الجنور وإشكالية التطبيق، ص 55.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ص 36.

(3) تشارلز تيللي: الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباح، المنظمة العربية للترجمة، ط 1، بيروت 2010، ص 22.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

4- المقاربة ذات التوجه العملياتي (process-oriented) يضعون حدا أدنى لعمليات يجب أن تعمل باستمرار لكي يمكن وصفها بالديمقراطية؛ حيث يقترح روبرت دال خمسة معايير هي: (المشاركة الفعالة، المساواة في حق التصويت، التفهم المستنير، تنظيم جدول الاعمال، شمول البالغين)

لقد تعددت زوايا النظر للديمقراطية، لكنها تُجمع على جملة من المظاهر بها يمكن وصف نظام ما بأنه ديمقراطي، كالتعددية الحزبية، حرية الإعلام، التداول السلمي على السلطة، انتخابات متجددة، حرية التعبير وحقوق الإنسان. وفي وجود كل هذا وغيره وغياب الجوهر الحقيقي للديمقراطية المتمثل في المساواة والحرية لا يمكننا بأي حال الحديث عن الديمقراطية؛ لأن العبرة بالمضمون لا بالشكل.

**ثالثاً: تعريف الانتقال الديمقراطي:**

يعتبر الانتقال الديمقراطي المرحلة الفاصلة بين التحول من نظام سلطوي شمولي إلى نظام ديمقراطي. ويشير معنى التحول الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، وهو عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية، واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية<sup>(1)</sup>.

وذهب كل من "أودونيل" و"شوم بيتر" إلى وصف الانتقال بأنه المرحلة التي تفصل بين نظام سياسي وآخر، وخلال عملية الانتقال أو بعدها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي العملية الديمقراطية في اللحظة التي يتم فيها تأسيس نظام جديد<sup>(2)</sup>.

ويمكن تعريف الانتقال الديمقراطي أيضاً: بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولاً إلى وضع دستور ديمقراطي، وعقد انتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً دالاً على ديمقراطيته<sup>(3)</sup>.

(1) بوحنية قوي: الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، ب د ط، الراية 2012، ص 212.

(2) يوسف أزروال: الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي، مجلد 11، ص 17.

(3) زريق نفيسة: عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولي المشكلات والآفاق، (رسالة ماجستير، تنظيم سياسي وإداري، جامعة باتنة، 2009)، ص 19.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

فالانتقال الديمقراطي جسر لمرور الأنظمة من حالة غير ديمقراطية إلى حالة ديمقراطية، تشهد في البداية خطوات توافقية وفق كل حالة؛ لأنه لا يمكن وضع خطوات إجرائية محددة يتم من خلالها الانتقال. لكن الأكيد في هذه الخطوات هو التوافق على السير وفق خطة قانونية، وأن لا ينازع هذه الحكومات أو الهيئات التي تقود الانتقال في صلاحياتها قوى مضادة.

### **الفرع الثاني: أسباب الانتقال الديمقراطي**

تعددت أسباب الانتقال الديمقراطي بين أسباب داخلية وأخرى خارجية نذكر منها:  
أولاً: أسباب داخلية:

1- أسباب تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية، وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية، وهو ما يتسبب غالباً في فقدان الأنظمة السياسية لشرعيتها، فتطيح بها الشعوب من خلال ثورات تدشن لمرحلة انتقال ديمقراطي، أو تدفع هذه الأنظمة باتجاه نقلة ديمقراطية من خلال إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

2- أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم، ويتضمن ذلك موقف كل من الجيش وقوات الأمن، حجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدي النخبة الحاكمة، وقدرتها على التنسيق فيما بينها، بالإضافة إلى تحريك الشارع الذي يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع النظام بشأن الانتقال الديمقراطي. وقد يتعلق الانتقال الديمقراطي في حالات أخرى برغبة الجناح الإصلاحى في النخبة الحاكمة بإحداث ديمقراطية قناعة منه بأنها المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة.

3- أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي<sup>(1)</sup>.

وتبرز أهمية المجتمع المدني في غرس وتنمية القيم الديمقراطية خاصة مع تزايد الثقافة والتطور التكنولوجي ووسائل الاعلام، الأمر الذي يساعد الجماهير في إدراك حقوقها الطبيعية

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم: الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ <https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>، التصفح: 08:30، 2020/08/02.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

والسياسية، وتنامي اهتمام المثقفين وخريجي الجامعات بالمشاركة السياسية، وتبلور دور المنظمات النسائية وحقوق الانسان؛ من هذا المنطلق فرضت التحولات الاجتماعية على النظم التسلطية التحول والدفع نحو الحياة الديمقراطية<sup>(1)</sup>.

فالمجتمع المدني يؤدي دورا مهما في دفع النظام السياسي نحو تبني عملية التحول الديمقراطي وتوسيع المساحة المخصصة للحقوق والحريات المدنية والسياسية<sup>(2)</sup>.  
ثانيا: أسباب خارجية:

1- بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، وذلك من خلال دور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي بالدعم المادي والفني الذي تقدمه، أو المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل الانتقال الديمقراطي، أو عن طريق الضغوط والعقوبات التي تمارسها على الأنظمة الحاكمة التي تريدها أن تحدث انتقالا ديمقراطيا<sup>(3)</sup>. وقد لجأت في سبيل تحقيق ذلك إلى استخدام القوة العسكرية كما في أفغانستان والعراق، كما

لجأت إلى الربط بين المساعدات الاقتصادية وبين تحول النظم السلطوية نحو الديمقراطية<sup>(4)</sup>.

2- تنامي دور مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث يبرز دور هذه المؤسسات الدولية المانحة للقروض في توجيه السياسات والخيارات الاقتصادية بربط تلك المساعدات المالية والإدارية والفنية بضرورة إدخال إصلاحات سياسية على النظم التي تلجأ إليها سعيا للحصول على القروض والتسهيلات الاقتصادية<sup>(5)</sup>.

3- ظاهرة العدوى (المحاكاة) حيث عبر عنها صامويل هانتجتون بكرة الثلج، بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدرجت<sup>(6)</sup>.

---

(1) مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، ص 35.

(2) إيمان حسن: المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي إطار نظري ومفاهيمي، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط 2، 2017، ص 48.

(3) للمزيد انظر: حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات.

(4) إيمان حسن: المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، ص 49.

(5) مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، ص 37.

(6) المرجع نفسه: ص 38.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

ففي ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وتشابك العالم ازداد تأثير الدور الخارجي في إحداث التحولات الديمقراطية في عديد من النظم السياسية، فسقوط النظم الشمولية أو السلطوية في كثير من دول العالم كان عاملاً محفزاً للمطالبين بالديمقراطية في النظم السلطوية أو الشمولية الأخرى<sup>(1)</sup>.

تتظافر مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية في التوجه نحو الديمقراطية، فعملية الانتقال هي نتاج ضغط من الفواعل الداخلية (الأحزاب السياسية، النقابات العمالية والطلابية، المجتمع المدني...) والفواعل الخارجية (المؤسسات الدولية المانحة، الدول الإقليمية...) من أجل خلق مؤسسات وبنى دستورية ونظام ديمقراطي تعددي يفتح المجال أمام الشركاء الاقتصاديين والسياسيين.

يرى عالم السياسة الأمريكي "جابريل ألموند" و"بول بينجهم" أن المبادرة من أجل التغيير يمكن أن تتبع من ثلاث مصادر: من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة، من الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية، ومن النظم السياسية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض<sup>(2)</sup>.

إن تعدد تجارب الانتقال الديمقراطي وتنوعها يضعنا أمام صعوبة تحديد أسبابه بدقة، فلو أخذنا التجربة الهندية وحاولنا أن نفهم لماذا كانت سباقة في الانتقال إلى الديمقراطية لوجدنا أن الاحتلال البريطاني آنذاك سمح بأن يكون حزب المؤتمر (1885) الإطار الجامع (umbrella organization) لكل الهنود بمختلف أديانهم وايدولوجياتهم، ويتفق قاداته على أن يكون النهج الديمقراطي هو الحَكَم بينهم في فترة الاحتلال وبعد الاستقلال<sup>(3)</sup>.

وتعد التجربة الماليزية مثالا آخر على توافق القادة والنخب على تبني النظام الديمقراطي كنظام للحكم بعد الاستقلال سنة 1957، بإنشاء منظمة المالايو القومية المتحدة فقد تركزت خياراتهم قبل الاستقلال وبعده على تحويل الاختلاف العرقي والديني والثقافي واللغوي إلى عامل قوة ووحدانية وضمان المساواة لكافة فئات الشعب بتحقيق الرفاه والتنمية الاقتصادية<sup>(4)</sup>.

(1) إيمان حسن: المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، ص 49.

(2) بن عطا الله عبد الحق، خثير يوسف: التحول الديمقراطي في الجزائر دراسة حالة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة 2015، ص 13.

(3) انظر: محمد مالكي وآخرون: لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت 2009، ص 38.

(4) المرجع نفسه، ص 40.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

فالحديث عن التجربة الهندية والماليزية يؤكد قوة العامل الداخلي في التحول الديمقراطي، رغم وجود عامل خارجي في الغالب الأعم يسعى إلى تحقيق البيئة الخصبة لتحقيق مصالحه الخاصة، والذي يتسم بازدواجية المعايير، وتباين في المواقف من التجارب الحديثة في مختلف الدول. حيث نلاحظ تناقض الموقف الأمريكي بين دعم ظاهري للديمقراطية في المنطقة العربية، وتردد عنها حقيقة بالعمل على زعزعة استقرار هذه الدول مقابل الحفاظ على استقرار الكيان الصهيوني المحتل. في حين نجدها ساهمت مساهمة فعالة في دعم الانتقال الديمقراطي في كل من إسبانيا واليابان.

ونجد الاتحاد الأوروبي أيضا يسارع إلى دعم الديمقراطية في دول أوربا الشرقية بعد انفصالها عن الاتحاد السوفياتي، سواء بالدعم المادي أو نقل التجارب والآليات المساعدة على الانتقال، ومباركة كل الخطوات الرامية إلى تحقيق مبادئ العدالة والحكم الرشيد.

في حين نلاحظ تدخل المملكة العربية السعودية والامارات في إعاقه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، والعمل ضدها ودعم معارضيها<sup>(1)</sup>، فيما عرف بالثورات المضادة.

### **الفرع الثالث: أهم المصطلحات المشابهة للانتقال الديمقراطي**

ليس من المستجد في حقل العلوم السياسية بأن تحمل المصطلحات المختلفة معاني ذات مدلولات متقاربة ومتداخلة، وأحيانا ذات مدلول واحد وإن اختلفت عبارتها. ومن ذلك الحديث عن الانتقال الديمقراطي، التغيير السياسي، الإصلاح السياسي، والترسيخ الديمقراطي فالمسميات في العلوم السياسية على حد تعبير "ألكسندر دوفاي" تحمل دائما قدرا كبيرا من الاعتبارات الأيديولوجية تكشف بالضرورة عن تحيزات سلطوية معينة<sup>(2)</sup>.

ونأتي الآن إلى بيان معاني المصطلحات السابقة:

**أولاً: التغيير السياسي: التغيير لغة: عبارة عن تبديل صفة إلى صفة أخرى<sup>(3)</sup> وغَيَّرَهُ جعله غير ما كان وحوَّله وبَدَّلَهُ<sup>(4)</sup> وهو جعل الشيء على غير ما كان عليه وهو اشتقاق من مادة غَيَّرَ والتي تدور**

(1) عزمي بشارة: ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد 38، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2019، ص 12.

(2) مسلم بابا عربي: محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، مجلة دفاثر السياسة والقانون العدد 9، جوان 2013، ص 234.

(3) أبو البقاء الكفوي: الكليات، تحقيق عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ص 294.

(4) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت 2005، ص 453.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

على أصلين الأول: إحداث شيء لم يكن قبله، والثاني انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى<sup>(1)</sup>. والتغيير في اللغة الإنجليزية (CHANGE) أما التغيير أو ما يترجم في أحيان عديدة على أنه تحول فقد استخدم له مصطلح (CHANGEABILITY) أي القدرة على التغيير<sup>(2)</sup> ويشير التغيير السياسي إلى الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، والتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري في القيادة، أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع<sup>(3)</sup>.

ثانياً: الإصلاح السياسي: هو عملية تتم من داخل النظام وبآلياته بهدف التحسين والتطوير للأفضل بحيث يمس المؤسسات والسلوكيات والنظم وإن كانت ديمقراطية بتفادي الخلل والنقص. أو هو التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء لا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج<sup>(4)</sup>.

ومن ثم فإن الإصلاح السياسي لا يتأتى من تغيير الحاكم عن طريق السلاح أو الانقلاب أو الثورة المسلحة، وإنما من خلال تغيير الإنسان والمجتمع من المدخل الثقافي الفكري بحيث تتأصل وتتجذر ثقافة سلمية إنسانية تنساب - بالضرورة - إلى تغيير الواقع السياسي نفسه؛ أي أن الديمقراطية تتأسس على ثقافة سلمية تمنع استخدام القوة والسلاح في اللعبة الداخلية<sup>(5)</sup>.

وتعرف الموسوعة السياسية الإصلاح (REFORME) بأنه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بها، والإصلاح خلافاً للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام<sup>(6)</sup>.

(1) عائشة أحمد حسنين: المجلة الجامعة، المجلد 3، العدد 18، أغسطس 2016، ص 6.

(2) إدارة البحوث والدراسات: قراءات نظرية التغيير السياسي المفهوم والابعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية 10 أبريل 2016، ص 03.

(3) المرجع نفسه: ص 4.

(4) محمد تركي بن سلامة: الإصلاح السياسي والحركات الإصلاحية في المنطقة العربية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، <https://www.politics-dz.com>، تاريخ التصفح: 2020/07/21، 07:00.

(5) محمد أبو رمان: الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي، المقاربات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت 2010، ص ص 71، 72.

(6) مسلم بابا عربي: محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، ص 237.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

فمفهوم الإصلاح السياسي بالمعنى المثار حالياً: هو مجموعة من الإجراءات والخطوات تهدف لانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية، إلى نظم حكم تقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً:** الترسخ الديمقراطي: الأكيد أن كل تحول أو انتقال يمر بعدة مراحل وخطوات حتى يصل إلى ترسيخ مبادئ وقواعد الديمقراطية، فهناك من اعتبره مرادفاً لمفهوم الاستقرار والمأسسة.

وقد أكد كل من الاستاذين GUENLHER AND HIGLEY أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى<sup>(2)</sup>.

وطبقاً للأستاذ LINZ فإن الديمقراطيات الراسخة هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين والسياسيين والأحزاب وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي<sup>(3)</sup> بحيث يبدأ النظام في هذه المرحلة بالاستقرار وتتسم المؤسسات والقواعد الديمقراطية بالثبات.

فالترسيخ الديمقراطي مرحلة لاحقة للانتقال الديمقراطي، تتفق فيها مجموعة الفواعل المساهمة في إحداث النقلة الديمقراطية على تثبيت أسس العمل الديمقراطي، مرتكزة على جملة من المتغيرات هي: التعددية السياسية والحزبية، التداول السلمي على السلطة، مأسسة عمل المجتمع المدني، وانتخابات دورية ونزيهة.

نستطيع القول أن مرحلة الترسخ هي مرحلة متقدمة من النضج الديمقراطي، فهي تهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي والرفع من كفاءة وقدرة المواطن على المشاركة، بحيث تحقق الدولة الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية.

إن المفاهيم في حقل العلوم السياسية هي عبارة عن حلقات مترابطة.

---

(1) مسلم بابا عربي: محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، ص 238.  
(2) زريق نفيسة: عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق، ص 22.  
(3) المرجع نفسه، ص 22.

## المبحث الثاني: الحراك الشعبي

لا فرق لنظام عربي على أعجمي عند الحراك الشعبي إلا بالإنجاز والتغيير والإصلاح، فهو يميز بين الغث والسمين من الأنظمة على أساس ما ينفع الشعوب، فتبدأ الحركات الشعبية –السلمية طبعاً- بلفت نظر الحكام إلى المظالم الاجتماعية، والتهميش السياسي وغياب العدالة بشتى أنواعها. وطريقة التعامل مع هذه الحركات الشعبية هي ما يميز النظام الديمقراطي على الديكتاتوري التسلطي؛ فأما الأول فيسعى إلى فتح باب الحوار وتبني مطالب الحراك وتحسين أدائه والسعي إلى تغيير الوضع القائم وربما حتى إلى تغيير نُخبه. وأما النوع الثاني فيلجأ إلى التحايل والتملل في محاولة للحفاظ على قناعه الديمقراطي وإلا إلى القمع والإبادة.

وللأسف هذا ما حدث في الكثير من الأقطار العربية بعد سنة 2011 وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهوم الحراك الشعبي وأهم أسبابه ودوافعه وكذا أهم المصطلحات المتداخلة معه.

### المطلب الأول: مفهوم الحراك الشعبي وأهم المصطلحات المتداخلة معه

نحاول في هذا المطلب فهم معنى الحراك وعلاقته بالمصطلحات القريبة منه.

**الفرع الأول: تعريف الحراك الشعبي:** إن مصطلح الحَرَاك (بفتح الحاء) اسم مشتق من الفعل الثلاثي (حَرَكَ) أو (حَرَكَ) ويعني الحركة التي تعبر عن كل مظهر عام من مظاهر النشاط وهي بذلك ضد السكون.

وعليه تكون لفظة MOVMENT هي التي تدل دلالة قوية على موضوعنا وتعني الحراك السياسي والاجتماعي ضمن المكان نفسه ... الذي يعني الحركة الاحتجاجية والنضال السياسي من أجل تغيير الوضع السائد إلى وضع أكثر أمناً واستقراراً<sup>(1)</sup>.

هناك في اللغة فرق بين الحَرَاك بكسر الحاء والحَرَاك بفتح الحاء؛ فالحَرَاك بكسر الحاء هو حركة جزئية داخل المجتمع، مرتبطة بعملية تغيير الموقع الاجتماعي لفئة معينة من المجتمع سواء اجتماعياً أو جغرافياً، يعني قد يحصل نزوحاً ريفياً فيتحول الإنسان من الريف إلى المدينة، أو أن فرداً يتحول

(1) عبد القادر بوعرفة: الحراك الشعبي بالجزائر الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، دار القدس العربي، عدد 7، 2019، ص 13.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

من انتمائه إلى فئة الفلاحين إلى فئة الأطباء أو المحامين، يتحقق هذا عن طريق عملية تعليمية أو عملية مرتبطة بالرأسمال المادي ... أما الحراك بفتح الحاء فهنا نحن أمام حركة كلية شاملة لمجتمع بكل فئاته الاجتماعية مهما كانت انتماءاتهم، تسعى إلى نقلة نوعية لطبيعة الحكم السياسي والنظام الاجتماعي مما يجعل كل هذه الفئات تدخل في عملية تشاركية وتضامنية في تحقيق هذه النقلة النوعية<sup>(1)</sup> والحراك الشعبي كأحدى أدوات التغيير يتمثل في مجموعة من القوى والفعاليات السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى التغيير السلمي الجذري والشامل للبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة التي أصبحت معيقة للتطور ومصدرا للازمات المتوالية<sup>(2)</sup>.

### **الفرع الثاني: أسباب الحراك الشعبي**

الحقيقة أن الحراك الشعبي لا يظهر فجأة، وإنما يكون نتيجة احتقان الوضع الاجتماعي والسياسي في كل بلد، وهذا لا ينفي وجود أسباب قد تكون مشتركة وإن اختلفت بنسب معينة حسب طبيعة النظام الحاكم والفاعلين السياسيين ومن أهم هذه الأسباب نذكر:

#### **1/ تبخيس العمل السياسي وزرع ثقافة عدم الثقة في الفعل السياسي:**

لقد حرصت السلطات القائمة على إفراغ المؤسسات من أي محتوى يعطيها مصداقية لدى المواطنين، لتتحول بذلك إلى مجرد هياكل تؤثث المشهد العام من دون أن يكون لها أي تأثير حقيقي فيه، وتسعى محاولات التبخيس بالأساس إلى عزل الفاعل السياسي والمؤسسات السياسية المنتخبة على حاضنتها الشعبية ومن ثم إضعافها.

2/ التحكم في الأحزاب: ساهم الحرمان الطويل للأحزاب من أي شكل من أشكال المشاركة في التشكيك في أيديولوجيتها، الأمر الذي دفعها لانتهاز كل الفرص المتاحة حتى تلتحق بالمشاركة مع السلطة الحاكمة وتؤدي دورا يرسم لها ولا تستطيع هي أن ترسمه، وفي مقابل ذلك ظهرت حركات وتنظيمات استطاعت أن تجلب الكثيرين على حساب قوى وأحزاب وتنظيمات تقليدية وأن تشعل الحراك الشعبي في العديد من الدول.

(1) فاروق طيفور: الحراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة، الفرص المخاطر المناعة المستقبلية، منشورات السائحي ، ط1، الجزائر 1414 - 2019، ص ص 19، 20.

(2) خالد عليوي: الحراك الشعبي كأحدى أدوات التغيير، <https://kassioun.org/politics/item/33407-6846>، تاريخ التصفح: 10:00، 2020/05/02.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

### 3/ اختلال الوضع الاقتصادي وانعكاسه على الجانب الاجتماعي:

لا يمكن الجزم بتشابه الأسباب كليا التي كانت وراء اندلاع التظاهرات خاصة ما تعلق منها بالأسباب السيسيوقتصادية كدافع للحراك، لكن غياب العدالة الاجتماعية قاسم مشترك بأركانها الأربعة، اللامساواة في توزيع الدخل، اللامساواة في توزيع الأصول، اللامساواة في توزيع فرص العمل، اللامساواة في توزيع الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

4/ تنامي الوعي الشعبي بضرورة التخلص من الظلم والفساد، وتخلص الجماهير من عقدة الخوف التي رسختها الأنظمة الاستبدادية على مدى عقود طويلة.

5/ اقتناع القوى الغربية الكبرى بأن تكلفة التواطؤ مع الاستبداد ضخمة على مصالحها السياسية والاقتصادية، وأن دعم الديمقراطية هو المدخل الناجح لترسيخ الاستقرار والشفافية في العلاقات السياسية والاقتصادية محليا ودوليا.

6/ العولمة بتقنياتها وثوراتها وتحولاتها أدت إلى تشكيل فاعل جديد على المسرح، يمثله نموذج الانسان الرقمي بدأ يتصدر الواجهة منذ عقدين لكي يسهم في صنع العالم وتغيير الواقع كما هي حالة العاملين على الشبكات بمختلف أنواعها، وهكذا فالعالم يتغير بأدواته ومفاهيمه وخريطته وقواه والفاعلين على مسرحه، فالأجيال الشابة من العاملين على الكتب الرقمية أحسنوا قراءة المعطيات وفك الشفرات واستثمروا عقولهم بإتقان، إنهم يغيرون وجه العالم<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثالث: المصطلحات المتداخلة مع الحراك الشعبي

أولاً: الحراك الاجتماعي: يعرف بأنه جهود منظمة يبذلها عدد من الناس المؤثرين، تهدف إلى تغيير جانب أساسي أو أكثر في المجتمع.

أو هي الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة<sup>(3)</sup>.

(1) عزوز غربي: الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية دراسة في ظل بعض التجارب العربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص ص 657 - 660.

(2) علي حرب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2012-1433، ص ص 29، 30.

(3) الطاهر سعود، عبد الحليم مهمورباشة: المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي مقارنة سوسيولوجية، مجلة عمران، العدد 5/18 خريف 2016، ص 97.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

وعرفها تشارلز تيلي: "بأنها سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديون لرفع مجموعة من المطالب" فهو الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم<sup>(1)</sup>.

فضلا عن ذلك فإن من خصائص الحراك الاجتماعي السياسي أنه يقوم على دوافع نفسية ثقافية واقتصادية، غايته السعي للتجدد بعد استنفاد كل مبررات البناء السياسي القديم<sup>(2)</sup>.

ثانيا: الثورة: عرّف قاموس المصطلحات السياسية الثورة بأنها تغييرات فجائية وجذرية، تتم في ظروف اجتماعية وسياسية ملائمة، أي عندما يتم تغيير الحكم القائم والنظام الاجتماعي والقانون المصاحب له بشكل مفاجئ وأحيانا عنيف بنظام حكم آخر حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء ودون عنف.

وقد استخدم العرب والمسلمون الأوائل مصطلح الثورة بما يعني الهياج والانتقال والتغيير والوثوب والغضب والانتشار.

أما المفكر الإسلامي محمد عمارة -رحمه الله- فقد عرفها بأنها "العلم الذي يوضع في الممارسة والتطبيق من أجل تغيير المجتمع تغييرا جذريا وشاملا، والانتقال به من مرحلة تطويرية معينة إلى أخرى أكثر تعقيدا وتقدما، الأمر الذي يتيح للقوى الاجتماعية والمتقدمة في هذا المجتمع أن تأخذ بيدها مقاليد الأمور فتصنع الحياة الأكثر ملاءمة وتمكينا لسعادة الإنسان ورفاهيته، محققة بذلك خطوة على درب التقدم الإنساني، نحو مثله العليا التي ستظل دائما وأبدا زاخرة بالجديد الذي يغري بالتقدم، ويستعصي على النفاذ والتحقيق"<sup>(3)</sup>.

والثورة في أحد معانيها هي الإطاحة بنظام سياسي اجتماعي اقتصادي، واستبداله بنظام مختلف تماما عن طريق حركة شعبية عارمة أو عن طريق العنف المسلح، وقد تكون الثورة ضمن حدود البلد

(1) رمضان صوراية: الحركات الاجتماعية مقارنة سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، جوان 2016، ص 342.

(2) محمد عبد النور: الحراك الجزائري من منظور اجتماعي، مدونة الجزيرة، <https://www.aljazeera.net/amp/blogs/2019>، تاريخ التصفح 2020/03/14، 08:00.

(3) محمد عمارة: الإسلام والثورة، دار الشروق، ط3، 1407هـ-1988م، ص 10.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

الواحد، وموجهة ضد طبقة أو سلطة حاكمة تلحق أضرارا بغالبية أبناء الشعب فيقوم الشعب بالإطاحة بتلك الطبقة بشكل جذري، واستبدالها بنظام بديل مغاير في الاتجاه والايديولوجيا والبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>(1)</sup>.

على الرغم من كل التفسيرات للثورة وما تسببه من عنف وتدمير ومشاكل، فإن الثورة تبقى ضمن إطار العنف التحرري العادي الذي يستهدف تحرير الانسان من القهر القومي والاجتماعي بعد أن تكون الوسائل الأخرى قد فشلت في إنجاز ذلك، والثوة هي الوسيلة الغالبة في تسريع عملية التقدم والتطور والتغيير ما لم تصطدم بثورة مضادة.

بعد تعريف الحراك الشعبي، الحراك الاجتماعي والثورة، يمكننا القول: إن هناك تداخلا بين هذه المصطلحات؛ إذ كلها حركات احتجاجية، فإذا خست جانبا أو قطاعا أو فئة أو جهة معينة، وحملت مطالبا خاصة محددة فهي تعتبر حراكا اجتماعيا. أما إذا توسعت رقعتها، وشملت كل مناطق وجهات الوطن ولها مطالب وشعارات موحدة وعامة، وانتهجت التغيير السلمي والشامل للأوضاع السياسية والاقتصادية كانت حراكا شعبيا. فإذا اتخذت طابعا عنفيا سريعا راديكاليا فنحن أمام ثورة.

### **المطلب الثاني: تجارب غير عربية وعربية للانتقال الديمقراطي (من أسفل)**

عرفت الكثير من الدول حراكا شعبيا، نجح في تحقيق نقلة ديمقراطية حيناً وانتكس حيناً آخر. فنذكر هنا بعض التجارب لدول عربية وغير عربية.

#### **الفرع الأول: تجارب غير عربية للانتقال الديمقراطي**

أولاً: التجربة المكسيكية: سيطر الحزب الثوري المؤسسي الحاكم على السلطة في المكسيك لمدة 71 عاماً تحت مسميات متعاقبة، وأسس جمهور أنصاره من بين الفقراء والطبقة الوسطى، وبمرور الأعوام تحول إلى تحالف لشبكات تشمل الزعماء السياسيين المحليين وكبار القادة العسكريين والأحزاب السياسية الإقليمية، واستطاع الحزب دمج العمال والفلاحين في النظام السياسي عبر الادعاء بأنه الأداة

---

(1) تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوط: عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018، ص 4.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

الوحيدة القادرة على تلبية مطالبهم المتعلقة بالحقوق النقابية والإصلاح الزراعي، وقوّض محاولات تشكيل تحالفات طبقية أفقية أو تحالفات بين جماعات المصالح السياسية داخل الطبقات الدنيا<sup>(1)</sup>.

وبدايات التحول الديمقراطي في المكسيك حديثة نسبياً، وتعود أساساً إلى عقد الثمانينات من القرن الماضي وذلك في عملية ممتدة شملت تصاعد المعارضة للحزب الحاكم من اليسار واليمين من جهة، وتحلل مطرد لتماسكه ونفوذه من جهة أخرى في ظل أزمة اقتصادية حادة، والشروع في برنامج للإصلاح الاقتصادي أخضع الطبقات الوسطى والدنيا في المجتمع المكسيكي لضغوط عنيفة كثفت من سخطها وتمردتها على النظام القائم، وقد حفل عقد التسعينات في المكسيك باحتجاجات ديمقراطية ونقابية واتهامات بتزوير الانتخابات وانتهاكات موسعة لحقوق الإنسان، شكلت كلها حالة من الضغط الاجتماعي والسياسي المتنامي، تربت عليه سلسلة من الإصلاحات السياسية والدستورية تتقدم أحياناً وتتراجع أحياناً أخرى مطلقة موجة جديدة من الاحتجاجات، وجاء فوز حزب الحركة القومي ومرشحه "فيسنتي فوكس" بانتخابات الرئاسة في عام 2000 ليشكل لحظة تحول جديدة في مسار التطور الديمقراطي في المكسيك، منهيلاً لأول مرة منذ عام 1929 سيطرة الحزب الثوري التأسيسي على الحكم وأجهزة الدولة، وكانت الصحة السياسية للمجتمع عاملاً حاسماً في عملية التغيير، حيث انظم المكسيكيون الذين سئموا الفساد وتزوير الانتخابات إلى منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، ساهم كل ذلك في رفع الوعي السياسي للمواطن<sup>(2)</sup>.

**ثانياً:** التجربة الكورية الجنوبية: عاشت كوريا الجنوبية تحت نظام عسكري تسلطي عقب انتهاء الحرب الكورية، والذي اعتمد سياسة حظر الأحزاب وقمع المعارضين وتقييد الصحافة والاحكام العرفية إضافة إلى تأييد الحليف الأمريكي.

والسبب الذاتي والدافع للمظاهرات هو استيلاء عسكري جديد على السلطة مع صمت الحليف الأمريكي، ونظراً لأن البنية السياسية لم تواكب النمو الاقتصادي الذي حققته كوريا الجنوبية في ثمانينات القرن الماضي، وتعزيز التعليم وتطويره الذي أثر إيجاباً في صنع الفئات العمالية والوسطى،

(1) فاروق طيفور: نظريات وتجارب الانتقال الديمقراطي في العالم الطريق إلى الموجة الخامسة، منشورات الساتحي ط1، الجزائر 2019-1441، ص 84.

(2) المرجع نفسه، ص ص 85 - 88.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

وفئات رجال الأعمال والطلبة التي كان لها الدور البارز في تصاعد الضغوط والاحتجاجات الشعبية، حيث أُجبر الحليف الأمريكي على تغيير موقفه من النظام الحاكم خصوصا بعد سقوط "ماركوس" في الفلبين.

لقد كانت أداة التغيير في هذه المرحلة هي القوة الناعمة المتمثلة في التظاهرات والاحتجاجات لكافة الفئات الشعبية، وكان للطلاب الدور المميز في سلمية واستمرار هذه الاحتجاجات - رغم القمع الذي تعرضت له وقتل المئات من المتظاهرين بدعم من النظام الأمريكي - حتى إسقاط النظام العسكري التسلطي 1997 وتوج بانتخابات "كيم داي جونج" رئيسا للبلاد<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لهذا التحول الديمقراطي أصبحت كوريا الجنوبية عضوا مرموقا في النادي الخاص للدول المتقدمة صناعيا المتطورة ديمقراطيا، وسيول التي كانت محطة يسكنها 900 ألف نسمة بعد الحرب الكورية هي الآن مركز ميتروبوليتاني<sup>(2)</sup> من الطراز العالمي يقطنها أكثر من عشرة ملايين نسمة، كما تمكنت منتجات الصلب والسيارات والالكترونيات الجنوبية من غزو الأسواق العالمية.

واعتبارا مما سبق نستخلص أن الدرس الذي قدمته لنا التجربة الكورية يؤكد أنه مهما بذلت الدولة من مجهودات في المجال الاقتصادي، ومهما استثمرت في التجهيزات والأوراش الكبرى، يبقى التقدم المجتمعي رهينا للتقدم على الصعيد السياسي<sup>(3)</sup>.

### **الفرع الثاني: تجارب عربية للانتقال الديمقراطي**

التجربة التونسية والمصرية: تشترك التجريبتين في قيام حراك شعبي للإطاحة بالأنظمة المستبدة واختلفتا في كيفية بناء أنظمة ما بعد بن علي ومبارك، والمقصود هنا هو تحليل ما حدث في التجريبتين التونسية والمصرية أكثر منه توصيف وتفصيل للأحداث فقد ساهمت مجموعة من العناصر في نجاح الثورة التونسية منها:

---

(1) فاروق طيفور: نظريات وتجارب الانتقال الديمقراطي في العالم، ص 81 - 83.

(2) مركز ميتروبوليتاني: مصطلح يطلق على المدن الكبرى وضواحيها والقرى المجاورة لها وهو مركز كبير يتألف من عدد كبير من السكان والعاملين المرتبطين بهذه المنطقة.

(3) الحسين بوخرطة: النموذج الكوري الجنوبي من الديكتاتورية والتخلف إلى الديمقراطية والتحديث والتقدم، جريدة هيسبريس الالكترونية منشور على الرابط: <https://www.hespress.com/international/15387.html%3famp> تاريخ التصفح: 10:00 2020/08/05.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

- 1/ مساهمة الحركة الاحتجاجية في تنمية الوعي القانوني فعرف أبناء الشعب البسيط قبل المثقف البند 57/56 من الدستور التونسي والفرق بينهما.
- 2/ قوة الحراك التونسي واستمراره جعل زين العابدين يقدم تنازلات حقيقية كانت تعتبر حلما في عرف الأحزاب المناضلة خاصة في خطابه الثالث عشية هروبه.
- 3/ ساهم الحراك والضغط الشعبي في إصدار قوانين جريئة، فقد أعلن العفو العام عن السجناء السياسيين، وتم الاعتراف بالأحزاب المحضورة، ومصادرة ممتلكات الحزب الدستوري، وكان هذا في أول اجتماع للحكومة المؤقتة بعد رحيل بن علي<sup>(1)</sup>.
- 4/ وجود ظروف موضوعية مواتية لإنهاء الحقبة السلطوية في تونس، وفي مقدمتها التجانس السكاني العالي، وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية، وتراجع الاستقطاب الأيديولوجي بين العلمانيين والإسلاميين، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية في تونس.
- 5/ ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي، فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب البطال فإن التفاف الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والمتقنين والفنانين حول الشباب وتضامنهم معهم وانضمامهم إلى انتفاضتهم، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية طبقيا ومنطقيا.
- 6/ ظهور انشقاقات داخل النخبة الحاكمة خاصة بين المجموعة المحيطة بين علي وأسرته وبين المؤسسة العسكرية التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين، كما أن الجيش في تونس منع أجهزة الشرطة بالقوة من إطلاق النار على المتظاهرين، ولعب دورا مهما في إجبار بن علي على التنحي<sup>(2)</sup>.
- 7/ الوفاق أو التوافق الذي كان كلمة السر في فهم الطارئ السياسي برمته، وطبيعة المرحلة في تجربة مهمة بين العلمانيين والإسلاميين بعد سقوط نظام بن علي.

(1) عزمي بشارة: الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت 2012، ص 16.

(2) عبد النور زيام: الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة مصر 2011/2013، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014، ص 46.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

8/ التحول من نظام رئاسي إلى نظام برلماني.

9/ البحث عن المواءمة بين ما هو إنجاز اقتصادي وسياسي رغم تعثر التنمية بسبب المعارك الأيديولوجية، إذ لا بد للإنجاز السياسي من إنجاز اقتصادي؛ فالديمقراطية السياسية لا معنى لها دون ديمقراطية اجتماعية تعبر عنها وتترجمها.

10/ المساعدات الخارجية الدولية لإنجاح التجربة، فالدور الخارجي والإقليمي لم يكن في عمومها معاديا للثورة التونسية لا سيما من دول الجوار<sup>(1)</sup>.

وقد غدا الحراك التونسي على مستوى السلوك الخارجي ملهما للشعوب العربية، وحرك كوامن الانتفاضة والقابلية للاحتجاج ورفض الظلم، وسمح للمواطن في البلدان العربية بأن يرفع صوته ويعبر عن هواجسه التي كان لا يجرؤ أن يهمس بها، غير أن ما انتهت إليه تونس لم توفق فيه مصر، وانتهت تجربة الانتقال الديمقراطي بانقلاب الجيش على السلطة، ومن هنا يبدو الفرق الأول عند دراسة قضية النخب وقدرتها على إحداث أرضية وفاق مشتركة، مثل الوثيقة التاريخية "الطريق إلى الديمقراطية" التي جمعت المتنافرين سياسيا في لقاء واحد ضم الليبراليين والحقوقيين والإسلاميين واليساريين، ضربت موعدا رمزيا مع التاريخ السياسي لتونس، وكان اجتماعهم تمرينا على الديمقراطية بعد الثورة في تركيزهم على المشترك السياسي، وأهم ما أنجزته الوثيقة هو الحوار وبناء جسور الثقة والتوافق بين الفرقاء حول قضايا الهوية، والمشاركة السياسية للنظام السياسي والحوار الوطني. كل ما وقع في تونس لم يعرفه الواقع المصري، بل كان الجو موتورا بعقلية الاقصاء والحذف السياسي فأول معالمه:

1- أن الحوار في مصر تم توجيهه من الجهة العسكرية.

2- اختلاف المسار الذي ارتبط بطبيعة الموقع الجغرافي والجيوستراتيجي لمصر فتغيير نظام الحكم فيها يعتبر تغيير سياسي للمنطقة وهذا ما لن يُسمَح به.

3- رغبة الفاعلين السياسيين الجدد في تكوين مؤسسات دائمة في أسرع فرصة ممكنة، ومحاولة استبعاد الجيش سريعا، والانتهاز من كتابة دستور جديد، وانتخاب رئيس للبلاد وبرلمان، كان ذلك

---

(<sup>1</sup>) فاروق طيفور: نظريات وتجارب الانتقال الديمقراطي في العالم، ص 103.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي

سيما استراتيجيا خطأ تكتيكيا لأنه أضر بالإجماع والتوافق السياسي، واستنفر الجهاز القديم ليسترجع دوره، فكان الجيش يخطط لـلف الحبل حول الضحية لتخنق نفسها بنفسها، مما أدى إلى إسقاط القوى الشرعية وتعثر مسار الانتقال الديمقراطي في مصر.

على العكس منه كان المسار في تونس مختلفا بحياد الجيش، والتوافق بين النخب والأحزاب والمنظمات الاجتماعية على بناء مؤسسات انتقالية في ثلاث سنوات يتم تحويلها إلى مؤسسات دائمة. كان المسار في تونس محتاجا إلى إجماع، بينما تعثر في مصر بل وكان يتغير أثناء الاتفاق عليه وتتكث الجهود في أكثر من مرة بعمليات تضليل لغياب نية صادقة في تحول ديمقراطي حقيقي، فأخفقت الأطراف السياسية في مصر في الإجماع على الديمقراطية بينما كانت الرؤية واضحة ومتفق عليها في المسار التونسي<sup>(1)</sup>.

---

(1) فاروق طيفور: نظريات وتجارب الانتقال الديمقراطي في العالم، ص ص 102 - 109.

# الفصل الثاني

التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

### تمهيد:

لا يمكن فهم الأحداث السياسية بمعزل عن مقدماتها التاريخية وملابساتها الاقتصادية وما أحاط بها من دوافع وظروف، فحتى نفهم الحاضر ونستشرف المستقبل لا بد من سبر أغوار التاريخ وتتبع معطياته وفهم أحداثه. لذلك سنحاول الإشارة إلى أهم أسباب التجربة الديمقراطية الأولى في الجزائر التاريخية وما ترتب عنها من أوضاع سياسية واقتصادية وكيف كانت هذه الأخيرة سببا غير مباشر في حراك 22 فيفري مع ذكر الأسباب والدوافع الأخرى الداخلية والخارجية

### المبحث الأول: التجربة الديمقراطية في الجزائر

لا مجال للمصادفات في عالم السياسة، بل هناك حسابات منطقية تكون فيها النتائج ثمرة لمقدمات سابقة، والتجربة الديمقراطية في الجزائر المنبثقة عن الإصلاحات الدستورية 1989 نتيجة حتمية لتراكمات ثقيلة في شتى المجالات بدأت من قبل الاستقلال وألقت بظلالها بعده حتى يومنا هذا.

### المطلب الأول: عشية الاستقلال:

#### الفرع الأول: الوضع السياسي

ما حدث ليلة الإعلان عن وقف إطلاق النار صورة لم تكن واضحة ولا علنية، فقد عرفت الكواليس حركة غير اعتيادية خلال الأربعة أشهر الممتدة بين الإعلان عن وقف إطلاق النار 1962/03/19، والإعلان عن الاستقلال الكامل للوطن 1962/07/05. فبعد نجاح المفاوضات تم التوقيع على اتفاقيات إيفيان رسميا في 19 مارس 1962<sup>(1)</sup>.

هذه اللحظة طرحت مجموعة من التحديات على الزعماء والقادة، أهمها شكل نظام الجزائر في المستقبل؟! فتصور بناء الدولة العصرية لم يكن واضحا ولا موحدًا عند القادة التاريخيين وعند الزعماء السياسيين ورجال الميدان العسكريين<sup>(2)</sup>.

(1) أبو جرة سلطاني: جذور الصراع في الجزائر، ب د ط، ب د ت، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ص 04.

(2) المرجع نفسه: ص 06.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

تجلى ذلك في محاولات إدخال الإصلاحات على هياكل الحكومة والحزب من 1962 إلى 1968 التي اتسمت بالارتجال والصراعات الشخصية، ولم تكن معبرة عن مصالح الجماهير، وغير واقعية ولا ملائمة لحل المشاكل التي يواجهها المجتمع الجزائري. أهم أسبابها:

1- مبادرات الإصلاح والتغيير والتطوير وأنظمة الحكم تأتي دائما من مستويات قيادية عليا (تكريس المركزية)

2- تداخل السلطات والمسؤوليات الحكومية والحزبية، إلى درجة أن الأجهزة الحكومية أصبحت محصنة ضد الرقابة والمحاسبة من طرف المجالس الشعبية المنتخبة، وهذه الممارسات كرست الفساد وتقوية النفوذ الشخصي للموظفين.

3- عدم التجانس في الأفكار والميول والانتماء إلى تيارات سياسية متناقضة حال دون الاتفاق على برامج موحدة، لأن الخلافات الأيديولوجية والعرقية والعائلية عند المسؤولين طغت وكانت عائقا دون نجاح الإصلاحات<sup>(1)</sup>.

فأجدادنا الثوار ضد مستعمر همجي، برعوا في فن السلاح والهجوم العسكري وحرب العصابات والفر والكر، حتى سلم المستعمر الغاشم أنه زائل عن هذه الأرض التي كان يسميها دائما (الجزائر الفرنسية)، ولكن في سياسة هذه الدولة كان الاختلاف بينهم، فمنهم من كان متمسكا بالنظم الغربية البرلمانية والتعددية الحزبية ولا يرضون بنظام الحزب الواحد، وآخر متمسك بالاتجاه الاشتراكي الشيوعي، ومنهم من يعارض كل هذا.

نعم كان اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954 باعثا لعهد جديد من الحرية والتحرر وبناء دولة المساواة يتقاسم فيها الجزائريون الخيرات والأمن بعدما تقاسموا الحرمان والدم.

لكن في عز حرب التحرير، وفي الوقت الذي كان يبدو فيه استقلال الجزائر أمرا حتميا، كانت فرنسا تتطلع إلى سياسة تهدف إلى تأبيد وجودها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر<sup>(2)</sup> وذلك من خلال نقطتين أساسيتين:

(1) عمار بوحوش: الإصلاحات السياسية في الجزائر، منشور من طرف hicham madrid بتاريخ: 2010/12/22، على الرابط: <http://30dz.yoo7.com/t1106-topic> تاريخ التصفح: 2020/08/15، 08:30.

(2) عبد الحميد براهيم: في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1955-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2001، ص 11.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

1- توطين الجهاز الإداري التابع لها، سواء كانوا في جهاز الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أو أولئك الذين كانوا في الإدارة المغربية أو التونسية المتأثرين كلهم بالنمط الإداري الفرنسي<sup>(1)</sup>. أو عن طريق الحضور الفرنسي المباشر، حيث أن أكثر من نصف إطارات الوظيف العمومي هم إما فرنسيون وإما جزائريون كونتهم وأعدتهم السلطات الفرنسية بمنظور استعماري لضمان خلف لها، وتدعم أيضا الحضور الفرنسي بإطارات عاملة بقيت في الجزائر بعد اندحار المستعمر تقدر نسبتهم بـ 40%<sup>(2)</sup>.

هنا بدأت توزع بذور البيروقراطية التي ما زلنا نعاني شرورها إلى اليوم، ومنها تفرّعت أمراض اجتماعية خطيرة كالمحسوبية والوصولية والانتهازية والجهوية والحكم العشائري<sup>(3)</sup>.

2- تلقيم جيش التحرير الوطني بمجموعة من الجنرالات الفارين من الجيش الفرنسي ابتداء من سنة 1958 إلى غاية 1962، كان لهم الدور الأكبر في التخطيط والتنفيذ لأحداث 1992 (العشرية السوداء).

لقد وجد العدو مسوغا لتمرير مشروعه العدواني، وترتيب الأوضاع لخدمة أهدافه التي أصابت مقاتل الجزائر المستقلة، وحرّفت ثورتها وقرّمت رسالتها ودمرت الحزب من داخله بواسطة الإدارة والجيش، ومكنت الشركات متعددة الجنسيات من نهب ثروات الشعب بأبخس الأثمان ... حتى انتهى الأمر إلى ما نحن فيه من الثمانينات وبداية التسعينات من دمار في القواعد الاقتصادية، وهشاشة في أجهزة الدولة، واضطراب في بنية المجتمع تصل حد التناقض الخطير بين فئات بورجوازية طفيلية<sup>(4)</sup>. ونستطيع القول بكل أسف أن فرنسا قد نجحت -وذلك قبل إعلان الاستقلال السياسي للجزائر بكثير- في إقامة جهاز للمحافظة على مصالحها والدفاع عنها، وذلك بتنظيم وجودها في مختلف الأجهزة التي ستقود المؤسسات الجديدة في الجزائر، لا سيما في الجيش والإدارة والاقتصاد والمالية والتعليم والتكوين<sup>(5)</sup>.

(1) المرجع نفسه، ص 67.

(2) عبد الحميد براهيم: في أصل المأساة الجزائرية، ص 68.

(3) أبو جرة سلطاني: جذور الصراع في الجزائر، ص 20.

(4) صادق بخوش: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة الجزائر، ط2، 2000، ص 12.

(5) عبد الحميد براهيم: في أصل المأساة الجزائرية، ص 74.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

إن اختلاف الزعماء والقادة حول جزائر ما بعد الاستقلال، والجهود الخفية والمعلنة لفرنسا المحتلة لبسط نفوذها وسيطرتها على الجزائر في شتى المجالات، وتكريس الأحادية الحزبية منذ فجر الاستقلال بدعوى أن الوعاء الجامع هو صمام أمان للجزائر في تلك الفترة. وهكذا منذ عام 1962 تجمعت كل المكونات التي ستؤدي إلى مواجهات ثقافية وسياسية ستبرز في منتصف السبعينات، وستزداد خطورتها بعد انقلاب جانفي 1992<sup>(1)</sup>.

### **الفرع الثاني: الوضع الاجتماعي:**

ما بين جانفي وجوان 1962 عانت الجزائر الأمرين مما نفذته المنظمة العسكرية السرية (أنصار الجزائر فرنسية) من نهب وسرقة وانتهاج سياسة الأرض المحروقة، ومخلفات ازيد من قرن من الاحتلال الفرنسي وما انتهجه من طمس لهوية الأمة الأمر الذي كان له تداعيات خطيرة على الوضع الاقتصادي الجزائري، حيث ارتفعت نسبة الفقر والبطالة مما دفع بالجزائريين للتوجه نحو فرنسا للبحث عن فرص عمل لا يجدونها في وطنهم.

لقد كان الاقتصاد موجهًا كليًا نحو الخارج، مصمماً بالأساس للاستجابة للحاجيات الفرنسية، أدى ذلك إلى انهيار الصناعات اليدوية المحلية التي عانت من منافسة المنتجات الصناعية الفرنسية، فمذ عام 1959 لوحظ -بالتزامن مع احتداد النزاع بين الجيش الفرنسي والوطنيين الجزائريين- هروب رؤوس الأموال وتواصل تهريبها على نطاق واسع حتى عام 1964، فالثورة التحريرية على مدار 8 سنوات أدت إلى مزيد من تدهور النظام الاقتصادي، وبخاصة خسارة الرأسمال البشري باستشهاد آلاف وملايين الجزائريين، ثم الهجرة ورحيل أصحاب المنشآت والكوادر والتقنيين والموظفين والمدرسين والأطباء وانتشار الأمية (10% من الجزائريين يذهبون للمدرسة) وتدمير المؤسسات العامة<sup>(2)</sup>. كل هذا كان تركة ثقيلة لم تتمكن الجزائر من تجاوزها بسهولة.

(1) عبد الحميد براهيم: في أصل المأساة الجزائرية، ص 92.

(2) بن جامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1988/1962) ترجمة، صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2012، ص ص 11، 12.

## المطلب الثاني: حراك 05 أكتوبر والانقلاب على الخيار الديمقراطي

بعد عام من انتفاضة خريف الغضب الجزائري عام 1988، يصرح عباسي مدني بأن ما وقع في أكتوبر هو بداية أحداث لم تنته، لأن الأحداث مرتبطة بمبرراتها، هذه المبررات لخصها عباسي مدني في تعطش الشعب لحريته، ورغبته في استعادة سيادته، ورد الاعتبار لنفسه... ويطمح إلى آفاق من الجهد الحضاري التاريخي الذي يعيده لمكانته، للصدارة في التاريخ كما كان قبل الاستعمار الفرنسي<sup>(1)</sup>.

وفي محاولة لجمع أسباب أحداث أكتوبر 1988 يرى أحد الباحثين أن تفاعل ستة عناصر متنافرة شكلت بؤرة توتر عميقة وسَّعت الهوة بين السلطة والجماهير وهي<sup>(2)</sup>:

1- المؤثرات الخارجية الضاغطة بهدف ترتيب أوراق النظام الدولي الجديد بعد سقوط المعسكر الاشتراكي.

2- المؤثرات الصهيونية العالمية لتسوية قضية الشرق الأوسط وفتح الطريق أمام مشروع التطبيع.

3- ضغط الجناح الإصلاحي في جبهة التحرير الوطني منذ المؤتمر الخامس للجبهة.

4- انفتاح الجناح الإصلاحي في جبهة التحرير الوطني والتهديد بورقة الإصلاحات الشاملة.

5- ضغط الشارع الجماهيري بعد شيوع (الحقرة) منذ 1984.

6- الأزمة الاقتصادية العامة واختلال ميزان مستوى الدخل بارتفاع مستوى المعيشة.

أضف إلى ذلك توقيف الاستثمارات المنتجة خصوصا في قطاع الصناعة، والتأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها، وتدهور النسيج الاقتصادي بفعل غياب الاستثمارات الضرورية والمعدات وصيانتها، وتفاقم الديون الخارجية التي بلغت أكثر من 26 مليون دولار مع بداية السبعينات، مع مشكلة فوائد الديون التي أصبحت تمتص الجزء الأكبر من العائدات النفطية بنسبة 75%. واختلال ميزان القيم والمعايير التي تحكم المجتمع وتنظمه بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي، ويتجلى ذلك -من خلال الممارسة- في تدهور

(1) احميدة العياشي: الحركة الإسلامية في الجزائر الجذور الرموز المسار عيون المقالات، النجاح الجديدة، ط2، 1993، ص 239.

(2) أبو جرة سلطاني: جنود الصراع في الجزائر، ص 216.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة، وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية<sup>(1)</sup>.

ومما زاد الأوضاع تأزما انهيار أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل إلى 13 دولارا.<sup>(2)</sup> ويرى عبد الحميد براهيمى الوزير الأول في حكومة الشاذلي بن جديد، أن أزمة الإصلاحات السياسية التي بادرت إليها السلطة منذ عام 1962 دون استشارة القوى الحية في البلد والمواطنين، أدى إلى غياب الانخراط القاعدي في العملية السياسية، والنمط البائس في اختيار المسؤولين وتعيين الزملاء والاتباع... وغياب الديمقراطية وانعدام الشفافية في وظائف الحزب الحاكم والازمة الاجتماعية التي بدأت تتفاقم منذ العام 1986 بظهور نمط استهلاكي تفاخري على حساب بطالة وفقير وحرمان باقي الجزائريين، وأزمة أخلاقية تمثلت في مراكمة الثروة بين يدي قلة، وترقيات على كافة الصعد بغير وجه حق، في هذا السياق من الأزمة المتعددة الأبعاد نظمّ الطامعون في السلطة المتلهفون لاحتلال واجهة المسرح السياسي أحداث أكتوبر 88<sup>(3)</sup>.

وإلى جانب الصراع على القيادة السياسية للنظام والسعي لامتلاك الدولة. كان هناك رفض من قبل المجتمع للنظام السياسي حيث اتسمت العلاقة بين الدولة والمجتمع بطابع غير منسجم تمظهرت علاقته كأزمة في تمزقات النسيج الاجتماعي ويأس المواطنين وضالة الشرعية السياسية وغياب العدالة الاجتماعية والتداول على السلطة وطريقة الحكم السياسي المبنية على الولاءات الخاصة<sup>(4)</sup>.

تعددت الأسباب والآراء والحراك واحد، هذا ما استخلصناه من تتبع آراء العديد من الشخصيات الوطنية والبحوث والكتابات الأكاديمية، حدث ما حدث في 05 أكتوبر، سواء كان هبة شعبية نابعة من واقع متأزم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وأخلاقيا، أو كان منظّما من الطامعين المتلهفين للسلطة،

---

(1) سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 1999، ص ص 226، 227.

(2) بشير بن اعراب، فاروق قارة: أحداث 05 أكتوبر 88 في الجزائر قراءة في الأسباب والنتائج، جامعة المسيلة، قسم التاريخ، 2017، ص 10.

(3) انظر عبد الحميد براهيمى: في أصل المأساة الجزائرية، ص ص 193، 194.

(4) الوناس حمداني: الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (89-92) التجربة والآليات، المجلة الجزائرية للدراسات، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 8، ديسمبر 2017، ص 11.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

أو المندسين في إدارتنا وجيشنا من الطابور الخامس، فالنتيجة واحدة لخصها ابن خلدون بقوله: "الظلم مؤذن بخراب العمران".

ففي يوم 05 أكتوبر قام مجموعة من الشباب في باب الواد بتوقيف حافلة للركاب وإنزال من فيها ثم حرقها احتجاجا منهم على الوضع الاجتماعي والاقتصادي الكارثي، والغريب في الأمر أن مؤسسة الرئاسة كانت على علم مسبق بالأحداث وموعدها، والملاحظ في تلك الساعات هو الغياب التام للأجهزة الأمنية. وفي اليوم الموالي استيقظت العاصمة وعديد من الولايات على مظاهرات ومسيرات ضخمة فاعتقل العديد من المتظاهرين، وصُفي عدد آخر. وفي يوم 08/07 أكتوبر نظمت قوى إسلامية مظاهرات حاشدة ولكن تم فيها إطلاق نار من أطراف مجهولة، فكانت الكارثة التي فُرض على إثرها في اليوم الموالي حظر التجوال في العاصمة وضواحيها، وتوجه الرئيس بن جديد بخطاب للامة أعلن فيه حزمة من الإصلاحات كان أهمها:

1- تعديلات دستورية تساهم في توفير مناخ أفضل للتقدم نحو التعددية السياسية، وانعكست هذه التعديلات في:

- أ- تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الوزراء يعينه رئيس الجمهورية.
- ب- تركيز السلطة التشريعية في يد المجلس وجعل الحكومة مسؤولة أمامه وربط التمثيل في المجلس بالهيئة الناجبة وليس بجبهة التحرير الوطني.
- ج- لم تعط التعديلات أي دور لجبهة التحرير الوطني في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أو التشريعية.
- د- استحداث بنود عدة في مجال الحريات الأساسية والديمقراطية باعتبارها جوهر الاستقلال الوطني وأداة التنمية الاقتصادية.
- هـ - إنشاء مجلس دستوري.

و- إبعاد الجيش عن الحياة السياسية حيث يصبح مكلفا فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها، كما تم إلغاء النص الذي يعطيه دورا في بناء المجتمع الاشتراكي.

2- الإعلان عن قانون للأحزاب يوطر العمل السياسي، ويتناول عبر أبوابه الخمسة تمديد الإجراءات التي تحكم إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة وأهدافها وممارساتها وترتيباتها المالية وكذلك العقوبات

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

عن الدولة.... ما يوجب على كل حزب استخدام اللغة العربية في ممارساته الرسمية، كما منع القانون لأول مرة أعضاء الجيش من الانخراط في العمل الحزبي.

3- تعديل قانون الإعلام الذي أتاح للأحزاب ممارسة حقها في الدعاية والتعبير شرط أن لا يكون ذلك ماسا للدولة أو تجريحا للإسلام أو إفشاء لأي أسرار عسكرية.

4- تعديل قانون الانتخاب الذي حدد إمكانية المواطن بالاقتراع لنفسه أو نيابة عن زوجته<sup>(1)</sup>.

نعم كانت نقلة ديمقراطية نوعية ولو من ناحية التشريع، لأنه قبل دستور 1989 لم يكن هناك تعدد حزبي سياسي، ولا حرية إعلام وتعبير، سواء من ناحية القانون أو الممارسة. أجريت على إثر هذه التعديلات أول انتخابات نيابية سنة 1991 كان الفوز فيها للجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن يبدو أن من قام بهذه الإصلاحات لينقذ الحزب العتيد ويضمن للنظام استمراره ومكانته بأساليب أكثر حداثة وجد العكس، فكان الانقلاب الثاني على الخيار الديمقراطي لبناء دولة الحداثة والقانون والمواطنة التي تجمع الاختلاف العرقي والايديولوجي والهوياتي وتوطئه، فغرقت الجزائر في شلال الدم وانتُهِك الدستور، فضلا عن شغور المؤسسات الدستورية سواء المحلية أو التشريعية أو رئاسة الجمهورية، ما جعل مشروع المصالحة الوطنية الذي قدمه عبدالعزيز بوتفليقة يلقى قبولا واسعا لرغبة الشارع في الأمن وإيقاف سيل الدماء، لكن آلة التزوير أبقت الرجل على رأس النظام لعشرين سنة.

### **المبحث الثاني: دوافع حراك 22 فيفري**

لم يكن حراك الشعب الجزائري فعلا موتورا، بل كان صرخة من عمق المآسي التي تجرّعها طويلا، ساهمت عدة دوافع في تحريكه، بعضها دوافع داخلية وأخرى خارجية، نبينها في هذا المبحث.

### **المطلب الأول: الدوافع السياسية والاقتصادية**

السياسة والاقتصاد ركيزتان أساسيتان لقيام الدول، فإذا فسد أحدهما أوشك أن يفسد الآخر، أما إذا فسدا معا فأبشر بالخراب.

#### **الفرع الأول: عشرون سنة حكم بوتفليقة**

طيلت عشرين سنة، لم يؤسس النظام البوتفليقي لأي محاولة لتكوين مجتمع العقلانية الحديثة فكريا

(1) سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ص 59، 60.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

وثقافيا ونفسيا وماديا، مجتمعا يمكنه أن يحدث قطيعة مع المعطيات المادية والثقافية التي ولدت المناخ السائد في جزائر ما قبل بوتفليقة. بل تخلي عن الرأسمال الوطني المرتبط عضويا بسمات الشخصية الوطنية ونفسياتها وأخلاقياتها، مع فرض السلطات الجزائرية المتعاقبة لقشور النماذج الاستغلالية المستوردة من التجارب الأجنبية الفجة، وإحلالها محل البنية الجماعية التقليدية للمجتمع الجزائري. وفشل النظام الجزائري منذ الاستقلال إلى الآن فشلا ذريعا في إيجاد الصيغ الملائمة التي تنتج البدائل المنبثقة من إيجابيات تراث التجربة الوطنية، ومن التجارب الإنسانية الأكثر تطورا وتقدما، كل هذا ساهم في تكبيل الدافع الحيوي الوطني وشل الفرص المتاحة للإقلاع<sup>(1)</sup> مما أنتج:

**أولا:** تعطيل الأطر الوسيطة وتمييع الفضاء السياسي: ففي الظاهر كل الأطر متوفرة للتعبير عن انشغالات المواطن الجزائري، ولكن وظيفيا غير مفعلة وتفتقد للمصداقية، فالنظام الجزائري فضل التفنن في إنتاج المشهد السياسي التعددي الشكلي مع الاجتهاد الدائم في تعطيله وظيفيا بكل الطرق المتاحة مثل:

1- التزوير الناعم المسبق في المواعيد الانتخابية، مما أدى إلى تراجع مصداقية وأداء المجالس

المنتخبة وتميز عملها بالهشاشة والفساد بشكل متصاعد منذ الانتخابات البرلمانية عام 1997.

2- توريث الإدارة في شراء الذمم وإغراق الفضاء السياسي بجيش من الانتهازيين.

3- انتشار الخطاب السياسي الاستفزازي التهريجي، وإقصاء وتهميش كل صوت معارض ومنتقد للوضع.

يجب أن نعترف أن السلطة نجحت في إنتاج نظام ديمقراطي مغشوش له واجهة جميلة تحلم بها الكثير من المجتمعات، ويتمتع بالكثير من الحريات والهوامش المهمة، ولكن درجة استقالة المواطن كانت أكبر لمستوى لا يسمح باستغلال تلك الهوامش.<sup>(2)</sup>

**ثانيا:** غياب الرئيس:

غاب الرئيس عن مخاطبة الشعب منذ سنة 2013 إلا من خلال الرسائل التي يتلوها المسؤولون

---

(1) عمر أزراج: يوميات الحراك نحو تحرير الجزائر من النظام الديكتاتوري، دار خيال الجزائر، 2019، ص ص 6، 7.  
(2) نور الدين بكيس: الحراك الشعبي الجزائري النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، النشر الجامعي الجديد الجزائر، 2020، ص ص 16 - 19.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

الرسميون المسيرون للدولة بالنيابة، وتارة تقرأها وسائل الإعلام، وهو مشهد ذو دلالات عديدة:

- إحساس الجماهير أن الجزائر لم يعد يسيرها الرئيس، حتى أصبح الكثيرون يتساءلون من هو

بوتفليقة الجزائر؟

- انتشار الفساد واستشرائه لدولة رئيسها البرواز (الكادر)، فكان أصحاب المال الفاسد أول المنخرطين في حملات التغيير والتطوير، ليس من باب الإصلاح بل لإعادة بناء التوازنات والتموقع فيها بما يخدم مصالحهم، وهذا أخطر ما يمكن أن تعاني منه أي مبادرة إصلاحية للأوضاع، ففي العقدين الأخيرين ظهر الكثير من رجال الأعمال رافق ظهورهم تحويل المال العام، والتواطؤ مع النخب الحاكمة للاستحواذ على القطاع العام وتحويله بالدينار الرمزي للقطاع الخاص.

- الصورة السوداوية للفضاء السياسي في الخارج، نظرا لغياب الرئيس من المشهد العام خير دليل عن الخروج عن المألوف في السياسة، حتى أن بعض شعوب الدول الإفريقية أصبحوا يحذرون من الوصول إلى الوضع الجزائري لأنه أصبح نموذجا سياسيا رادعا<sup>(1)</sup>.

### **ثالثا: الاغتراب السياسي للمواطن الجزائري**

في العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، يشترط أن يقدم الأول الولاء والطاعة، مقابل أن تقدم له الدولة الرعاية والحماية، وأي خلل يصيب هذا العقد القائم بين الطرفين بما يحمله من شروط والتزامات يجعل محتوى المواطنة هشا ومهدداً بالانهيار.

حيث أن غياب المواطنة أو الاعتداء عليها أو مصادرتها والانتقاص من حقوق المواطن جعلت الكثير من المواطنين ينكفئون ويعيشون في عزلة ولا مبالاة، وأحيانا يعبرون عن تذمرهم واحتجاجهم بطرق سلبية أو سيئة بما فيها استخدام العنف أو الانخراط في حركات إرهابية<sup>(2)</sup>.

وقد تجلّى هذا الاغتراب في مظاهر واضحة البعض منها يشكل مدخلا رئيسيا لفهم حراك 22 فيفري:

(1) نور الدين بكيس: الحراك الشعبي الجزائري، ص ص 23.22.21. وانظر، محمد زيتوني الحراك السياسي في الجزائر وأزمة ما بعد بوتفليقة، قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد 16، يناير 2020، ص ص 63.62.

(2) نور الدين بكيس: الحراك الشعبي الجزائري، ص 23.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

1- العزوف الانتخابي: افتقرت الجزائر على مر عقود من الزمن للمواعيد الانتخابية النزيهة، وبعد الأمل الذي بعث في الانتخابات الرئاسية سنة 1999، تردد فيها تعبير عبد العزيز بوتفليقة عن زملائه المرشحين بأنهم فرسان، تأتي المفاجأة عشية الانتخابات بانسحاب المرشحين الستة من الانتخاب الرئاسي، لتضيع فرصة أخرى لتصالح الجزائريين مع السياسة<sup>(1)</sup>. وهكذا استطاع النظام الجزائري إفراغ العملية السياسية من جوهرها دون أن يغرق سياسيا معها، بل حاول وضع حاجز سياسي بين السلطة المركزية ممثلة في الغالب في الإدارة، وبين المجالس المذمومة والمتهمة بالتقصير وعدم الاهتمام واللامبالاة بانشغالات المواطنين، بل إن النظام السياسي هو الذي تدخل بمختلف الآليات والوسائل لإنتاج مجالس منتخبة هزيلة وضعيفة، عن طريق التحكم المسبق في المترشحين والنتائج، والسيطرة الناعمة على الأحزاب الموالية وحتى المعارضة بتفجيرها من الداخل<sup>(2)</sup>.

2- السخرية السياسية: أمام العجز عن تغيير الأوضاع وعدم القدرة على مواجهة الواقع السياسي لم يجد المواطن إلا السخرية السياسية للتنفيس والمقاومة<sup>(3)</sup> فأصبحت السخرية جزء من مقاومة الواقع خصوصا مع انتشار الوسائط الاجتماعية وقديما قالوا: (شر البلية ما يضحك).

3- من العزوف إلى ممانعة سلوك المواطن: يُعد الانتخاب مفاضلة بين الأفكار والبرامج ومن يحملها ويعرضها لعلاج أوضاع وقضايا الناس وتطوير حياتهم، وإذا لم يقتنع المواطن بالمعروض من الأفكار والبرامج أو الأشخاص، فإنه ينتقل من المشاركة الإيجابية إلى المشاركة السلبية. أما إذا اكتشف أن اختياره لا يؤخذ به، فإنه يمارس العزوف الانتخابي<sup>(4)</sup> ويستقيل بعدها تماما من العملية السياسية. وهذا ما حصل بالضبط مع المواطن الجزائري.

لقد أصبح المواطن يعاني الغربة السياسية نتيجة خيبات الأمل المتتالية منذ انتخابات 1991، انعكست على المقاطعة الشاملة إلا نذرا يسيرا، فاستبدل الرهان السياسي بالرهان الكروي لتصبح

(1) محيي الدين عميمور: الجزائر الحلم والكابوس، دار الفارابي، ط1، بيروت 2005، ص 338.

(2) نور الدين بكيس: الحراك الشعبي الجزائري، ص 26.

(3) المرجع نفسه: ص 30.

(4) فتحي مكرطار: كيف تصبح مواطنا سينا في الجزائر، مرصد ومدونات عمران: <https://omran.org/ar>، تاريخ التصفح:

08:00، 2020/08/15

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

مقابلة نهائي بطولة أوروبا للأندية أهم بكثير من مواعيد سياسية كان من المفروض أن تكون مصيرية. والخطر في الأمر أن الاغتراب السياسي الحاد يحرم المواطنين والمجتمع من تفعيل أهم آلية للتغيير والإصلاح، وعندما تتعطل الأدوات السياسية للتغيير كيف يمكن المشاركة للخروج من دائرة الاغتراب والبقاء على الهامش، دون قدرة على التأثير في الأحداث؟ وكيف انتقل المجتمع من الشيء إلى نقيضه؟ أي من الاستقالة السياسية الكاملة إلى المشاركة الاحتجاجية العارمة والتي تجاوزت كل التوقعات<sup>(1)</sup>.

4- الفساد النسقي: عرفت الجزائر تصاعدا للفساد في النظام السلطوي منذ الاستقلال، بدأ بالفساد النسقي العصبي الريعوي من 1962 إلى 1988، والفساد الانتقالي الانتقالي من 1989 إلى 1991، والفساد العنفي اللصوصي من 1992 إلى 1999، وأخيرا الفساد العصبي العصاباتي من 2000 إلى 2016<sup>(2)</sup>

بالإضافة إلى مؤسسة القوة البريتورية<sup>(3)</sup> بدلا من مؤسسة الدولة التي هي حصيلة التجربة الكولونيالية والتي لا تؤرخ فقط من انقلاب 1992<sup>(4)</sup>.

وكذلك حكم الزعيم الذي يدير السلطة في إطار عصبي بشكل خفي بعيدا عن قواعد اللعبة السياسية الواضحة وفي سوق تنافسية، الأمر الذي يؤدي إلى تغول الأولياء والزبائن، ويكون الانتفاع السياسي والمالي مرمى للتنافس بينها، ومن خلال اللعنة الريعية استحدثت صفقة استبدادية أدت إلى احتكار أقلية للتوزيع السياسي للريع النفطي، ومع بوتفليقة زادت القبلية والجهوية كمحركين تاريخيين منذ الاستقلال للنظام البيترومونيالي<sup>(5)</sup> (6)

### **الفرع الثاني: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية**

تراجع مداخل المحروقات، وتضييق فرص الحلول الفردية، وفضائح انهيار القدرة الشرائية، وملفات الفساد بما فيها استفحال ظاهرة الثراء الفاحش لأبناء المسؤولين، شكلت بيئة صعبة ساهمت في تفجير حراك 22 فيفري وبيان ذلك فيما يأتي:

---

(1) نور الدين بكيس: الحراك الشعبي الجزائري، ص 26.  
(2) بوعلام رمضان: أحب وطني رغم أنفكم يوميات صحفي وسط الحراك، دار خيال الجزائر، 2019، ص 29.  
(3) البريتورية: هي الدولة التي تعد فيها الجيوش المصدر الوحيد للتأييد السياسي والشرعي.  
(4) بوعلام رمضان: أحب وطني رغم أنفكم، ص 34.  
(5) المرجع نفسه: ص 35.  
(6) البيترومونيالية: تمثل توسعا وامتدادا عسكريا وإداريا للسلطة العائلية أو الأسرية أو العشائرية.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

1- إن القضاء على الديون الخارجية المقدرة بمبلغ 32 مليار دولار أو أكثر بقليل تسجل في إطار الإيجابيات لصالح بوتفليقة، ولكن الفساد المالي المثير للدهشة في عهده، وتحطيم الشريحة الوسطى وإذلال الفلاحين والعمال الصغار- فضلا عن تبذير مئات الملايير من الدولارات بدون جدوى- تعد جرائم اقتصادية<sup>(1)</sup>.

2- سنة 2014 شهدت أسعار البترول انخفاضا حادا كانت الجزائر أكبر المتضررين منه، ونظرا للخطط الاقتصادية غير المدروسة توجهت الحكومة إلى توقيف الكثير من المشاريع الكبرى التي كانت طور الإنجاز، وتحديد قائمة المواد المستوردة لوقف نزيف العملة الصعبة، وتقليص عمليات التوظيف في مختلف القطاعات كالصحة والتعليم والداخلية .. كل هذه التحولات الاقتصادية بنكهة سياسية أصبحت كابوسا للمواطن الجزائري، بين غلاء المعيشة وزيادة نسبة البطالة وهجرة غير شرعية إضافة إلى فرض سياسة التقشف المستمر<sup>(2)</sup>. وصكت الحكومة ما يقارب 55 مليار دون أي قيمة مقابلة الخطوة التي أقبل عليها أحمد أويحيى سنة 2019 قلصت سبل الحلول الفردية للمواطن، وانجر عنها انهيار القدرة الشرائية وتدهور سعر الدينار.

3- لم تشفع 1500 مليار دولار والأرباحية المالية وتوفر السيولة لحكومات بوتفليقة المتعاقبة في تحسين الاقتصاد الجزائري، وتحولت هذه الأموال إلى أداة بيد أقلية أفسدت السياسة والاقتصاد، فتوالى ظهور ملفات الفساد في شتى المجالات والمشاريع الكبرى والصغرى كفضائح سوناطراك والطريق السيار وغيرها.

4- انخراط النظام الجزائري بقيادة بوتفليقة وأحزابه ومختلف أجهزة الحكم في الرأسمالية المتوحشة أدى إلى تحطيم الاقتصاد الوطني وتحويله إلى ظاهرة استهلاكية، وخلق ثقافة اتكالية مربوطة بالربح السريع، والهروب من دفع القروض المستحقة، ومسح الديون وغيرها من السياسات الخاطئة انتجت تفاوتاً طبقياً، وأثمرت ولاءات سياسية قضت على روح الابتكار والمبادرة.

(1) عمر أزراج: يوميات الحراك، ص 13.

(2) أحلام صارة مقدم، بن حوة مصطفى: 22 فبراير الحراك الشعبي الجزائري الأسباب والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد السادس، أكتوبر 2019، مج2، ص 99.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

هذا الواقع المرير فجر المواطن الجزائري من الداخل، وأدخله في حالة من التذمر الداخلي والرفض المستمر، ولكن تجاربه الدموية السابقة (سنوات التسعينات)، وواقع الحراك العربي الذي جوبه بثورات مضادة قضت على كل واقعه وأحلامه وحالا دون خروج الشارع الجزائري عن صمته. ولكن ما لم يترك صبرا هو إعلان ترشح الرجل المقعد الغائب عن الساحة منذ سنوات لعهدة خامسة، فكانت الشرارة يوم الجمعة 22 فيفري 2019 بعد صلاة الجمعة، أين خرجت الجماهير بقوة في العديد من الولايات مخاطبة النظام بلغة واحدة لم تحتج وقتا طويلا كي توحدتها. إنها شعارات الملاعب التي تعود الشباب أن يعبر بها عن كل وضع سياسي أو اقتصادي متأزم في كل مناسباته الكروية، لأنها المكان الوحيد الذي يُسمح فيه بالتعبير لفئات وأعداد كبيرة ومجتمعة، نظرا لحالة الطوارئ المفروضة منذ فيفري 1992.

### **المطلب الثاني: الدوافع الخارجية**

يهتم هذا المطلب بالمدخل الإعلامي ودوره في حراك 22 فيفري خصوصا دور الفيسبوك، حيث نفترض أن التغطية الإعلامية للوضع العام الداخلي في الجزائر ومقارنته بما يحدث على المستوى الإقليمي من حراك عربي، ساهما بشكل كبير في تفجير الحراك الجزائري، والتعبير عن التغيير الذي يريده.

#### **الفرع الأول: الوسائط الاجتماعية**

كان أحد أبرز نقاط تجميع وانطلاق وقوة الحراك هو شبكة (3 ج)، والتي لم تعرفها الجزائر إلا سنة 2013 بانتشار شبكات التواصل الاجتماعي إلى فئات أكبر، وسهولة تبادل المعلومات والتواصل الفعال خصوصا بين فئات الشباب هو ما أوصل إلى اللحظة الفارقة يوم 22 فيفري.

لقد أصبح الفيسبوك بصفة خاصة في الجزائر موجهًا للرأي العام، وتغلب على الصحافة الحكومية والخاصة -إن وجدت-، خصوصا مع التعتيم الإعلامي الذي مارسه في الجمعة الأولى والثانية من الحراك، وتقنية البث المباشر تم استخدامها بقوة منذ انطلاق الحراك الشعبي في الجزائر التي ساهمت

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

بشكل فعال في نقل تفاصيل المسيرات الشعبية عبر مختلف مناطق تراب الوطن، كان من الصعب أن تصل إليها وسائل الاعلام لتغطيتها(1).

وبرز دور هذه الوسائط من خلال:

1/ توظيف شبكات التواصل بشكل كبير جدا وفعال، تصورا لو افترضنا أن أجنبيا سمع عن الحراك وما يحدث في الجزائر، وزارها ليلة السبت وبقي إلى غاية الخميس ليلا دون أن يطلع على شبكات التواصل الاجتماعي؛ لن يعرف أو يتلمس أن هناك حراكا شعبيا يضغط بكتلته وحجمه لإحداث تغيير سياسي، ولن يشاهد ما عدا مسيرة الطلبة يوم الثلاثاء المحدودة زمانا ومكانا(2).

2/ حشد المحتجين وتنظيم الصفوف كل جمعة.

3/ ساهمت في بروز نوع من المشاركة السياسية في الشأن عام.

4/ لعبت دورا بارزا في التصدي لخطابات السلطة التخويفية.

5/ كشف زيف الخطابات الدعائية ومعها ممارسات التعقيم الإعلامي الممنهجة لتقويض الحراك(3).

لقد طوت وسائل الاتصال الحديثة الزمن واختزلت المسافات وأسقطت الأقنعة وعرت هراوات الأنظمة القمعية.. فقد صار العالم كله ملاعب مفتوحة لكرة قدم سياسية:

- فريقان في الملعب المفتوح (سلطة وشعب).
- جمهور يراقب ويشجع أو يشجب أو يشاغب.
- وحكم يضبط قواعد اللعبة ويعاقب المعرقلين لها (هو الجيش).
- وأهداف تسجل في مرمى هذا أو ذاك الفريق.
- وشوطان كاملان وقد يكون لهما تمديد لوقت إضافي بدل الضائع.
- ونقل مباشر مشفوع بتغطية إعلامية وتعليقات وتحليل.

---

(1) محمد لهوازي: "الفيسبوك لايف".. سلاح الحراك ضد التعقيم، الشروق أونلاين، الموقع: <https://www.echoroukonline.com>، تاريخ التصفح: 2020/06/16، 07:00.

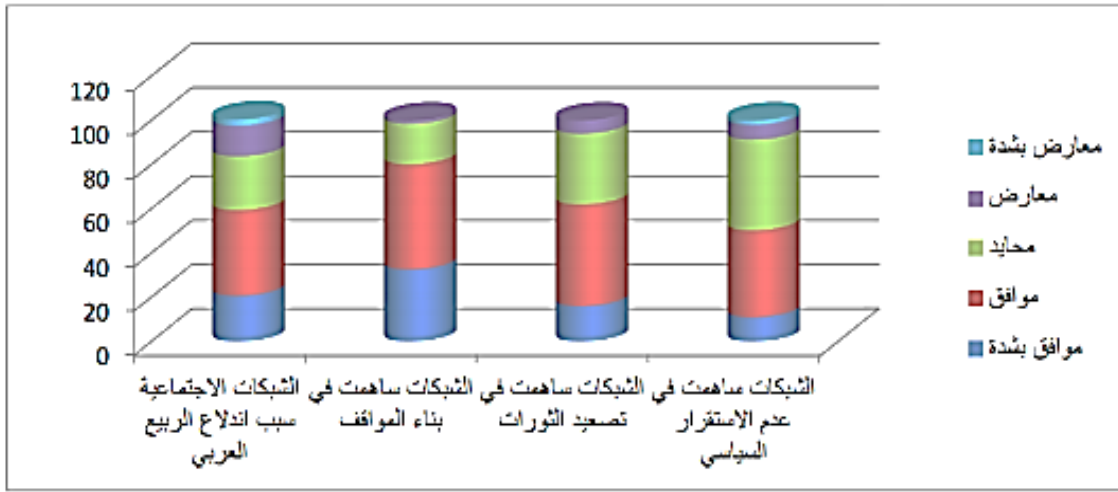
(2) نور الدين بكيس: الحراك الشعبي الجزائري، ص 122.

(3) حامدي ياسين: منصات التواصل الاجتماعي وموجة الحراك الشعبي في الجزائر، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الموقع: <https://www.politics-dz.com>، تاريخ التصفح: 2020/06/16، 06:30.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

● ونهاية قد تتوج بكأس للفريق المنتصر وبطاقة حمراء للخاسر(1).

وفي دراسة عن أثر شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي، تبيّن أن هذه الشبكات سبب في اندلاع الثورات، وبناء المواقف، وتغيير القنوات لدى الكثير من الشباب العربي عموما والجزائري خصوصا(2).



رسم توضيحي تبيّن أثر شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في الوطن العربي

### الفرع الثاني: الحراك العربي

ينأى صانع السياسة الخارجية دائما بنفسه عن التدخل فيما يجري في الدول المجاورة، فكان موقفه مما حدث في دول الحراك العربي أنه شأن داخلي، ويدعو الأطراف المتصارعة من أنظمة وقوى معارضة مسلحة أو غير مسلحة للجلوس لطاولة الحوار. فنأى الشعب الجزائري هو الآخر في تناغم مع نظامه عن مجريات ما يسمى بالربيع العربي انطلاقا من 2011، وخلق الاستثناء ولكنه الاستثناء المترقب للفرصة المواتية - نظرا لحالة الطوارئ بسبب العشرية السوداء والثورات المضادة التي دمرت بلدانها- وليس الاستثناء المنسحب.

(1) أبو جرة سلطاني: أنظمة في وجه الاعصار ثورة تونس نموذجا، الشروق للإعلام والنشر، ط1، الجزائر 2011، ص ص 87 - 90.

(2) خالد هدار: الشبكات الاجتماعية واتجاهات الشباب الجزائري نحو عملية التغيير السياسي في الوطن العربي الشباب الجامعي الجزائري أنموذجا، ص 195. ملخص الدراسة على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/67200>.

## الفصل الثاني: التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري

شكل النموذج التونسي في إرساء معالم الديمقراطية تجربة أكثر ديناميكية إذا ما تمت مقارنته مع مسالك التحول في بقية بلدان الربيع العربي، وانعكاسات التحول الديمقراطي في تونس على علاقاتها مع الجزائر كان له التأثير البالغ نظرا لحدود التماس الجغرافية، وعمق الروابط التاريخية من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.

وعلى ضوء الحراك التونسي سارع النظام الجزائري في 2012 إلى تشريع جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية لامتناس احتقان وغضب الشارع، كان أهمها رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ 1991، وقانون السمعى البصرى ومشاريع لتشغيل الشباب ...

---

(1) عمار سيفة: الجزائر بين رباح الربيع العربى وارهاصات الحراك الشعبى، موقع إفريقيا 2050، <https://www.afrique2050.net>، تاريخ التصفح: 2020/08/16، 06:00.

# الفصل الثالث

واقع ومآلات حراك 22 فيفري

## تمهيد:

شهدت الجزائر حراكا شعبيا لفت أنظار الجميع بسلميته، سواء من جانب الشعب أو من جانب السلطة، وبات هذا الحراك محل بحث من طرف الأكاديميين والباحثين للوقوف على أسبابه ودوافعه، والتكهن بنتائجه ومخرجاته. وفي هذا الفصل سنشير إلى واقع الحراك، وموقف الفواعل الرسمية وغير الرسمية منه، ثم نختمه بالحديث عن المقاربة الانتخابية والدستورية كمدخل لتقييم الانتقال الديمقراطي في الجزائر.

## المبحث الأول: واقع حراك 22 فيفري

عكس الحراك الجزائري تعطش الشعب إلى الحريات، وتذمره من الاستبداد وحكم الأفراد والعصابات، فخرج في جمعات متواصلة بشعارات مختلفة أزعجت وأربكت السلطات الحاكمة. وسنتحدث بإجمال عن سير أحداث الحراك، والفرص والتحديات التي واجهته، ثم موقف مختلف الفواعل من حراك الشعب الجزائري الذي انطلق في يومه المشهود 22 فيفري.

## المطلب الأول: كرونولوجيا أحداث حراك 22 فيفري

لم يتوقع النظام الحاكم في البلاد بواجهته المدنية وسلطته الفعلية وحتى المواطنون أن يوم 22 فيفري سيكون الانطلاقة لحراك شعبي شمل كل البلاد، وكانت شرارته والقطرة التي أفاضته هي إعلان ترشيح الرجل المريض (المقعد) لعهد خامسة. لذلك نحاول في هذا المطلب الإشارة إلى أهم المحطات التي مر بها الحراك:

1- 22 فيفري: جمعة ميلاد الحراك ساهم في الحشد له وسائل التواصل الاجتماعي بعد احتجاجات متفرقة ضد العهد الخامسة.

2- 11 مارس: رسالة من بوتفليقة على وسائل الإعلام يعلن فيها انسحابه، وتأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في 18 أبريل<sup>(1)</sup>.

(1) انظر نص الرسالة كاملا في موقع وكالة الأنباء الجزائرية: <http://www.aps.dz/ar/algerie/66827-2019-02-10-13-56->، تاريخ التصفح: 2020/08/19، 10:30.

- 3- 29 مارس: الحراك يطالب بتطبيق المادة السابعة والثامنة والتي تنص على أن الشعب هو مصدر السلطة، ويثمن دعوة رئيس الأركان لتطبيق المادة 102 وإعلان شغور منصب الرئيس بتاريخ 26 مارس، جاء بعدها استقالة الرئيس في 02 أبريل.
- 4- 12 أبريل: المطالبة برحيل الباءات الأربعة (بن صالح، بدوي، بلعيز وبوشارب) وذلك بعد تعيين بن صالح رئيسا للدولة بتاريخ 09 أبريل. وتميزت هذه الجمعة بانضمام القضاة والمحامين للحراك حيث أعلنوا رفضهم تأطير انتخابات 04 جويلية.
- 5- 12 ماي: الحراك يرفض انتخابات 04 جويلية، ويدعو قائد الأركان لعدم التدخل في الشأن السياسي، ليتحول شعار الحراكيين من "الجيش الشعب خاوة خاوة" إلى "القايد صالح ديقاج".
- 6- 06 جوان: بن صالح في خطاب للشعب يؤكد أن الرئيس المنتخب هو فقط من يستطيع تطبيق الإصلاحات التي يطالب بها الحراك، ويدعو جميع الأطراف إلى المساهمة في الإعداد للانتخابات في أقرب وقت بعد استحالة تنظيمها في 04 جويلية.
- 7- 25 جويلية: تشكيل لجنة الحوار الوطني بقيادة كريم يونس، والحراك بعدها بيوم يعلن رفضها في الجمعة الثالثة والعشرين.
- 8- 16 أوت: زيادة التضيق الأمني على العاصمة، هذه المرة بركن حافلات الشرطة في الشوارع الرئيسية للحد من وصول المتظاهرين للعاصمة.
- 9- 02 سبتمبر: قائد الأركان من ورقة يتمسك بالحل الدستوري، ويطلب استدعاء الهيئة الناجبة وإجراء الانتخابات قبل نهاية السنة، والحراك يرفض إجراءاتها تحت إشراف العصاة ورموز الفساد والتزوير.
- 10- 11 أكتوبر في الجمعة (34) الحراك يرفض مشروع قانون المحروقات الجديد باعتباره يرهن ثروات البلاد ويهدد مستقبل الأجيال، لكن البرلمان يصادق على القانون بتاريخ 14 سبتمبر.
- 11- 31 سبتمبر: بن صالح يدعو لجعل انتخابات 12 ديسمبر عرسا وطنيا ويحذر من تفويض حق المشاركة في الاقتراع في حين يستمر الحراك في رفضها.

12- 15 نوفمبر: مشاركة عدد من الصحفيين في الجمعة (39) من الحراك للتنديد بالتضييق عليهم وإرهابهم، وهو ما شهده الشارع الجزائري من خلال غياب التغطية الإعلامية للحراك سواء في الإعلام العام أم الخاص منذ الجمعة (11) و(12).

13- 12 ديسمبر: الانتخابات الرئاسية تجري في ظل انقسام الحراك بين مقاطع رافض، ومؤيد منتخب أسفرت عن رئيس جديد للبلاد<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني: تحديات وفرص حراك 22 فيفري

أمام الحراك الجزائري تحديات تحول دون طموحاته العاجلة، وفي الوقت ذاته هناك فرص عليه أن يحسن استغلالها، لأن نجاح هبته الشعبية رهين بإدراك ذلك.

### الفرع الأول: التحديات

تنتظر الحراك الجزائري تحديات كثيرة من بينها:

أولاً: الفساد النسقي (تجذر بنى وهياكل التسلط والفساد)

الجهاز البيروقراطي المثقل بالإرث الاستعماري، المتسلط على بُنى ومؤسسات النظام الجزائري -الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية وكذا السياسية- أصبح يشكل أحد التحديات الرئيسية في مرحلة ما بعد إطاحة رؤوس النظم، حيث أن عملية تفكيك هذه البنى والهياكل تستغرق وقتاً<sup>(2)</sup> لأنه عبارة عن مبادلة سرية بين السوقين السياسية والإدارية والسوق الاقتصادية الاجتماعية، وهي مبادلة سرية لأنها تنتهك المعايير العامة القانونية والأخلاقية، ويتم خلالها التضحية بالمصلحة العامة لخدمة مصالح خاصة، من خلال صفقات وعقود تمويل بكيفية منحازة تفتقد إلى الشفافية والمنافسة، وتجلب للفسادين منافع في الحاضر والمستقبل لهم وللمنظمة التي ينتمون إليها<sup>(3)</sup>.

وإزالة هذه البنى يتطلب قوى سياسية فعالة وفاعلة تضع المصلحة العامة فوق كل المصالح الفئوية

(1) انظر: عبد العالي رزاق: الهبة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019 سقوط حزب فرنسا، دار الأمة، الجزائر 2019، ص 41 - 69. وياسين بودهان: الحراك الشعبي الجزائري... عام من السلمية والتمسك بالتغيير، مقال منشور بموقع المجلة، بتاريخ 2020/02/23، عبر الرابط: <https://arb.majalla.com/node/81886>، تاريخ التصفح 2020/08/18، 16:00.

(2) فاروق طيفور: حراك الشعب الجزائري في موجته الثالثة، ص 49.

(3) بوعلام رمضان: أحب وطني رغم أنفكم، ص ص 29، 30.

والجهوية والعرقية، وتوافق القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة على توجهات وسياسات وعمليات إصلاح يتوجب القيام بها من أجل تحقيق هذا الهدف، شرط أن تشمل هذه السياسات المجال الاقتصادي والتعليم والإعلام والثقافة والحقل الديني، فضلا عن إصلاح البنية الدستورية والقانونية بحيث تتوافق مع أسس ومبادئ الديمقراطية، وكذلك إصلاح قطاعات الأمن والقضاء والإدارة المحلية<sup>(1)</sup>.

**ثانيا: التزام بين معضلتي بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية**

إن عملية الإصلاح المؤسسي تمثل ضرورة ملحة حتى تكون مؤسسات الدولة قادرة على تحقيق سيادة القانون، وتوفير السلع والخدمات العامة للمواطنين وفي مقدمتها الأمن، وكل ذلك وغيره يمثل متطلبات ضرورية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي، حيث أن الخبرات والتجارب العالمية المقارنة في هذا المجال تؤكد على أنه لا ديمقراطية دون أمن، ولا ديمقراطية دون توفير أسس ومقومات احترام حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>(2)</sup>، لأن الوضع على مستوى الهرم الأعلى للدولة لا نجد فيه أثرا للديمقراطية، فرييس الدولة في الجزائر هو الذي يتحكم في كل شيء. أما على مستوى المدن والأرياف فإن ممثل الدولة هو الوالي الذي يقبض بأسنانه على جميع مفاصل الحياة الاجتماعية والإدارية والثقافية ... علما أن وجود أحزاب المعارضة، والسلطات القضائية، ومختلف الإدارات الأخرى في هذا الفضاء؛ ليس سوى مجرد شكل هلامي لا يؤثر في الأحداث المفصلية التي تقرر مصير حياة المواطنين<sup>(3)</sup>.

### الفرع الثاني: الفرص

في ظل التحولات الإقليمية والدولية هناك فرص كثيرة أمام الحراك الجزائري، نختار في هذا الفرع أن نتحدث عن فرصتين؛ أولاهما السلمية التي ميزت كلا من الشعب والسلطة والثانية غياب التدخلات الأجنبية والإقليمية:

(1) انظر فاروق طيفور: حراك الشعب الجزائري في موجته الثالثة، ص 49.

(2) المرجع نفسه، ص 50.

(3) عمر أزراج: يوميات الحراك، ص 17.

### أولاً: السلمية:

أشاد المراقبون للحراك الجزائري في الداخل والخارج بالسلمية التي باتت مضرب المثل، وهي سلمية تتم عن زيادة منسوب الوعي - لدى كل من الشعب والسلطة - بأفضلية هذا الخيار في مقابل خيار القوة والعنف، الخيار الذي أغرق الجزائر من قبل في عشيرة الدم، إذ لاتزال صُورهِ المرعبة عالقة بالخيال الجزائري، ساكنة في نفس من سمع أهوالها وإن لم يحضرها، لذلك رفع الحراك شعار السلمية قولاً، وطبقه فعلاً بتشكيل جدار حماية بين المتظاهرين والسلطات الأمنية.

وفي الوقت نفسه كان درس الربيع العربي وما عرفه من ثورات مضادة حاضرا من أول تهديد أطلقه أحمد أويحي، مذكرا أن الثورة السورية بدأت بالورود، في خطوة لزرع الخوف وبث الرهبة في النفوس من مآلات الحراك.

وبالتالي درس الربيع العربي حاضر، ودرس عشيرة الدم في الجزائر حاضر، وقد زرعاً قدراً كبيراً من الخوف في نفوس المحتجين، انعكس إيجاباً عندما لم يتراجعوا ويتخلوا عن الحراك، خاصة في الأسابيع الأولى، لأن الخوف عندما لا يعطل يتحول إلى مرشد وموجه، بحكم أنه يدفعنا للحد من الاحتياط والتوجس وبالتالي تبقى اليقظة حاضرة بشكل دائم لتفادي الانزلاق والاحتواء<sup>(1)</sup>.

أما سلمية السلطة فظهرت في الدعوة إلى ضبط النفس، والتحذير من استعمال العنف، والإيعاز بمرافقة الحراك وحمايته بادئ الأمر، ثم عادت إلى التضييق والاعتقالات لكنها تبقى محدودة خوف عصا الرقابة الدولية، وتوجسا من موقف أجنحة السلطة الأخرى.

ما حدث في الأشهر الماضية هو أكبر رسالة تلقاها الفرد العربي لاستيعاب فعالية وقوة وأخلاقية الحراك السلمي في التغيير في مواجهة أشرس الأنظمة، وتأثيره في كسب التعاطف والإعجاب العالمي ... مما سيؤسس لثقافة سلمية كبرى وخطاب مختلف للوعي بحقيقة القوة التي حصرها الوعي العام في الخطاب التقليدي بالسلاح والبلطجة والعنف<sup>(2)</sup>.

(1) نور الدين بكيس: الحراك الشعبي الجزائري، ص 109.

(2) عبد العزيز الخضر: خطاب ثقافي مختلف، المجلة العربية، الرياض، العدد 414، رجب 1432 - يونيو 2011، ص 07.

ثانيا: غياب التدخلات الإقليمية والدولية: نستطيع القول أن الموقف الإقليمي والدولي شكل حالة غريبة في الوضع الجزائري بعدم تدخله الصريح -حسب تقرير وحدة الدراسات التابع للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- لوجود مجموعة من العوامل فرضت هذا الموقف:

أ- عدم استخدام العنف: فقد شهد التعامل الأمني مع الأحداث مرونة واضحة، أكسب هذا التعامل النظامَ مناعة في وجه الضغوط الخارجية، وفشلت بذلك مساعي تدويل القضية.

ب- الخبرة التاريخية والذاكرة الجماعية: تحمل الذاكرة الجماعية للجزائريين صورة سلبية عن التدخل الخارجي مردها إلى الفترة الاستعمارية، ظهر ذلك جليا في الشعارات التي رفعها المحتجون معتبرين أن الحراك وآثاره قضية داخلية، ومن أمثلة هذه الشعارات "لقيتوها قارصة...ناديتو فرانسا"، "يا سلمان لا أمان بعت الخليج للمريكان"<sup>(1)</sup> وتيفو<sup>(2)</sup> مكتوب عليه: إلى حكام الإمارات لن تحققوا أجندتكم على دماء الجزائريين ... الجزائر خط أحمر شعبا وجيشا.

ج- التمسك بالحل الدستوري: تفعيل المادة 102 من طرف قائد الأركان هو تجنب للمسار الانقلابي وبالتالي تجنب للتدخل الدولي، وقد حدث لغط كبير بين الشارع والمؤسسة العسكرية حول الحل السياسي والحل الدستوري، في الوقت الذي ظل فيه الحراك متمسكا بالحل السياسي ورفض تولي بن صالح رئاسة الدولة.

د- القوى السياسية الوطنية: ما ميز المعارضة الوطنية إسلامية أو علمانية هو حسها الوطني النابع من موروث الثورة التحريرية، فرغم ضعفها وتشرذمها إلا أنها ترفض التدخل الأجنبي، وهو ما ظهر في عدة نداءات ومبادرات لشخصيات حزبية وسياسية.

هـ- تقاليد السياسة الخارجية: الدبلوماسية الجزائرية لها تاريخ مشرف في تمسكها بخيار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، جعلت هذه التقاليد الدبلوماسية صانع القرار الجزائري يتجنب الاستعانة بالخارج لتحقيق أهداف داخلية.

(1) هذا الشعار تنديد ورفض للتدخل السعودي في الحراك.

(2) التيفو: هي كلمة إيطالية (TIFOSI) وتعني الأنصار ثم أصبح يطلق على الرسومات والشعارات التي ترفع في الملاعب لإيصال رسائل معينة. للمزيد انظر: ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 11:30.

و- خبرات الربيع العربي: أخذ المجتمع الدولي الدرس من تدخله وغرقه في بعض بلدان الربيع العربي، فقد كان يظن ان الأنظمة قادرة على قمع شعوبها، وإخماد ثوراتهم في أيام أو أسابيع قليلة، لتغير استراتيجيتها تماما حيث اتسمت بالتحفظ والتريث إلى غاية استقرار الأوضاع. لذلك التزمت القوى الدولية الصمت حيال الحراك الجزائري ودعمت موقفه المطالب بالتغيير.

### المطلب الثالث: موقف المؤسسات الحاكمة من الحراك

إن بنية السلطة في الجزائر أفقية على نحو استثنائي، حيث تتوزع بين ثلاثة أعمدة رئيسية الرئاسة، قيادة الأركان وجهاز المخابرات، شكلت هذه الأفقية مأزقا في تسيير منظومة الحكم واتخاذ القرارات، وسنرى موقف كل منها من الحراك.

#### الفرع الأول: رئاسة الجمهورية

عشية اندلاع الحراك كانت رئاسة الجمهورية تعاني غياب الرئيس بسبب مرضه وسيطرة شقيقه السعيد بوتفليقة<sup>(1)</sup>، فاتجهت إلى تجنيد بعض الأحزاب السياسية ونخب المجتمع المدني للتعطية على لا دستوريتها، والاستعانة بقيادات عسكرية من المتقاعدين تحظى بالقبول لدى أفراد الجيش كالجنرال محمد مدين (توفيق) وخالد نزار، واستغلال جهاز المخابرات الذي ضمه بوتفليقة سابقا لمؤسسة الرئاسة، وأعاد هيكلته وأحاط نفسه بشبكة من رجال المال الفاسدين.

كانت مؤسسة الرئاسة تظن أن الحراك سحابة صيف ستمر بوضعه أمام الأمر الواقع بترشيح الرئيس والذهاب إلى الانتخابات، ثم حاولت الالتفاف عليه باقتراح سيناريو التأجيل، غير أن صمود الحراك أفضل خططهم وأزال نظامهم.

#### الفرع الثاني: مؤسسة الجيش

ساير الجيش الحراك الشعبي من خلال دعوته إلى الاستجابة لمطالب الحراك، وظهر التحول جليا في خطاب 26 مارس 2019، الذي دعا فيه القايد صالح بصرحة إلى تطبيق المادة 102 من الدستور والتي تنص على شغور منصب رئيس الجمهورية.

(1) وحدة الدراسات السياسية: الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات؛ المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ص 3.

كانت البداية في ماي 2018، عندما أعلنت الرئاسة إنهاء مهام الجنرال عبد الغني الهامل مدير إدارة الأمن الوطني، تلتها عملية تصفية لكوادر أمنية مهمة. المقصود هنا نخبة الجنرالات المحسوبة على اللوبي الفرنكفوني، على رأسها نخب تسعينات القرن الماضي التي أحيل جزء منها على التقاعد<sup>(1)</sup> كالواء محمد تيرش وسعيد باي... وحدثت تغييرات كبيرة في المؤسسة العسكرية قبل تسعة أشهر من الانتخابات التي توصف بأنها مفصلية، خصوصا مع تزايد دعوات أحزاب سياسية كبيرة من الموالاة لبوتفليقة ليترشح لولاية خامسة<sup>(2)</sup>.

حققت هذه العملية هدفين استراتيجيين:

1- تجريد الرئاسة من أي نفوذ داخل الجيش والأمن الوطني.

2- رص صفوف قيادة الأركان والتفاف الضباط السامين خلف قائد الأركان القايد صالح.

هذا ما قلب ميزان القوة لمصلحة الجيش، ولم يعد يعوزه غير الغطاء القانوني والسياسي لتفكيك جماعة الرئاسة التي صارت تهدد تماسكه بمحاولة اختراقه وتحويل قيادته<sup>(3)</sup>.

وإذا تتبعنا موقف الجيش من الحراك نجد أن هناك تطورا إيجابيا؛ حيث كان خطابه مرتبكا في البداية عندما تحدث القايد صالح عن "أيادي أجنبية" و"المغرر بهم"، ثم يقفز قفزة نوعية بتبنيه الصريح لمطالب الشعب ويقر بشرعيتها<sup>(4)</sup>.

وقد كان هذا التحول في موقف الجيش منعطفا حاسما للحراك ولمؤسسة الرئاسة، فإعلان القايد صالح تفعيل المادة 102، يعد تخليا واضحا وفكا للارتباط بمؤسسة الرئاسة بقيادة بوتفليقة، وميلا واحتواء أكبر لمطالب الحراك<sup>(5)</sup>.

(1) فاروق طيفور: الحراك الشعبي الجزائري في موجته الثالثة، ص 40.

(2) أحمد عزيز: اقالة الجنرالات بالجزائر دماء جديدة ام ترتيب للناسيات؟، موقع وكالة الاناضول: <https://www.aa.com.tr/ar> تاريخ التصفح: 2020/08/14، 06:00.

(3) وحدة الدراسات السياسية: الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، ص 07.

(4) حسان زهار: الجيش الجزائري داعم لحراك الشعب أم متربص بالسلطة، عربي 21، عبر الرابط: <https://arabi21.com/story/1176775> تاريخ التصفح: 2020/08/15، 06:00.

(5) مروان الوناس: الجيش والرئاسة الجزائرية من التحالف إلى القطيعة، موقع TRT عربي، <https://www.trtarabi.com>، تاريخ التصفح: 2020/08/15، 06:30.

وتظهر محاولات الجيش لاستيعاب الحراك من خلال:

- 1- مدح سلمية الحراك وانضباطه.
- 2- التركيز على مطالب اعتبرها شرعية وقابلة للتحقيق، والتشديد على مطالب أخرى معتبرا إياها تعجيزية وتحقيقها غير ممكن، بوصفها تقع خارج المسار الدستوري الذي يصفه عمر أزراج في كتابه "يوميات الحراك" أنه جوهر الأزمة الجزائرية.
- 3- حصر مطالب الحراك في مسألتين:  
أ- سياسية: تتمثل في تعطيل مسار انتخابات العهدة الخامسة وعزل بوتفليقة.  
ب- اقتصادية: تتمثل في محاربة الفساد(1).

وقد نجحت مؤسسة الجيش في صرف الحراك عن مطلب التغيير الشامل من خلال خلق استقطابات قسّمت الحراك إلى نوفمبري باديسي ضد حركي زوافي، مع استقطاب هوياتي في معركة الرايات تجلى ذلك في موقف الحراك من الانتخابات.

### الفرع الثالث: جهاز المخابرات

عشية اندلاع حراك 22 فيفري كانت مديرية الأمن والاستعلامات (DRS)(2) التي تتقاسم السلطة مع الرئاسة والجيش، والبيع الذي يرعب الساحة السياسية كلها موالاة ومعارضة، كانت تتعرض لتجاذب طرفي السلطة الآخرين وبعد اعتقال رئيسهم السابق محمد مدين (الجنرال توفيق) ومعه عديد من الجنرالات المقربين منه، وإحالة بعضهم على التقاعد وإنهاء المهام، تقلصت أغلب صلاحيات هذا الجهاز وسلبت قوته بعد أن كان ينتشر رجاله في كل المفاصل الحساسة للدولة (اعلام نقابات وزارات الجيش...)، ويعود هذا الانتشار إلى الصلاحيات الضخمة التي نالها في فترة العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر(3).

(1) وحدة الدراسات السياسية: الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، ص 08.

(2) دائرة الاستعلام والأمن (DRS) هي دائرة المخابرات الجزائرية تأسست ابان الثورة التحريرية الكبرى 1954 على يد الشهيد عبد الحفيظ بوصوف.

(3) عبدالله كمال: الربيع العربي، هل يمكن اعتبار حراك الجزائر موجة جديدة للربيع العربي؟، ساسة بوست، عبر الرابط: <https://www.sasapost.com/is-algeria-popular-uprising-part-of-arab-spring/amp/> تاريخ التصفح:

07:30، 2020/08/15

بعد مجيء بوتفليقة إلى الرئاسة سنة 1999 رفض أن يكون بصلاحيات نصف رئيس، لتحكم جهاز المخابرات في كل صلاحيات الرئاسة، فعرفت العهدة الثلاث الأولى صراعا كبيرا مع هذا الجناح حتى تمكن من إعادة هيكلته وضمه إلى مؤسسة الرئاسة، أدى هذا القرار إلى إضعاف جهاز المخابرات، فمن ناحية كونه قوة عسكرية يتبع قيادة الجيش، ومن ناحية كونه جهازا رئاسيا كان يتبع جنرالا متقاعدا ببذلة مدنية يدين بالولاء للرئيس بوتفليقة، فضلا على أن جزءا من منتسبيه كان لا يزال مدينا بالولاء للجنرال توفيق المحال على التقاعد. من هنا بدا هذا الجهاز بعد اندلاع الحراك غير متماسك، وتراجعت قدرته على التأثير، إلى إن قررت قيادة أركان الجيش إعادة تنظيمه من جديد وإحاقه بوزارة الدفاع الوطني، مع تحييد المعارضين لموقفها وتصورها لمرحلة ما بعد بوتفليقة، وتم اعتقال السعيد بوتفليقة والجنرالين طرطاق وتوفيق وملاحقة نزار، وبهذا أعيد جهاز المخابرات إلى حاضنته الأصلية المتمثلة في الجيش<sup>(1)</sup>.

مما لا شك فيه أن الحرب الدائرة بين أجنحة السلطة منذ سنوات هي من زادت الوضع السياسي والاقتصادي تأزما وأجبت الحراك، وربما لو كان جهاز المخابرات متماسكا لكان للحراك مسار آخر.

## المطلب الرابع: موقف الوسائط السياسية والاجتماعية

### الفرع الأول: أحزاب الموالة والمعارضة

إن التنقيب في أزمة العمل السياسي في الجزائر من المسائل المعقدة والصعبة؛ لأنها ذات أبعاد ومستويات متشابكة ومتراصة، فهي ليست مقتصرة على جانب واحد بل عميقة تشمل كل مكونات النظام السياسي وأحزابه، فالعمل الحزبي في الجزائر يعرف ايدولوجيات مختلفة، وتاريخ عملها يتراوح بين الطويل والقصير، وهي في مجملها؛ أحزاب نظامية تسبح بحمد ولي نعمتها، وتعيش على موائده. أو أحزاب معارضة ولكن للأسف أدائها هزيل وضعيف وغير مقنع. فالظاهرة الحزبية في الجزائر لم تحقق الحد الأدنى من حيث أنها نظام يساعد في تكوين بيئة ديمقراطية سليمة تسهم في إرساء قواعد لعبة ديمقراطية شفافة نظرا لافتقارها لقواعد شعبية حقيقية وبرامج واقعية وانكفاءها على نفسها.

(1) وحدة الدراسات السياسية: الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، ص ص 10، 11.

انعكس هذا الواقع على موقفها من الحراك:

1- أحزاب الموالاة: سعت في بداية الحراك لإيجاد حل يضمن لها مخرجا آمنا وتموقعا جديدا بتمديد العهدة الرابعة، أو تأجيل الانتخابات، ولجأت لمنطق التهديد حيث هدد رئيس الحكومة أحمد أويحي الشارح بواقع سوري في حال رفض العهدة الخامسة واستمرار الحراك. غير أن زحف الحراك أخلط كل حسابات هذه الأحزاب، وطالب بمحاسبتها وعزلها عن الساحة السياسية حتى لا تنتقل عدوى الفساد إلى ما بعد بوتفليقة. بعد ذلك حاولت أحزاب الموالاة ركوب الحراك فأعلنت أنها تريد أن تتوب وتتجدد وتعود إلى الشعب، وفي محاولة لاسترضاء الحراك تبرأت من بعض قياداتها، لكنها قوبلت برفض شعبي واسع.

2- أحزاب المعارضة: ما تعرضت له أحزاب المعارضة طيلت عشرين سنة من حكم بوتفليقة من تضيق وتفتيت واختراق أضعف من حضورها وقدرتها على تمثيل الشارع، حتى أصبحت خاوية على عروشها لا تسمن ولا تغني من جوع سياسي شديدا. فبدل أن تؤطر قيادات المعارضة الحراك الشعبي وتقوده، لاحظناها تتظاهر جنبا إلى جنب مع الشعب دون أن يكون لها أي تأثير، بل تعرض بعض منها للطرد والإبعاد من طرف المتظاهرين.

وفي الوقت ذاته باشرت هذه الأحزاب العديد من اللقاءات والمنتديات والمبادرات مثل مبادرة عين البنيان، جمعية العلماء، منبر النخب... حاولت فيها اقتراح الحلول للأزمة السياسية التي خلقها في البداية رفض الرئيس التنحي عن السلطة لكنها لم تجد قبولا.

في هذا المناخ بالذات اختفت أحزاب الموالاة وأحزاب المعارضة معا، علما أن ظهور قائد أو ممثل عن هذا الحزب أو ذاك ليس سوى تسجيل للحضور الشكلي، الذي لم يثمر أي تأثير يذكر على تعقيدات المشهد السياسي العام، ونتيجة لما سبق ذكره فإن تجاوز الحراك الشعبي للأحزاب الجزائرية سواء منها أحزاب المعارضة أو الموالاة قد يؤدي إلى انقراضها خاصة وأنها فقدت مصداقيتها، وبذلك تحولت إلى جزء عضوي سلبي من المشكلة السياسية البنيوية<sup>(1)</sup>.

(1) عمر أزراج: يوميات الحراك، ص ص 127، 128.

منطقيا فإن جمود أحزاب المعارضة وتحولها إلى عبء سياسي، فضلا عن مظاهر التفكك التي بدأت تصيب أحزاب الموالاة، قد تؤدي مجتمعة إلى بروز شخصيات مدنية كاريزمية ذات مصداقية في العمق الشعبي تقود حركة تأسيس أحزاب جديدة لها برامج ومشاريع تقنع المواطنين<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: المجتمع المدني

إن المجتمع المدني هو قوة الدفع لعجلة الانتقال الديمقراطي، وحجر الأساس في تطبيق الممارسة الديمقراطية، والملاحظ في الجزائر أن حاله عكس ذلك؛ فالضغط وعملية الضبط والتحكم الممارس ضد المجتمع المدني باستخدام سلاح الإجراءات الإدارية من طرف النظام، وفي ظل قلة خبرة مسيري جمعيات المجتمع المدني، وانعكاسات الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر حيث تفاقمت فيه مختلف المشاكل، أدت هذه العوامل إلى خلق نوع من التضعف والانقسام داخل المجتمع المدني، فأغلبية أفراده ترفض التهيكل ضمن الأطر والجمعيات القانونية باعتبارها قسمين:

1- جمعيات تابعة للسلطة والأحزاب تطبق أجندتها مقابل الحصول على بعض الامتيازات الوظيفية أو المادية، فهي اليد التي تبطش بها السلطة وتتحرك بها الأحزاب. وكثير منها تحول إلى لجان مساندة لترشح الرئيس.

2- جمعيات مستقلة بعيدة عن التجاذبات السياسية همها الجانب الخيري والاجتماعي العام، وأخرى همها تحقيق مطالب فئوية كالنقابات.

وبالتالي انعكست هذه الحالة على الموقف من الحراك؛ فسانده وشارك فيه من كان يرفض الوضع القائم كالطلبة الذين كان لهم الحضور الأكبر في مسيرات الثلاثاء والجمعة، وكذا نقابات الأساتذة والمحامين والقضاة ... وتملل موقف المؤيدين للنظام فلم يساندوا الحراك إلا في مراحل المتقدمة.

رغم ذلك نعتبر أن المجتمع المدني في الجزائر أصبح أكثر ديناميكية وحيوية مقارنة بالسنوات السابقة التي سادها الجمود والتهميش، حتى وإن طبعته العديد من السلبيات التي ما زالت مرتبطة به سواء تعلقت بفلسفته القائمة على التبعية والمساندة المطلقة للسلطة بهدف الاستفادة من عائداتها الريعية.

(1) عمر أزراج: يوميات الحراك، ص ص 129، 130.

أو يتعلق الأمر بفلسفة النظام السياسي تجاه تنظيمات المجتمع المدني من خلال العمل على ترويض بعضها واحتواء أخرى، أو حتى إقصاء من يراها النظام تهدد بقاءه واستمراريته. فتلك ديناميكية إذن؛ وبغض النظر عن خلفياتها ورهاناتها يمكن أن نعتبرها مؤشرا إيجابيا في سياق حرية الرأي والتعبير التي يكفلها الدستور الجزائري<sup>(1)</sup>.

## المبحث الثاني: المقاربة الانتخابية والدستورية كمدخل لتقييم الانتقال

### الديمقراطي في الجزائر بعد حراك 22 فيفري

ليس من الصواب الحكم على التجربة في بدايتها، ولكننا نحاول رصد الأثر الذي أحدثه الحراك في طريق الانتقال الديمقراطي من خلال مقربتين انتخابية ودستورية.

### المطلب الأول: مقاربة الانتخابات الرئاسية ونتائجها

نتحدث هنا عن الانتخابات الرئاسية، وما نتج عنها من حكومة جديدة وموقف الفواعل من كليهما.

#### الفرع الأول: الانتخابات الرئاسية

تم إجراء الانتخابات الرئاسية يوم 2019/12/12، تحت إشراف هيئة مستقلة في ظل عباءة النظام السابق ورموزه وقانون الانتخابات نفسه، قابله رفض شعبي لها وأبانت عن الانقسام الواقع في الحراك، بين مؤيد يعتبرها الحل الوحيد للتخلص من النظام السابق، ضمن الحل الدستوري والحفاظ على أمن واستقرار الجزائر، وبين معارض يعتبرها فرصة لتجديد النظام نفسه<sup>(2)</sup>.

اتسمت سيرورة الحملة الانتخابية باكتفاء المترشحين بلقاءات سريعة مع اعداد محتشمة من الحاضرين، في ظل إجراءات أمنية مشددة لمنع حدوث صدامات بين المؤيدين والمعارضين، امتازت بأنها حملة انتخابية للانتخابات في حد ذاتها، وليس للتنافس على برامج مدروسة لحل الأزمات الراهنة،

(1) عمران كربول: المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ... أي دور؟، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 16، سبتمبر 2014، ص 164.

(2) محمد تناح: رئاسيات الجزائر 12 ديسمبر 2019 النتائج والدلالات وسيناريوهات الحراك وحلول الأزمة، مركز مجموعة التفكير الاستراتيجي: <https://stgcenter.org/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/item/1286>، تاريخ النصف: 2020/08/13، 15:00.

وتطرح الكيفية التي جرت بها هذه الحملة الانتخابية وعلى نحو ملح مشكلة تتعلق بشرعية رئيس الجمهورية الذي ينتخب يوم 12 ديسمبر.

إذ كيف يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره شرعيا في وقت لا يستطيع فيه النزول إلى الشارع والحديث مع الشعب الذي يفترض أنه يستمد منه شرعيته؟<sup>(1)</sup>.

أما الانتخابات فانتسمت بغياب مرشحة (امرأة)، وهو ما يدل على فشل نظام الكوطة الذي أسس له بوتقلقة طوال ثلاث عهديات لتعزيز المكانة السياسية للمرأة، وكذا مقاطعة وإعراض أحزاب سياسية عن تقديم مرشحها مثل حركة مجتمع السلم (عبد الرزاق مقري)، الحزب الديمقراطي الاجتماعي (كريم طابو) ... على غرار مقاطعة شخصيات كبيرة كأحمد طالب الإبراهيمي وبن بيتور.

لقد كان هاجس الشرعية الدولية مؤثرا للغاية بالنسبة لقيادة الأركان، إذ كانت تفضل التمسك بالحل الدستوري ما أمكن لأن إطالة أمد الأزمة كان مكلفا؛ سياسيا (محاذير الانتقادات الدولية)، اقتصاديا (محاذير الانهيار الاقتصادي)، وأمنيا (محاذير الانفلات الأمني).

نتائج الانتخابات أوجدت كتلتين متباينتين<sup>(2)</sup>:

**الكتلة الأولى:** تصر على التظاهر والاستمرار في الحراك وترفض الإقرار بشرعية تبون، ذلك على خلفية اعتراضها على مجمل المسار الذي أفضى إلى الانتخابات الرئاسية، وتتمترس هذه الكتلة خلف مبررات ذات صلة بالمسارات المشابهة حصلت في السابق، وأظهرت مآلاتها أن السلطة نجحت فعلا في الانتقال من مرحلة إلى أخرى دون أن تسلم الحكم للشعب، وأن التفريط في هذه الفرصة سيفوت على الجزائر فرصة حقيقية لافتكاك مسار ديمقراطي حقيقي.

**الكتلة الثانية:** ترى أنه يمكن التفاعل مع الرئيس الجديد ضمن ضوابط محددة، وحوار مشروط مسبقا بإطلاق سراح المعتقلين، وتحرير الاعلام، وإيقاف القمع ضد المحتجين، واستمرار الحراك كضمانة مركزية للضغط على الرئيس والإبقاء على المطالب حية.

<sup>(1)</sup> وحدة الدراسات السياسية: الانتخابات الرئاسية في الجزائر.. تكريس الاستقطاب أم خطوة باتجاه الحل؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ديسمبر 2019، ص 06.

<sup>(2)</sup> عثمان لحياني: الجزائر: خريطة جديدة للحراك عقب الانتخابات الرئاسية، موقع العربي الجديد، <https://www.alaraby.co.uk> تاريخ التصفح: 2020/8/19، 06:00.

لكن الشيء المهم هو أن الحراك بهذه المكونات السياسية المتباينة التي لا تقف على خط واحد من الأزمة الحاصلة، ما لم تبادر إلى تنظيم الشارع وتأطيره في مجموعات منتظمة، والحفاظ على المكان الذي حازه الشعب في مربع الفعل السياسي، وتحديد مطالبه بدقة، فإنه لا تبون ولا رئيس آخر سيكون قادرا على الاستجابة لمطالب الحراك.

### الفرع الثاني: الحكومة الجديدة

حرص الوزير الأول عبد العزيز جراد على تشكيل حكومة تكنوقراط ضمت أسماء غير متحيزة -في أغلبها- منها خمس نساء بمجموع 39 وزيرا، والمميز في هذه التشكيلة الحكومية:

- 1- إلغاء منصب نائب وزير الدفاع الذي كان يشغله الراحل القايد صالح، ما من شأنه تخفيف حدة الاستقطاب بين الحراك الشعبي والمؤسسة العسكرية، حيث يوصف قائد الأركان الجديد بأنه أقل ميلاً إلى التدخل في الشأن السياسي والظهور الإعلامي<sup>(1)</sup>.
- 2- يغلب على الوزراء الخلفية الأكاديمية والتقنية، وبعضهم "لم يسبق له الممارسة، لا التقنية ولا الإدارية ولا السياسية". حسب تصريح نائب رئيس حزب جيل جديد إسماعيل سعيداني<sup>(2)</sup>.
- 3- كثرة الوزارات مع التركيز على الجانب الاقتصادي من خلال إنشاء وزارات خاصة بحاضنات الأعمال<sup>(3)</sup> وأخرى بالمؤسسات الناشئة، وأخرى بتطوير التجارة الخارجية... بحثا عن شرعية الإنجاز لمواجهة نقص الشرعية الانتخابية.
- 4- وجود وزيرة محجة لأول مرة في التشكيل الحكومي لتكون رسالة تطمين ودلالة على تصالح النظام مع ثقافة البلد وتقاليد بعد سنوات من التوجه التغريبي في إسداء المناصب السيادية.

(1) وحدة الدراسات السياسية: الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، تقرير رقم 1، فيفري 2020، ص 28.

(2) محمد سالم: الجزائر.. هل ستنتج الحكومة الجديدة في حل الأزمة؟، موقع: عربي 21، <https://arabi21.com/story/1234853>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 08:30.

(3) حاضنات الأعمال: هي مجموعة من البرامج أعدتها الحكومة أو تحالف أعمال، أو مجموعة أكاديمية تتضمن تدريبات وخدمات متنوعة والهدف من ذلك مساعدة الشركات الصغيرة الموجودة في الحاضنة لتحصل على فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة اثناء مرحلة البداية. انظر ويكيبيديا: [حاضنة أعمال](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/حاضنة_أعمال) [https://ar.m.wikipedia.org/wiki/حاضنة\\_أعمال](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/حاضنة_أعمال).

5- الإبقاء على عدة وجوه من حكومة بدوي التي طالب الحراك برحيلها. ووجوه أخرى من حكومات بوتفليقة.

أما بخصوص موقف الأحزاب من حكومة جراد فقد تباينت تصريحاتها، إذ أعلن بن قرينة دعمه لها قائلا "إن مصلحة الجزائر تجعلنا ندعم الحكومة الجديدة"، ووصفها القيادي في جبهة التحرير بـ"التوافقية اقتضتها الضرورة السياسية التي تمر بها البلاد"، واعتبرها أحد قيادات طلائع الحريات حكومة ترضية لما تبقى من الحراك<sup>(1)</sup>، أما (حمس) فقالت على لسان رئيسها عبد الرزاق مقري: عندنا بعض التحفظات في التشكيل الحكومي.. واعتبرها صفقة رائعة للانتهازيين والجبنة والرافضين لإمكانية المعارضة السياسية<sup>(2)</sup>.

وتباينت كذلك آراء الحراكيين من الحكومة الجديدة، ومن ذلك موقف حركة عزم التي لم تعلق على التشكيلة ولا الأسماء: لأن الأحكام والمواقف تبنى على رؤية عزم لبرنامج عمل الحكومة وللسياسات التي ستنتهجها فقط... فلا طائل من وراء التعليق على أسماء الطاقم الوزاري لأن العبرة بالسياسات والممارسات<sup>(3)</sup>.

ويأتي التعديل الوزاري بعد ستة أشهر من تعيين الحكومة، ليزيد من ضبابية أهداف الرئيس وخطته لتجاوز الازمة باعتماده على توسيع الحكومة، وفي ذلك زيادة عبء وإرهاق للخزينة العمومية في ظل أزمة اقتصادية لا تخفى على أحد، ويبرر أنصار التعديل هذا التصرف بأن الرئيس لم يعثر بعد على التوليفة الحكومية التي يمكنها أن تنفذ كبرى محاور برنامجه السياسي، الذي كثيرا ما روج له في خطابه وتصريحاته الإعلامية، منذ حملته الانتخابية لانتخابات كانون الأول/ديسمبر الماضي...

(1) انظر للمزيد مقالا للحوار الجزائرية بعنوان: الطبقة السياسية في تعليقها على تركيبها، عبر الرابط: <https://www.elhiwardz.com/national/162874/>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 10:20.

(2) حركة مجتمع السلم حمس: التشكيل الحكومي: حقائق أزال الأوهام. <http://hmsalgeria.net>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 10:40.

(3) الحكومة الجديدة في الجزائر.. هكذا رآها المواطنون <https://www.aljazeera.net>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 11:00.

والهدف من هذا التعديل ترضية كل الأطراف وضمن مشاركة متوازنة، ولا يكون الهدف من هذه الحكومات تحقيق إنجاز بقدر ما يكون تحقيق استقرار سياسي بالدرجة الأولى<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني: المقاربة الدستورية كمدخل للانتقال الديمقراطي

ثبتت الجزائر أول دستور لها في عهد الرئيس الراحل أحمد بن بلة سنة 1963، ويتم إقرار دستور جديد كل عقد تقريبا، إذ لكل رئيس جزائري بصمته الخاصة، فالرئيس بومدين وضع دستور 1976 وعدل في 1979، 1980، 1988، ثم الشاذلي سنة 1989، بوتفليقة 2002، 2008، 2016. وحاليا مسودة دستور الرئيس تبون مطروحة للنقاش.

لقد كان تعديل الدستور مطلبا شعبيا في حراك 22 فيفري، وهو نابع أساسا من التغيرات الحاصلة في البيئة التي يعمل فيها النظام السياسي، التغير في نظام القيم والمجتمع، وجود تأثيرات مؤسسية غير متوقعة أو غير مرغوب فيها، وأثار تراكمات القرارات التنفيذية والتشريعية على المدى الطويل<sup>(2)</sup>. كان الرئيس تبون قبل انتخابه يعتبر تعديل الدستور استجابة لمطالب الحراك، وسبيلا إلى بناء ديمقراطية حققة، ومحاربة الإقصاء والفساد، وأكد أن الدستور الحالي غير قادر على حل الأزمة التي تمر بها البلاد. وبيّن أهدافه من تعديل الدستور في:

- 1- إبعاد شبح كل الأزمات عن البلاد في المستقبل.
- 2- الابتعاد نهائيا عن حكم الفرد.
- 3- إعادة تنظيم السلطة ومؤسسات الدولة، وتقديم نظرة مغايرة لتوزيع الصلاحيات.
- 4- مراجعة أدوار المجالس مراجعة شاملة<sup>(3)</sup>.

إن الإرث الثقيل الذي استلمه تبون من سلفه، مضافا إليه الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية -خصوصا مع جائحة كورونا- وانهيار أسعار النفط في الأشهر الأخيرة، رهن هذا الواقع

(1) فتيحة زماموش: الحكومة الجزائرية: تعديل تقني في ظرف ستة أشهر، <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 17:00.

(2) عبد الله هوادف: مسودة التعديل الدستوري في الجزائر.. سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جوان 2020، ص 01.

(3) المرجع نفسه: ص 02.

كثيرا هاش تحرك الرئيس في الأشهر الأولى، وانعكس أيضا على مشروع تعديله للدستور، وحدت من تفاعل الجمهور معه<sup>(1)</sup>.

وقد تضمن مشروع التعديل سبعة محاور أساسية<sup>(2)</sup>:

- 1- الحقوق والحريات: توسيع وإثراء مجالات حرية المواطنين، حق التظاهر السلمي، حرية التعبير...
- 2- أخلة الحياة العامة ومكافحة الفساد: اقتراح آليات من شأنها تفاي تضارب المصالح بين ممارسة المسؤوليات العمومية وتسيير الاعمال.
- 3- تعزيز فصل السلطات وتوازنها: بترقية العمل السياسي في وظيفته الأساسية المتمثلة في دفع وتنشيط الحياة السياسية في إطار احترام القواعد الديمقراطية المبنية على مبادئ التداول على السلطة وترقية التعددية السياسية.
- 4- تعزيز سلطة الرقابة البرلمانية: تعلق الأمر بوضع آليات فعالة تسمح للبرلمان بممارسة مهامه كاملة في مراقبة وتقييم عمل الحكومة من خلال تعزيز سلطة المنتخبين، مع الحفاظ على الثلث الرئاسي المعين.
- 5- تعزيز استقلالية السلطة القضائية كون العدالة إحدى ركائز دولة الحق والقانون.
- 6- تعزيز المساواة بين المواطنين أمام القانون: فقد أوضح الرئيس أن الأمر يتعلق أساسا بمراجعة نطاق الحصانة البرلمانية من خلال حصرها في النشاط البرلماني بالمعنى الدقيق للمصطلح، والذي يستثني كل الأفعال التي ليس لها علاقة بالأعمال البرلمانية.
- 7- آليات تنظيم الانتخابات: أوضح الرئيس أن الأمر يتعلق أولا بإعطاء سند دستوري للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ثم القيام بإلغاء الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات بما أن تنظيم الانتخابات أضى الآن من اختصاص سلطة مستقلة منبثقة عن المجتمع المدني.

(1) عبد الله هوادف: مسودة التعديل الدستوري في الجزائر.. سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي، ص 03.

(2) موقع أوراس: هذه هي المحاور الكبرى لورشة تعديل الدستور، <https://www.awras.com>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 04:30.

يكتشف المطلاع على مسودة تعديل الدستور -بما لا يدع مجالا للشك- أنه لم يقع تغيير حقيقي، باعتراف لجنة الخبراء نفسها بعدم تغيير طبيعة النظام بحجة أنه يخرج عن محاور رسالة تكليفها، وبقاء المعالم الرئيسية لدستور بوتفليقة مختصرا في النقاط التالية(1):

- عدم انبثاق الحكومة عن الأغلبية البرلمانية.
- بقاء الثلث الرئاسي المعين والمعتل للبرلمان، وتكريس ثقافة التعيين بدل مبدأ الانتخاب في كل المؤسسات، بما يخل بمبدأ الفصل بين السلطات.
- عدم استقلالية المحكمة الدستورية: وهي أسوأ من المجلس الدستوري في المهام والتشكيلة وشروط العضوية فيها. ومثلما بينت التجربة السابقة يبقى دور المحكمة رهين تركيبها ودورها السياسي أكثر من اختصاصاتها القانونية، وفيما يخص تركيبها البشرية، نص مشروع التعديل على أن يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضائها بمن فيهم رئيس المحكمة، في حين يعين رئيسا غرفتي البرلمان الثلث الآخر، وهو الثلث الذي كان ينتخب من قبل، بينما ينتخب مجلس الدولة والمحكمة العليا الثلث المتبقي(2).
- تعزيز سلطة الشخص بهيمنة الرئيس على كل الصلاحيات والسلطات والمؤسسات السياسية، القضائية، الرقابية، الأمنية الإدارية وعدم خضوعه لأي مراقبة أو محاسبة.
- خطر الاتفاقيات الدولية وسموها على الدستور وقرارات المحكمة وإلزام القضاء بها.
- الإبقاء على النظام الهجين (برلماني رئاسي) غير واضح الصلاحيات.

تبدوا هذه النقاط بعيدة عن الرؤية التي طرحها تبون في حملته الانتخابية، فالمسودة تحمل العديد من النقاط السوداء التي تحمل عهدا بوتفليقا جديدا بصلاحيات أوسع، مما جعل ردود أفعال تتوالى حولها حاملة معها خيبات أمل. فتكتل القوى البديل الديمقراطي الذي يضم مجموعة من الأحزاب السياسية التقدمية كجبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال الاشتراكي، الاتحاد من أجل قوى التغيير،

(1) ناصر حمدادوش: آفاق الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي، مقال على موقع: الشروق أونلاين، <https://www.echoroukonline.com>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 07:00.

(2) عبد الله هوادف: مسودة التعديل الدستوري في الجزائر... سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي، ص 05.

وصف هذا التكتل في بيان له المسودة بأنها ضد إرادة غالبية الجزائريين وانفرادية، تكرر مرة أخرى ثقافة الاستبداد. ويرى بعض الحقوقيين أن الدستور يخدم السلطة، والدستور الذي لا يجلس الجزائريون معا لكتابته لا معنى له<sup>(1)</sup> كما طالبت جبهة القوى الاشتراكية بضرورة إعادة الاعتبار لآمال بيان أول نوفمبر وأرضية مؤتمر الصومام.

أما حركة مجتمع السلم، فقد أكدت أن مشروع المسودة يبتعد عن الطموحات المرجوة للحراك الشعبي، وأبقى على طبيعة النظام الهجين غير واضح الصلاحيات، وحالة من الغموض متعلقة بمنصب نائب رئيس الجمهورية، دوره وصلاحياته وطريقة تعيينه<sup>(2)</sup>.

وتصف حركة عزم المسودة بأنها تؤسس لدستور "لا حدث"، لأنه لا يتضمن نقاطا جوهرية تؤسس أو تمس بتنظيم السلطات واستقلاليتها، أو مؤسسات رقابية حقيقية، بل حدث سلبي كرّس التضخم في المنظومة الحقوقية على الورق بدون ضمانات حقيقية للتفعيل والفعالية. وتضيف بأن المسودة المقترحة تتضمن أخطارا حقيقية على استقرار الوطن، لذا يجب العمل والدفع نحو انتخابات تشريعية مسبقة قبل أي تعديل دستوري لكي يتسنى للبرلمان المنتخب فك هذه الألغام<sup>(3)</sup>.

في حين سارعت أحزاب الموالات (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة الإصلاح الوطني) إلى تلمين المشروع ومباركة التزام الرئيس بوعده.

الدول الديمقراطية التي تحترم نفسها تحرص على تثبيت القواعد والضوابط الدستورية، لتقلل من حالات العبث به على مقاس الزعماء والرؤساء، وقد دفعت الثورات الشعبية إلى الضرورة السياسية لتغيير الدساتير أمام حالات الاستبداد، وضمان أكبر قدر من الحريات وترسيخ الديمقراطية، وأمن المسالك بعد الثورات والحركات الشعبية اللجوء إلى الحلول الوقائية البعيدة عن العنف، والمدخل الدستوري هو من أمنها وأنجعها لقياس مدى نجاح عملية التحول الديمقراطي. إلا أننا في الجزائر

(1) عثمان لحباني: ردود فعل أولية على مسودة الدستور الجزائري: تحفظات بالجملة، <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 11:00.

(2) عبد الله هوادف: مسودة التعديل الدستوري في الجزائر.. سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي، ص ص 07، 08.

(3) حركة عزم: دراسة نقدية لمسودة التعديل الدستوري لعام 2020، <https://www.azm-movement.net>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 11:30.

نختزل دساتيرنا في أهواء رؤسائنا كما أسلفنا الذكر، يكاد كل رئيس في الجزائر يضع دستوره الخاص، ويعدله اثناء فترته الرئاسية لتعزيز صلاحياته وبسط قبضته على كل مفاصل الدولة. ومن معايير النجاح في الدساتير الديمقراطية وفق أدبيات ونظريات القانون الدستوري هي طريقة وإخراج الدستور والمحتوى والمضمون المعبران عن مدى ديمقراطيته، وبالإسقاط على المسودة الدستورية 2020 فإن طريقة إعداده وإخراجه تتنافى مع الطريقة الديمقراطية، فلم يلجأ تبون غلى فتح نقاش سياسي ومجتمعي واسع حتى تكون الوثيقة الأولى في الوطن محل إجماع وتوافق، بل أسند مهمة صياغتها إلى "لجنة خبراء" قانونيين يرأسها أحمد لعرابة<sup>(1)</sup> في طريقة تتناغم والعالمالنية باختزالها في البعد التقني والقانوني دون باقي الابعاد الفكرية والسياسية الأخرى، ثم الإدمان على المشهدية بالمشاورات الشكلية لتمرير المضمون المعد سلفا بعرضه على برلمانات فاقدة للشرعية، أما الحديث عن المحتوى فهو القديم المحسن. وإن من أهم ما يجب أن يتجه إليه الإصلاح الدستوري الجديد ما يلي:

- الحسم الواضح في هوية وطبيعة النظام السياسي؛ رئاسي، شبه رئاسي أم برلماني.
- اعتماد مبدأ الانتخاب وليس التعيين في السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات وبقية المؤسسات، بما يضمن الاستقلالية الفعلية والسيادة الكاملة في أداء مهامها.
- التنصيص بكل وضوح على المهام الدستورية للمؤسسة العسكرية بما لا يسمح لها بالتدخل في الحياة السياسية وبما يضمن حياديتها، والتفرغ التام إلى احترافيتها، وبما يجسد خضوعها للسلطة المدنية السياسية الشرعية المنتخبة.
- التنصيص على السلطة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات، وعلى طريقة تشكيلها ومهامها وصلاحياتها بما يضمن استقلاليتها.
- تجريم خطاب الكراهية والعنصرية والجهوية والمساس بالوحدة الوطنية وبالانسجام الاجتماعي والتجني على الثوابت وأبعاد الهوية الوطنية والطعن في الرموز الدينية والتاريخية<sup>(2)</sup>.

(1) عينه بوتفليقة في ذات المهمة من قبل.

(2) ناصر حمدادوش: آفاق الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي، الشروق أونلاين، <https://www.echoroukonline.com>، تاريخ النصفح: 2020/08/20، 07:00.

## خلاصة واستنتاجات

إن دراسة موضوع حراك 22 فيفري 2019 وتأثيره في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، موضوع حديث له دور كبير في مجريات الأحداث الراهنة والمستقبلية، هذا ما جعلني أقوم بهذه الدراسة، وأحاول أن أقدم عرضا مفصلا لهذا الموضوع في خطة تحتوي على ثلاثة فصول.

تطرق الفصل الأول في الدراسة إلى تقديم مدخل نظري مفاهيمي للديمقراطية والحراك الشعبي، من خلال تعريف متغيري الدراسة، وفهم الأسباب المؤدية لذلك ومعرفة العلاقة بينهما، والإشارة إلى بعض المصطلحات المتداخلة معهما للتقرب أكثر من معنى هذين المفهومين، وإعطاء نماذج قادت فيها الحركات والثورات الشعبية إلى إحداث تغيير سياسي في الأنظمة المستبدة، منها ما نجح في بناء أنظمة ديمقراطية وترسيخها ومنها ما فشل.

أما الفصل الثاني، فقد تناول التجربة الديمقراطية في الجزائر بعد حراك 05 أكتوبر 1988، وإقرار أول دستور تعددي بعد تطرقنا إلى البعد التاريخي الذي قادنا إلى هذه الأحداث، وكيف كانت نتائج الانقلاب على أول تجربة ديمقراطية سببا هو الآخر ودافع في حراك 22 فيفري، ثم ذكرنا أهم الأسباب الأخرى الداخلية والخارجية.

وفي الفصل الثالث والأخير عالجنا واقع وكرونولوجيا حراك 22 فيفري، وأهم التحديات والفرص التي واجهته، ودور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إحداثه، واعتمدنا المقاربة الانتخابية والدستورية بعد انتخابات 12 ديسمبر 2019، لمعرفة مدى نجاح أو فشل النقلة الديمقراطية في الجزائر في الوقت الراهن.

وتوصلت الدراسة في الأخير إلى مجموعة من الاستنتاجات التي سيتم من خلالها الإجابة على التساؤل الرئيسي للموضوع والاسئلة الفرعية، كما تبين مدى صحة فرضية الدراسة:

- هناك مجموعة من العوامل ساعدت على تفجير حراك 22 فيفري 2019، أهمها الإرث الاستعماري الذي أثقل كاهل النظام الجزائري بعد الاستقلال، بالإضافة لاختلاف القادة والزعماء حول شكل الدولة الحديثة، ما أنتج دولة الحزب الواحد التي كانت سببا في تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة فجّرت أحداث 05 أكتوبر 1988.

- خنقت عشرون سنة من حكم بوتفليقة الوضع السياسي والاقتصادي بعد العشرية السوداء وزادته تآزما أوصلته إلى الانفجار، فالنظام العصبي العصاباتي الذي أسسه بوتفليقة زواج بين المال والسياسة حتى أصبحت كل الذمم تباع وتشتري، من تعيين أبسط مسؤول إلى أعلى المستويات في الدولة، وزاد الطين بلة ترشيح الرجل المريض المقعد إلى عهدة خامسة، هذا ما سرع في تفجير الوضع، وإسقاط رؤوس نظام بوتفليقة.
- ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع الجزائري، وازدياد مستوى التعلم والثقافة لديه وقدرته على استعمال الوسائط الإعلامية الحديثة بفعالية وكفاءة، جعلته إن صح القول يكون الفاعل الرئيسي في أحداث حراك 22 فيفري 2019، وإيجاد لغة واضحة وموحدة خاطب بها الحراك النظام في 35 ولاية من أول جمعة وهي شعارات الملاعب، وزاد الحراك حيوية وقوة بالاستمرار في الخروج كل جمعة رغم حرارة الأجواء في فصل الصيف وشهر رمضان، هذه ميزة حافظت على وَهَج الحراك وتمسكه بمطالبه.
- عدم قدرة الحراك على تمثيل نفسه، والكل يخون الكل، ورفض كل مبادرات الخروج الآمن من الأزمة التي طرحتها قوى معارضة وشخصيات حيادية، والإصرار على شعار رحيل الجميع "يتنحوا قاع"، شكل عقبة في الوصول إلى حل للانسداد الموجود.
- إضعاف المعارضة واختراقها بثتى الطرق، وتقييدها إعلاميا طيلة سنوات حكم بوتفليقة، مع ما تعانيه من ضعف ذاتي داخلي في البنى والبرامج والاطارات، حال دون خلق معارضة قادرة على الحضور وتمثيل الشارع في مثل هذا الوضع، وهو ما جعل قيادة الأركان تفرض خارطة الطريق التي وضعتها لحل الازمة.
- بعد تفكيك جهاز المخابرات من طرف مؤسسة الرئاسة وضمه إليها بقيادة عبد العزيز بوتفليقة، تبعتها الإقالات والاحالات على التقاعد التي طالت بعض جنرالات الجيش الوطني الشعبي وجهاز المخابرات، جعلت قيادة الأركان الجناح الأقوى بين أجنحة السلطة في الجزائر، وباتت هي المسير الفعلي للمرحلة الانتقالية.
- بعدما أسقط الحراك موعدين انتخابيين، 18 أفريل و04 جويلية، دعا القايد صالح إلى موعد انتخاب جديد قبل نهاية السنة؛ فانقسم الحراك على نفسه، فمنهم من كان يرى صوابية الحل

الدستوري، والذهاب إلى الانتخابات للخروج من الأزمة وإزاحة الباءات، وجزء آخر كان يرى في الانتخابات تحت عباءة النظام السابق، وبنفس قوانينه الانتخابية فرصة لتجديد النظام نفسه.

● انتخابات 12 ديسمبر التي لم تتبثق عن خطوات تأسيسية توافقية كان نتائجها رئيس منتخب من طرف أربعة ملايين ناخب، من كتلة انتخابية تقدر بأربعة وعشرين مليون، قلص من حظوظ نجاح الحراك الشعبي في أحداث قطيعة مع الممارسات السلطوية السابقة وزاد الوضع انتكاسة في إحداث وثبة ديمقراطية مشروع مسودة الدستور والطريقة التي تم اعدادها بها ومحتواها المتناقض مع آمال وطموحات الحراك والوقت الذي أعلنت فيه تزامن مع الحجر الصحي المفروض على البلاد بسبب جائحة كورونا.

● وكإجابة على التساؤل المطروح في مقدمة الدراسة، نستطيع القول أن حراك الشعب الجزائري في 22 فيفري، اختزل في الإطاحة برموز النظام السابق ورجال أعمالهم وتعريضهم لمحاكمات قضائية، ويعود السبب الأكبر في ذلك إلى عدم قدرة الحراك على تأطير نفسه ووضع مطالبه للتفاوض، وسب آخر دعوته للمؤسسة العسكرية للتدخل ثم تخوينها، هذا التناقض جعل تأثير الحراك محدودا في المرحلة الحالية، في انتظار ما ستسفر عنه المرحلة القادمة عند استئناف الدخول الاجتماعي ورفع الحجر الجزئي المفروض بسبب فيروس كوفيد 19 المستجد.

● أما فرضيتا الدراسة فنقول أن الوضع السياسي والاقتصادي المتأزم، وما انجر عنه من حرمان شامل لأبسط الحقوق، وترشيح الرئيس المقعد لعهد خامسة، أدت هذه الظروف مجتمعة في النهاية إلى انفجار الوضع العام، كانت شرارته الجمعة 22 فيفري 2019. فكلما زادت حالة الحرمان السياسي والاقتصادي، كلما كان المجال خصبا لقيام حراك شعبي وثورات ضد الأنظمة المستبدة وكلما ضعفت القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وقوى المعارضة وافتقادها لمرجعية سياسية ومشروع وطني ديمقراطي جامع ضعفت معه فرص نجاح الحراك في تحقيق مطالبه .

قدمت هذه الدراسة محاولة للإجابة على التساؤل الرئيسي المتعلق بتأثير حراك 22 فيفري على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر. فالحراك أكبر آلية لتمثيل الشعب لنفسه وإيصال مطالبه بصورة مباشرة إلى النظام السياسي، في ظل نظام عصبوي لا يخدم إلا مصالحه، ونخب سياسية متهاكمة.

سلمية الحراك وشموليته لكل تراب الوطن ولكل الفئات العمرية والشرائح المجتمعية وقوته وإصراره مكنته من تحقيق أهم مطلب خرج لأجله؛ إسقاط العهدة الخامسة وإقالة بوتفليقة وأزلامه من الحكم. شكل بعدها جدلا واسعا لاسيما فيما يتعلق بصواب منطق الإطاحة بالنظام السياسي كاملا كما يطالب في كل جمعة "يتنحوا قع".

اتسمت المرحلة الأولى من الحراك بصراع أجنحة السلطة والجناح الغالب كان يسعى دائما لاستمالة الحراك إلى صفه من خلال بروز التسامح الغالب لكن مرحلة ما بعد انتخابات 12/12 وعودة النظام إلى التشكل من جديد تحت سيطرة الجناح الغالب تدعو إلى ان يؤطر الحراك نفسه في أطر وهياكل حتى يتمكن من مواصلة الضغط على النظام الجديد ويشكل أداة رقابة ومساءلة علنية لكل خطوة لا تتوافق وطموحات الحراك في الوصول إلى الجزائر النوفمبرية التي حلم بها الشهداء ختاماً من المبكر الحكم على تجربة الحراك الجزائري بالنجاح أو الفشل لان حصاد الديمقراطية لا يمكن قطفه في أشهر قليلة

1- رسالة استقالة بوتفليقة

بسم الله الرحمن الرحيم



الجمهوريّة الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
الرئيسية

دولة رئيس المجلس الدستوري

يشرفني أن أنهي رسميا إلى علمكم أنني قررت إنهاء  
عهدتي بصفة رئيس للجمهورية، وذلك اعتبارا من تاريخ  
اليوم، الثلاثاء 26 رجب 1440هـ الموافق، لـ 02 أفريل 2019.

إن قصدي من إتخاذي هذا القرار إيمانا واحتسابا، خو  
الإسهام في تهدئة نفوس مواطني وعقولهم لكي يتأتى لهم  
الانتقال جماعيا بالجزائر إلى المستقبل الأفضل الذي  
يطمحون إليه طموحا مشروعا.

لقد أقدمت على هذا القرار، حرصا مني على تضاوي ودرء  
المهاترات اللغظية التي تشوب، ويا للأسف، الوضع  
الراهن، واجتناب أن تتحول إلى انزلاقات وخيمة المغبة على  
ضمان حماية الأشخاص والممتلكات، الذي يظل من  
الاختصاصات الجوهرية للدولة.

إن قراري هذا يأتي تعبيرا عن إيماني بجزائر عزيزة كريمة  
تنبوا منزلتها وتضطلع بكل مسؤولياتها، في حظيرة الأمم .



لقد اتخذت، في هذا المنظور، الإجراءات المواتية، عملاً  
بصلاحياتي الدستورية، وفق ما تقتضيه ديمومة الدولة  
وسلامة سير مؤسساتها أثناء الفترة الانتقالية التي ستفضي  
إلى انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية.

يشهد الله جلّ جلاله على ما صدر مني من مبادرات  
وأعمال وجهود وتضحيات بذلتها لكي أكون في مستوى الثقة  
التي حباني بها أبناء وطني وبناته، إذ سعيت ما وسعني  
السعي من أجل تعزيز دعائم الوحدة الوطنية واستقلال  
وطننا المقدي وتنميته، وتحقيق المصالحة فيما بيننا ومع  
هويتنا وتاريخنا.

أتمنى الخير، كل الخير، للشعب الجزائري الأبي.

عبد العزيز بوتفليقة  
الرئيس



## 2- تيفو وشعارات من الحراك





أولاً: الكتب

- 1- القرآن الكريم.
- 2- أبو البقاء الكفوي: الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 3- أبو جرة سلطاني: أنظمة في وجه الإعصار ثورة تونس نموذجاً، الشروق للإعلام والنشر، ط1، الجزائر 2011.
- 4- أبو جرة سلطاني: جذور الصراع في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ب د ط، ب د ت.
- 5- أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، القاهرة 2008.
- 6- احميدة العياشي: الحركة الإسلامية في الجزائر الجذور الرموز المسار عيون المقالات، النجاح الجديدة، ط2، 1993.
- 7- إيمان حسن: المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي إطار نظري ومفاهيمي، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط2، 2017.
- 8- بن جامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1988/1962) ترجمة، صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2012.
- 9- بن جامين عيسى و ستيفن ستوكويل: التاريخ السري للديمقراطية، ترجمة معين الامام، ط1، منتدى العلاقات الدولية، قطر، 2015.
- 10- بوحنية قوي: الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، ب د ط، الراية 2012.
- 11- بوعلام رمضاني: أحب وطني رغم أنفكم يوميات صحفي وسط الحراك، دار خيال، الجزائر 2019.
- 12- تشارلز تيللي: الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباح، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت 2010.
- 13- تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوط: عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.
- 14- سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 1999.
- 15- صادق بخوش: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، ط2، الجزائر 2000.

- 16- صامويل هانتنتجتون: **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، ط1، 1993.
- 17- عبد الحميد براهيمى: **في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1955-1999**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2001.
- 18- عبد الرحمن بن خلدون: **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، ط2، بيروت 1988.
- 19- عبد العالي رزاقى: **الهبة الشعبية السلمية 22 فيفري 2019 سقوط حزب فرنسا، دار الأمة، الجزائر 2019**.
- 20- عبد الوهاب حميد رشيد: **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، دار المدى للثقافة والنشر، ب د ط، بيروت 2003.
- 21- عزمي بشارة: **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت 2012.
- 22- عصام فاهم العامري: **المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت 2016.
- 23- علي حرب: **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 1433-2012.
- 24- عمر أزراج: **يوميات الحراك نحو تحرير الجزائر من النظام الديكتاتوري**، دار خيال، الجزائر 2019.
- 25- غيون سورنس: **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، الدوحة 2015.
- 26- فاروق طيفور: **حراك الشعب الجزائري في موجته الثالثة الفرص المخاطر المناعة المستقبلية**، منشورات السائحي، ط1، الجزائر 1414-2019.
- 27- فاروق طيفور: **نظريات وتجارب الانتقال الديمقراطي في العالم الطريق إلى الموجة الخامسة**، منشورات السائحي، ط1، الجزائر 1441-2019.
- 28- فرانسيس فوكوياما: **أصول النظام السياسي من عصور ما قبل الانسان إلى الثورة الفرنسية**، ترجمة: مجاب الامام ومعين الامام، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2016.
- 29- فلندرز بترى: **الحياة الاجتماعية في مصر القديمة**، ترجمة حسن محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحليم، ب د ط، ب د ت، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- 30- الفيروز آبادي: القاموس المحيط ، اشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت 2005.
- 31- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، ط2، 1384-1964.
- 32- محمد أبو رمان: الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي، المقاربات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت 2010.
- 33- محمد الأحمرى: الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت 2012.
- 34- محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقتربات والأدوات، الجزائر 97.
- 35- محمد عمارة: الإسلام والثورة، دار الشروق، ط3، 1407-1988.
- 36- محمد مالكي وآخرون: لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2009.
- 37- محيي الدين عميمور: الجزائر الحلم والكابوس، دار الفارابي، ط1، بيروت 2005.
- 38- نور الدين بكيس: الحراك الشعبي الجزائري النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، النشر الجامعي الجديد، الجزائر 2020.

#### ثانيا: الرسائل والمذكرات

- 1- بشير بن اعراب، فاروق قارة: أحداث 05 أكتوبر 88 في الجزائر قراءة في الأسباب والنتائج، جامعة المسيلة، قسم التاريخ، 2017.
- 2- بن عطا الله عبد الحق، خنير يوسف: التحول الديمقراطي في الجزائر دراسة حالة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة 2015.
- 3- زريق نفيسة: عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، رسالة ماجستير، تنظيم سياسي وإداري، جامعة باتنة، 2009.
- 4- عبد النور زيام: الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة مصر 2013/2011، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات افريقية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية (2013-2014).
- 5- مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة بن يوسف بن خدة السنة الجامعية (2009-2010).

### ثالثا: المجالات:

- 1- أحلام صارة مقدم، بن حوة مصطفى: **22 فبراير الحراك الشعبي الجزائري (الأسباب والتحديات)**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد السادس، أكتوبر 2019، مج2.
- 2- إدارة البحوث والدراسات: **قراءات نظرية التغيير السياسي المفهوم والأبعاد**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية 10 أبريل 2016.
- 3- رمضان صوراية: **الحركات الاجتماعية مقارنة سوسيولوجية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، جوان 2016.
- 4- الطاهر سعود، عبد الحليم مهمورباشة: **المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي مقارنة سوسيولوجية**، مجلة عمران، العدد 5/18 خريف 2016.
- 5- عائشة أحمد حسنين: **المجلة الجامعة المجلد 3 العدد 18 أغسطس 2016**.
- 6- عبد العزيز الخضر: **خطاب ثقافي مختلف**، المجلة العربية، الرياض، العدد 414، رجب 1432- يونيو 2011.
- 7- عبد القادر بوعرفة: **الحراك الشعبي بالجزائر الدوافع والعوائق**، مجلة العلوم الاجتماعية كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران 2 محمد بن احمد، دارالقدس العربي، عدد 7، 2019.
- 8- عبد الله هوادف: **مسودة التعديل الدستوري في الجزائر.. سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جوان 2020.
- 9- عزمي بشارة: **ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي**، مجلة سياسات عربية، العدد 38، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2019.
- 10- عزوز غربي: **الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية دراسة في ظل بعض التجارب العربية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد 7، العدد 1 2020.
- 11- عمراني كربوسة: **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ... أي دور؟**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 16، سبتمبر 2014.
- 12- محمد زيتوني: **الحراك السياسي في الجزائر وأزمة ما بعد بوتفليقة**، قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد 16، يناير 2020.
- 13- مسلم بابا عربي: **محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 9، جوان 2013.
- 14- وحدة الدراسات السياسية: **الانتخابات الرئاسية في الجزائر.. تكريس الاستقطاب أم خطوة باتجاه الحل؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ديسمبر 2019.

15- وحدة الدراسات السياسية: الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، تقرير رقم 1، فيفري 2020.

16- الوناس حمداني: الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (89-92) التجربة والآليات، المجلة الجزائرية للدراسات، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 8 ديسمبر 2017.

17- يوسف أزروال: الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي المضمون الأسباب عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، المجلد 11، العدد 3، السنة 2019.

#### رابعاً: التوثيق الإلكتروني

1. أحمد عزيز: إقالة الجنرالات بالجزائر دماء جديدة أم ترتيب للرئاسيات؟، موقع وكالة الاناضول: <https://www.aa.com.tr/ar> تاريخ التصفح: 2020/08/14، 06:00.
2. حامدي ياسين: منصات التواصل الاجتماعي وموجة الحراك الشعبي في الجزائر، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الموقع: <https://www.politics-dz.com> تاريخ التصفح: 2020/06/16، 06:30.
3. حركة عزم: دراسة نقدية لمسودة التعديل الدستوري لعام 2020 حركة عزم، <https://www.azm-movement.net> تاريخ التصفح: 2020/08/20، 11:30.
4. حركة مجتمع السلم حمس: التشكيل الحكومي حقائق أزال الأوهام، <http://hmsalgeria.net> تاريخ التصفح: 2020/08/20، 10:40.
5. حسان زهار: الجيش الجزائري داعم لحراك الشعب أم متربص بالسلطة، عربي 21، عبر الرابط: <https://arabi21.com/story/1176775> تاريخ التصفح: 2020/08/15، 06:00.
6. حسنين توفيق إبراهيم: الانتقال الديمقراطي إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، <https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html> تاريخ التصفح: 2020/08/02، 08:30.
7. الحسين بوخرطة: النموذج الكوري الجنوبي من الديكتاتورية والتخلف إلى الديمقراطية والتحديث والتقدم، جريدة هيسبريس الإلكترونية منشور على الرابط: <https://www.hespress.com/international/15387.html%3famp>
8. الحوار الجزائرية بعنوان: الطبقة السياسية في تعليقها على تركيبها، عبر الرابط: <https://www.elhiwardz.com/national/162874/> تاريخ التصفح: 2020/08/20، 10:20.
9. خالد عليوي: الحراك الشعبي كإحدى أدوات التغيير، <https://kassioun.org/politics/item/33407-6846> تاريخ التصفح: 2020/05/02، 10:00.

10. خالد هدار: الشبكات الاجتماعية واتجاهات الشباب الجزائري نحو عملية التغيير السياسي في الوطن العربي الشباب الجامعي الجزائري أنموذجا، ص 195. ملخص الدراسة على الرابط:  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/67200>
11. عبدالله كمال: الربيع العربي، هل يمكن اعتبار حراك الجزائر موجة جديدة للربيع العربي؟، ساسة بوست، ، عبر الرابط: <https://www.sasapost.com/is-algeria-popular-uprising-part-of-arab-spring/amp/>، تاريخ التصفح: 2020/08/15، 07:30.
12. عثمان لحياني: الجزائر خريطة جديدة للحراك عقب الانتخابات الرئاسية، موقع العربي الجديد، <https://www.alaraby.co.uk> تاريخ التصفح: 2020/8/19، 06:00.
13. عثمان لحياني: ردود فعل أولية على مسودة الدستور الجزائري: تحفظات بالجملة، <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 11:00.
14. عمار بوحوش: الإصلاحات السياسية في الجزائر، منشور من طرف hicham madrid بتاريخ: 2010/12/22، على الرابط: <http://30dz.yoo7.com/t1106-topic> تاريخ التصفح: 2020/08/15، 08:30.
15. عمار سيفة: الجزائر بين رياح الربيع العربي وارهاسات الحراك الشعبي، موقع افريقيا 2050، <https://www.afrique2050.net>، تاريخ التصفح: 2020/08/16، 06:00.
16. فتحي مكرطار: كيف تصبح مواطنا سيئا في الجزائر، مرصد ومدونات عمران: <https://omran.org/ar>، تاريخ التصفح: 2020/08/15، 08:00.
17. فتيحة زماموش: الحكومة الجزائرية: تعديل تقني في ظرف ستة أشهر، <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 17:00.
18. محمد تركي بن سلامة: الإصلاح السياسي والحركات الإصلاحية في المنطقة العربية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، <https://www.politics-dz.com>، تاريخ التصفح: 2020/07/21، 07:00.
19. محمد تتاح: رئاسيات الجزائر 12 ديسمبر 2019 النتائج والدلالات وسيناريوهات الحراك وحلول الأزمة، مركز مجموعة التفكير الاستراتيجي، عبر الرابط: <https://stgcenter.org/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/item/1286> تاريخ التصفح: 2020/08/13، 15:00.
20. محمد سالم: الجزائر.. هل ستنجح الحكومة الجديدة في حل الأزمة؟، موقع: عربي 21، <https://arabi21.com/story/1234853> تاريخ التصفح: 2020/08/20، 08:30.
21. محمد عبد النور: الحراك الجزائري من منظور اجتماعي، مدونة الجزيرة، <https://www.aljazeera.net/amp/blogs/2019>، تاريخ التصفح 2020/03/14، 08:00.

22. محمد لهوازي: "الفيسبوك لايف".. سلاح الحراك ضد التعتيم، الشروق أونلاين، الموقع: <https://www.echoroukonline.com>، تاريخ التصفح: 2020/06/16، 07:00.
23. مروان الوناس: الجيش والرئاسة الجزائرية من التحالف إلى القطيعة، موقع TRT عربي، <https://www.trtarabi.com>، تاريخ التصفح: 2020/08/15، 06:30.
24. موقع الجزيرة مباشر: اندلاع الثورات الشعبية ضد الظلم والطغيان في مصر القديمة، <http://mubasher.aljazeera.net>، تاريخ التصفح: 2020/08/10، 11:00.
25. موقع الجزيرة نت: الحكومة الجديدة في الجزائر.. هكذا رآها المواطنون، <https://www.aljazeera.net>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 11:00.
26. موقع أوراس: هذه هي المحاور الكبرى لورشة تعديل الدستور، <https://www.awras.com>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 04:30.
27. ناصر حمداوش: آفاق الإصلاح الدستوري والانتقال الديمقراطي، الشروق أونلاين، <https://www.echoroukonline.com>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 07:00.
28. وكالة الأنباء الجزائرية: النص الكامل لرسالة بوتفليقة <http://www.aps.dz/ar/algerie/66827-2019-02-10-13-56-29>، تاريخ التصفح: 2020/08/19، 10:30.
29. وكيبيديا تيفو: <https://ar.m.wikipedia.org>، تاريخ التصفح: 2020/08/20، 11:30.
30. وكيبيديا: [حاضنة أعمال](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/حاضنة_أعمال)، [https://ar.m.wikipedia.org/wiki/حاضنة\\_أعمال](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/حاضنة_أعمال).
31. وكيبيديا مملكة سبأ - : <https://ar.m.wikipedia.org> ، تاريخ التصفح: 2020/08/10، 21:00.
32. ياسين بودهان: الحراك الشعبي الجزائري... عام من السلمية والتمسك بالتغيير، مقال منشور بموقع المجلة، بتاريخ 2020/02/23، عبر الرابط: <https://arb.majalla.com/node/81886>، تاريخ التصفح 2020/08/18، 16:00.

|    |                                                                     |
|----|---------------------------------------------------------------------|
| أ  | مقدمة                                                               |
| ز  | خطة البحث                                                           |
| 15 | الفصل الأول                                                         |
| 15 | مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي والحراك الشعبي                     |
| 16 | المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي                                   |
| 16 | المطلب الأول: التطور التاريخي للديمقراطية                           |
| 24 | المطلب الثاني: تعريف الانتقال الديمقراطي وأهم المصطلحات المشابهة له |
| 33 | المبحث الثاني: الحراك الشعبي                                        |
| 33 | المطلب الأول: مفهوم الحراك الشعبي وأهم المصطلحات المتداخلة معه      |
| 33 | نحاول في هذا المطلب فهم معنى الحراك وعلاقته بالمصطلحات القريبة منه  |
| 37 | المطلب الثاني: تجارب غير عربية وعربية للانتقال الديمقراطي (من أسفل) |
| 43 | الفصل الثاني                                                        |
| 43 | التجربة الديمقراطية في الجزائر ودوافع حراك 22 فيفري                 |
| 44 | المبحث الأول: التجربة الديمقراطية في الجزائر                        |
| 44 | المطلب الأول: عشية الاستقلال                                        |
| 48 | المطلب الثاني: حراك 05 أكتوبر والانقلاب على الخيار الديمقراطي       |
| 51 | المبحث الثاني: دوافع حراك 22 فيفري                                  |
| 51 | المطلب الأول: الدوافع السياسية والاقتصادية                          |
| 57 | المطلب الثاني: الدوافع الخارجية                                     |
| 61 | الفصل الثالث                                                        |
| 61 | واقع ومآلات حراك 22 فيفري                                           |
| 62 | المبحث الأول: واقع حراك 22 فيفري                                    |
| 62 | المطلب الأول: كرونولوجيا أحداث حراك 22 فيفري                        |
| 64 | المطلب الثاني: تحديات وفرص حراك 22 فيفري                            |

|                                                                                                             |    |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| المطلب الثالث: موقف المؤسسات الحاكمة من الحراك                                                              | 68 |
| المطلب الرابع: موقف الوسائط السياسية والاجتماعية                                                            | 71 |
| المبحث الثاني: المقاربة الانتخابية والدستورية كمدخل لتقييم الانتقال الديمقراطي في الجزائر بعد حراك 22 فيفري | 74 |
| المطلب الأول: مقاربة الانتخابات الرئاسية ونتائجها                                                           | 74 |
| المطلب الثاني: المقاربة الدستورية كمدخل للانتقال الديمقراطي                                                 | 78 |
| خلاصة واستنتاجات                                                                                            | 83 |
| الخاتمة                                                                                                     | 86 |
| الملاحق                                                                                                     | 87 |
| قائمة المصادر والمراجع                                                                                      | 91 |
| فهرس المحتويات                                                                                              | 98 |



## ملخص

تعالج هذه الدراسة اشكالية تداعيات حراك 22 فيفري على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر وذلك من خلال فهم وتحليل معمق لأحداث الحراك الجزائري وتسليط الضوء على التجربة الديمقراطية في الجزائر واهم الدوافع التاريخية والسياسية التي أدت الى حراك 22 فيفري مع التركيز على الفواعل الداخلية والخارجية ومدى نجاحها في تحقيق الانتقال الديمقراطي معتمدة على المقاربة الانتخابية والمقاربة الدستورية.

### **Abstract:**

This study deals with the problem of the repercussions of the February 22 movement on the democratic transition process in Algeria through an in-depth understanding and analysis of the events of the Algerian movement and shedding light on the democratic experience in Algeria and the most important historical and political motives that led to the February 22 movement with a focus on the internal and external motives and the extent of their success in achieving The democratic transition is based on the electoral approach and the constitutional approach.